



تَغْيُرُ اجْتِهَادِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي الرُّوَاةِ دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ عَلَى
"هَدْيِ السَّارِي" وَ"تَقْرِيْبِ التَّهْذِيْبِ" لِخَمْسِيْنَ (٥٠) رَاوِيًا
مِنْ حَرْفِ (أ) إِلَى (ع) عَبْدِ الْكَرِيْمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ

ياسين محمد حسن نزال

ماجستير في علوم الحديث
كلية العلوم الإسلامية

٢٠١٩ / ١٤٤٠ هـ / م

تَغْيَرُ اجْتِهَادِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي الرُّوَاةِ دِرَاسَةً تَطْبِيقِيَّةً عَلَى
"هَدْيِ السَّارِي" وَ"تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ" لِخَمْسِينَ (٥٠) رَاوِيًا
مِنْ حَرْفِ (أ) إِلَى (ع) عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ

ياسين محمد حسن نزال

MUH163BW451

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم الحديث
كلية العلوم الإسلامية

المشرف:

الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم الحلواني

المشرف المساعد:

الأستاذ المشارك الدكتور/ أشرف زاهر محمد سويفي

ذي الحجة ١٤٤٠ هـ / أغسطس ٢٠١٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاعتماد

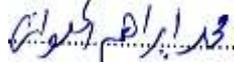
تم اعتماد بحث الطالب: ياسين محمد حسن نزال

من الآتية أسماؤهم:

The thesis of Yassine Mohamed Hasan Nazzal has been approved
By the following:

المشرف

الاسم: الأستاذ المشارك الدكتور / محمد إبراهيم الحلواني

التوقيع: 

المشرف المساعد (إن وجد)

الاسم: الأستاذ المشارك الدكتور / أشرف زاهر محمد سويبي

التوقيع: 

المشرف على التعديلات

الاسم: الأستاذ المشارك الدكتور / منصور محمد أحمد يوسف

التوقيع: 

رئيس القسم

الاسم:

التوقيع:

عميد الكلية

الاسم:

التوقيع:

عمادة الدراسات العليا

الاسم:

التوقيع:

التحكيم

التوقيع	الاسم	عضو لجنة المناقشة
	الأستاذ المشارك الدكتور / يوسف محمد عبده محمد	رئيس الجلسة
	الأستاذ الدكتور / هشام إبراهيم فرج حجاب	المناقش الخارجي
	الأستاذ المشارك الدكتور / منصور محمد أحمد يوسف	المناقش الداخلي
	الأستاذ المساعد الدكتور / جياش محمد عبدالله علي	ممثل الكلية

إقرار

أقر بأن هذا البحث من عملي وجهدي إلا ما كان من المراجع التي أشرت إليها، وأقر بأن هذا البحث بكامله ما قدم من قبل، ولم يقدم للحصول على أي درجة علمية أي جامعة، أو مؤسسة تربوية أو تعليمية أخرى.

اسم الباحث: ياسين محمد حسن نزال

: التوقيع

: التاريخ

DECLARATION

I acknowledge that this research is my own work except the resources mentioned in the references and I acknowledge that this research was not presented as a whole before to obtain any degree from any university, educational or other institutions

Name of student: **Yassine Mohamed Hasan Nazzal**

Signature:

Date:

حقوق الطبع

جامعة المدينة العالمية

إقرارٌ بحقوق الطبع وإثباتٌ لمشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩ © محفوظة

ياسين محمد حسن نزال

تَغْيُرُ اجْتِهَادِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ فِي الرُّوَاةِ دِرَاسَةً تَطْبِيقِيَّةً عَلَى "هَدْيِ السَّارِي" وَ"تَقْرِيْبِ التَّهْذِيْبِ"

لِخَمْسِيْنَ (٥٠) رَاوِيًا مِنْ حَرْفِ (أ) إِلَى (ع) عَبْدِ الْكَرِيْمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.
- ٢- استفادة جامعة المدينة العالمية بماليزيا من هذا البحث بمختلف الطرق، وذلك لأغراض تعليمية، لا لأغراض تجارية أو ربحية.
- ٣- استخراج مكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا نسخًا من هذا البحث غير المنشور، لأغراض غير تجارية أو ربحية.

أكد هذا الإقرار:

الاسم: ياسين محمد حسن نزال

التوقيع:

التاريخ:

الشكر

أكتب هذه الكلمات لأعبر بها عن مدى الامتنان والشكر إلى كل من ساهم لأصِلَ إلى هذه المرحلة التعليمية وإتمامها؛ فمن لا يشكر النَّاسَ لا يشكر الله، وأخصّ بالذكر:

- مشرفي على هذا البحث وأستاذي الدكتور محمد الحلواني الذي لم يتوان في تقديم النصح المناسب في التوقيت المناسب.
- زوجتي الحبيبة التي كانت الداعم الأول لي في أن ألتحق بالدراسة الأكاديمية الشرعية عموماً والدراسات العليا خصوصاً فكانت تمدني بالوقت لأتفرغ للدراسة والبحث بينما هي غالب الوقت تتحمّل أعباء البيت.

الإهداء

إلى والدي العزيزين؛ اللهم ارحمهما كما ربباني صغيرا
إلى زوجتي وأولادي الذين تقاسموا معي عناء هذه الرحلة
إلى علمائنا وأئمتنا وأساتذتي ومشايخي الكرام الذين بهم استنارت لنا الدروب
إلى كل محب للحديث وأهله...
إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع.

الملخص

إنَّ كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر اكتسب أهمية بالغة لدى المحدثين وطلبة العلم ذوي الاختصاص، حيث صار مرجعاً في معرفة الرجال والحكم عليهم. وانطلاقاً من هذه الأهمية جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على تصرفات الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب بالمقارنة مع مقدمة فتح الباري المسماة بـ "هدي الساري". واقتصرت هذه الدراسة على خمسين راوياً باختلافاتٍ متنوعة في الأحكام وذلك لتحقيق الدراسة أهدافها. وتمهيداً لها فقد سلط الباحث الضوء بشكل مختصر على التعريف بشخصية الحافظ ابن حجر وبكتابه موضوع الدراسة. ثم عرّج على ذكر بعض المصطلحات الهامة التي تخدم البحث. ثم تشكّلت دراسة التراجم البالغ عددها الخمسين في أربعة فصول قُسمت على مجموعاتٍ تحددت فيها درجة الاختلاف بالمقارنة مع مراتب الجرح والتعديل التي اعتمدها الحافظ ابن حجر؛ فكان الفصل الأول للمجموعة الأولى وهي التراجم التي اختلف فيهم الحكم اختلافاً مؤثراً على رتبة الراوي وعددهم تسع عشرة ترجمة. وأما الفصل الثاني فكان للتراجم التي قال فيها الحافظ "فيه مقال" أو "مختلف فيه" وعددها ثماني تراجم. بينما الفصل الثالث فاختصت بمن زاد صفات مؤثرة في مرويات الراوي مثل الإرسال والتدليس وعددهم إحدى عشرة ترجمة. وأما الفصل الرابع والأخير فهي للتراجم التي فيها اختلاف غير مؤثر من حيث الحكم الإجمالي ولكنها قد تكون موضحة لمصطلح معين قد يؤثر على رتبة الراوي مع بقاءه في درجة الاحتجاج وعددها اثنتا عشرة ترجمة. وفي الخاتمة ذكر الباحث أهم النتائج التي توصل إليها مع بعض التوصيات التي يراها هامة مكتملة لمثل هذه البحوث.

Abstract

The book of " Takrib al-Tahdhib" for Al-hafiz Ibn-Hajer has a great importance for researchers in general and for Hadith researchers specifically, where it has become one of references to know and understand the science of hadith narrators and their status and uprightness. Starting from this importance, this study appeared to disclose how al-Hafiz Ibn Hajar was acting in this book compared with the Introduction of the other great book "Fath Al Bari" named "Hoda Essari". This study is limited to 50 narrators characterized by variety of factors in order to achieve the study objectives. As a pre-study the researcher shed light on describing the personality of Hafiz Ibn Hajar along with his two books subject to study. Then he mentioned some important terms that would serve this research. Based on that, those fiftieth narrators have been formalized and structured into four chapters, each chapter represents an identified group depends on the degree of difference compared with the ranks of the terms "al-Jarh wa-al-Ta'dil" Invalidation & uprightness adopted by Al-Hafiz Ibn Hajar, as following: the first chapter is for the first group, includes significant differences that impact the narrator ranking. The total group number is: nineteen narrators. Chapter II is for narrators which al-Hafiz said "Disputed" or "there are talks about them", the total number is eight. While chapter III includes narrators who have additional descriptions that impact his narrations like of instance: Transmission and Deceit; the total number is ten interpretation. The fourth and last chapter is dedicated for whom don't have descriptions that impact in major their degrees, but explains more Ibn-hajar's term that may slightly affect their rank within the same degree of argument; the total number is twelve. In the conclusion, the researcher has identified major findings and important recommendations that are considered complementary to such researches.

قائمة المحتويات

ب	صفحة العنوان.....
ج	صفحة البسملة.....
د	الاعتماد.....
هـ	التحكيم.....
و	إقرار.....
ز	DECLARATION.....
ح	حقوق الطبع.....
ط	الشكر.....
ي	الإهداء.....
ك	الملخص.....
ل	ABSTRACT.....
م	قائمة المحتويات.....
١	المقدمة.....
٢	أسباب اختياري لعنوان البحث.....
٤	أسئلة البحث.....
٤	مشكلات البحث.....
٥	فرضيات البحث.....
٥	أهداف البحث.....
٦	أهمية البحث.....
٧	مصطلحات البحث.....
٧	الاجتهاد.....
٧	أئمة النقد.....
٨	الجرح والتعديل.....

أدبيات البحث.....	٩
الإطار النظري.....	٩
الدراسات السابقة.....	١٣
منهج البحث.....	١٥
منهجية البحث.....	١٥
أسباب استبعاد المجموعات الثلاث الأخرى من الدراسة.....	١٧
خامسًا: اختيار عينة الدراسة.....	٢١
هيكل البحث:.....	٢٣
تمهيد: ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني والتعريف بكتابه "التقريب" و"الهدى" وفيها أربعة مباحث: ٢٥	
المبحث الأول: ترجمة مختصرة للحافظ ابن حجر العسقلاني.....	٢٦
اسمه ونسبه ومولده.....	٢٧
نشأته.....	٢٨
رحلاته العلمية وشيوخه وتلامذته.....	٢٩
أهم مصنفاته.....	٣١
مناصبه.....	٣٢
وفاته.....	٣٣
ثناء العلماء عليه.....	٣٤
المبحث الثاني: التعريف بكتابه "التقريب" و"الهدى".....	٣٦
التعريف بكتاب "تقريب التهذيب".....	٣٧
التعريف بكتاب "هدى الساري".....	٣٩
المبحث الثالث: كتاب "التقريب" في العصر الحديث.....	٤٠
ذكرُ المصنّفات المعاصرة.....	٤١
بين "التحرير" و"كشف الإيهام".....	٤٣
المبحث الرابع: مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر وتقريب الألفاظ.....	٤٦
مراتب الجرح والتعديل في "التقريب".....	٤٧

- ٥٠..... البدعة المؤثرة على عدالة الراوي
- ٥٢..... مرتبة المقبول عند الحافظ ابن حجر
- ٥٣..... مرتبة المستور عند الحافظ ابن حجر
- ٥٤..... الفصل الأول: من اختلف فيهم الحكم اختلافا مؤثراً
- ٥٥..... ١. أحمد بن بشير المخزومي مولى عمرو بن حريث أبو بكر الكوفي
- ٥٥..... المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
- ٥٦..... المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
- ٥٧..... المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعبرين في الراوي
- ٥٩..... ٢. إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي
- ٥٩..... المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
- ٦٠..... المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
- ٦١..... المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعبرين في الراوي
- ٦٢..... المبحث الرابع: الترجيح
- ٦٣..... ٣. إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي
- ٦٣..... المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
- ٦٤..... المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
- ٦٥..... المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعبرين في الراوي
- ٦٦..... المبحث الرابع: الترجيح
- ٦٨..... ٤. جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي
- ٦٨..... المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
- ٦٩..... المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
- ٧٠..... المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعبرين في الراوي
- ٧٢..... المبحث الرابع: الترجيح
- ٧٣..... ٥. الحارث بن عمير أبو عمير البصري
- ٧٣..... المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

٧٤	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٧٥	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٧٦	المبحث الرابع: الترجيح
٧٧	٦. حبيب المعلّم أبو محمد البصري
٧٧	المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
٧٨	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٧٩	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٨٠	المبحث الرابع: الترجيح
٨١	٧. حجاج بن محمد المصيصي الأعور
٨١	المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
٨٢	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٨٣	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٨٤	المبحث الرابع: الترجيح
٨٥	٨. الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري
٨٥	المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
٨٦	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٨٧	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٨٩	المبحث الرابع: الترجيح
٩٠	٩. الحسن بن عمارة البجلي
٩٠	المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
٩١	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٩٢	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٩٥	المبحث الرابع: الترجيح
٩٦	١٠. أبو يحيى القتات زاذان
٩٦	المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ٩٧
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي ٩٨
- المبحث الرابع: الترجيح ٩٩
١١. خالد بن مخلد القطواني ١٠٠
- المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ١٠٠
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ١٠١
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي ١٠٢
- المبحث الرابع: الترجيح ١٠٣
١٢. سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الكوفي. ١٠٥
- المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ١٠٥
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ١٠٦
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي ١٠٧
- المبحث الرابع: الترجيح ١١٠
١٣. سليمان بن عبد الرحمن التميمي أبو أيوب، ابن بنت شرحبيل. ١١١
- المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ١١١
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ١١٢
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي ١١٣
- المبحث الرابع: الترجيح ١١٥
١٤. عباد بن منصور الناجي أبو سلمة البصري. ١١٧
- المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ١١٧
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ١١٨
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي ١١٩
- المبحث الرابع: الترجيح ١٢٢
١٥. عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر ١٢٣
- المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ١٢٣

١٢٤	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
١٢٥	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
١٢٨	المبحث الرابع: الترجيح
١٢٩	١٦. عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين كاتب الأوزاعي
١٢٩	المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
١٣٠	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
١٣١	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
١٣٣	المبحث الرابع: الترجيح
١٣٥	١٧. عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري
١٣٥	المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
١٣٦	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
١٣٧	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
١٤٠	المبحث الرابع: الترجيح
١٤١	١٨. عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني
١٤١	المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
١٤٢	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
١٤٣	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
١٤٧	المبحث الرابع: الترجيح
١٤٨	١٩. عبد الكريم بن أبي المخارق البصري
١٤٨	المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
١٤٩	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
١٥٠	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
١٥٣	المبحث الرابع: الترجيح
١٥٥	الفصل الثاني: من قال فيه "مختلف فيه" أو "فيه مقال"
١٥٦	٢٠. أسامة بن زيد الليثي

- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ١٥٦
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ١٥٧
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي ١٥٨
- المبحث الرابع: الترجيح ١٦٢
٢١. بشر بن ثابت البصري البزار ١٦٤
- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ١٦٤
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ١٦٥
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي ١٦٦
- المبحث الرابع: الترجيح ١٦٧
٢٢. بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي ١٦٨
- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ١٦٨
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ١٦٩
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي ١٧٠
- المبحث الرابع: الترجيح ١٧٥
٢٣. خالد بن سلمة بن العاص المخزومي الكوفي ١٧٨
- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ١٧٨
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ١٧٩
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي ١٨٠
- المبحث الرابع: الترجيح ١٨١
٢٤. الربيع بن صبيح البصري ١٨٢
- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ١٨٢
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ١٨٣
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي ١٨٤
- المبحث الرابع: الترجيح ١٨٧
٢٥. الشاذكوني، سليمان بن داود أبو أيوب المنقري ١٩٠

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"	١٩٠
المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف	١٩١
المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي	١٩٢
المبحث الرابع: الترجيح	١٩٥
٢٦. سماك بن حرب الكوفي أبو المغيرة	١٩٦
المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"	١٩٦
المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف	١٩٧
المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي	١٩٨
المبحث الرابع: الترجيح	٢٠١
٢٧. عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي	٢٠٣
المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"	٢٠٣
المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف	٢٠٤
المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي	٢٠٥
المبحث الرابع: الترجيح	٢٠٧
الفصل الثالث: من زاد فيه صفات مؤثرة في الراوي مع بقائه ضمن دائرة الاحتجاج	٢٠٩
٢٨. أحمد بن شعيب بن علي النسائي	٢١٠
المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"	٢١٠
المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف	٢١١
المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي	٢١٢
المبحث الرابع: الترجيح	٢١٥
٢٩. إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي	٢١٧
المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"	٢١٧
المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف	٢١٨
المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي	٢١٩
المبحث الرابع: الترجيح	٢٢١

٢٢٣	٣٠. جعفر بن إياس أبو بشر ابن أبي وحشية
٢٢٣	المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و "الهدى"
٢٢٤	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٢٢٥	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٢٢٧	المبحث الرابع: الترجيح
٢٢٨	٣١. حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي
٢٢٨	المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و "الهدى"
٢٢٩	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٢٣٠	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٢٣٢	المبحث الرابع: الترجيح
٢٣٣	٣٢. خالد بن مهران الحذاء أبو المنازل
٢٣٣	المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و "الهدى"
٢٣٤	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٢٣٥	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٢٣٧	المبحث الرابع: الترجيح
٢٣٩	٣٣. ذر بن عبد الله المرهبي الكوفي
٢٣٩	المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و "الهدى"
٢٤٠	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٢٤١	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٢٤٣	المبحث الرابع: الترجيح
٢٤٤	٣٤. سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري
٢٤٤	المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و "الهدى"
٢٤٥	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٢٤٦	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٢٤٨	المبحث الرابع: الترجيح

- ٢٥٠ ٣٥. سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي.
- ٢٥٠ المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و "الهدى".
- ٢٥١ المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.
- ٢٥٢ المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي.
- ٢٥٥ المبحث الرابع: الترجيح.
- ٢٥٦ ٣٦. سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي الأعمش.
- ٢٥٦ المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و "الهدى".
- ٢٥٧ المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.
- ٢٥٨ المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي.
- ٢٦١ المبحث الرابع: الترجيح.
- ٢٦٢ ٣٧. سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي البصري أبو روح.
- ٢٦٢ المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و "الهدى".
- ٢٦٣ المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.
- ٢٦٤ المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي.
- ٢٦٦ المبحث الرابع: الترجيح.
- ٢٦٨ ٣٨. سيف بن سليمان أو ابن أبي سليمان المخزومي.
- ٢٦٨ المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و "الهدى".
- ٢٦٩ المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.
- ٢٧٠ المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي.
- ٢٧٣ المبحث الرابع: الترجيح.
- ٢٧٤ الفصل الرابع: من كان الاختلاف فيهم غير مؤثر في الحكم الإجمالي.
- ٢٧٥ ٣٩. أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي أبو جعفر السرخسي.
- ٢٧٥ المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و "الهدى".
- ٢٧٦ المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.
- ٢٧٧ المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي.

- المبحث الرابع: الترجيح ٢٧٩
٤٠. إبراهيم بن إسماعيل أو إسماعيل بن إبراهيم السلمي، الشيباني الحجازي ٢٨٠
- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ٢٨٠
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ٢٨١
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي ٢٨٢
- المبحث الرابع: الترجيح ٢٨٤
٤١. إبراهيم بن موسى الفراء بن زيد التميمي أبو إسحاق الرازي ٢٨٥
- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ٢٨٥
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ٢٨٦
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي ٢٨٧
- المبحث الرابع: الترجيح ٢٨٩
٤٢. إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فروة الفروي أبو يعقوب المدني ٢٩٠
- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ٢٩٠
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ٢٩١
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي ٢٩٢
- المبحث الرابع: الترجيح ٢٩٤
٤٣. أسيد بن زيد بن نجيح المال الكوفي ٢٩٥
- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ٢٩٥
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ٢٩٦
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي ٢٩٧
- المبحث الرابع: الترجيح ٢٩٨
٤٤. بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري ٢٩٩
- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ٢٩٩
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف ٣٠٠
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي ٣٠١

٣٠٣	المبحث الرابع: الترجيح
٣٠٤	٤٥. الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني أبو زهير الكوفي
٣٠٤	المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
٣٠٥	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٣٠٦	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٣١١	المبحث الرابع: الترجيح
٣١٣	٤٦. الحكم بن نافع البهراني أبو اليمان الحمصي
٣١٣	المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
٣١٤	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٣١٥	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٣١٩	المبحث الرابع: الترجيح
٣٢٠	٤٧. حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي
٣٢٠	المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
٣٢١	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٣٢٢	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٣٢٤	المبحث الرابع: الترجيح
٣٢٥	٤٨. عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، المسعودي
٣٢٥	المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
٣٢٦	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٣٢٧	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٣٣٢	المبحث الرابع: الترجيح
٣٣٤	٤٩. عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي أبو عتبة الشامي
٣٣٤	المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
٣٣٥	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٣٣٦	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي

٣٣٨	المبحث الرابع: الترجيح
٣٣٩	٥٠. عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد
٣٣٩	المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
٣٤٠	المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف
٣٤١	المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي
٣٤٤	المبحث الرابع: الترجيح
٣٤٥	الخاتمة
٣٤٨	فهرس الأحاديث النبوية
٣٤٩	فهرس الرواة المترجم لهم
٣٥٢	قائمة المراجع

المقدمة

"الحمد لله الذي رفع بعض خلقه على بعض درجات، وميز الخبيث والطيب بالدلائل المحكمات والسمات، وتفرد بالملك فإليه منتهى الطلبات والرغبات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الأسماء الحسنى والصفات، الناقد البصير لأخفى الخفيات، الحكم العدل، فلا يظلم مثقال ذرة ولا يخفى عليه مقدار ذلك في الأرض والسموات. وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله المبعوث بالآيات البينات، والحجج النيرات، الأمر بتنزيل الناس ما يليق بهم من المنازل والمقامات صلى الله عليه وعلى آله وصحبه السادة الأنجاء الكرماء الثقات أمًا بعد" (١):

فإنه ليس أشرف للمسلم من طلب العلم النبوي الشريف، والنهل من معينه، كيف لا وهو الميراث الذي لا ينفد ما دامت السماوات والأرض؛ فبه يرتقي المسلم درجات الوصول إلى المقصود، والسير في دروب الخير لنيل المأمول. ولما كان العلم لا يُعرف إلا بالسنة، وأنَّ السنة تناقلها الحفاظ عبر السنين كان البحث عن ظروف النقل من أولى أولويات الأئمة ولا سيما بعد تسارع الأحداث على الأمة الإسلامية، وانتشار الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وكل ذلك لتمييز الخبيث من الطيب، وتخليص السنة الصحيحة من الضعيفة؛ ليسلم الطريق مما يكدره من الشوائب والعوالق؛ فقد نُقل عن سفيان الثوري رحمه الله أنه قال: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ" (٢).

فالأمم عبر أجيالها لا تحفظ دينها وراثتها إلا بالإسناد؛ وهو مما اختصت به أمة نبينا صلى الله عليه وسلم عن سائر الأمم السابقة، روى الخطيب البغدادي عن محمد بن حاتم أنه قال: "إنَّ الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم إسنادًا، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياءهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ٢، ص ٧٩. من كلام الحفاظ في المقدمة.

(٢) ابن الصلاح، معرفة أنواع الحديث، ط ١، ص ٣٨٠.

وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهًا وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدًّا^(١)؛ فمثل هذا البحث والتنقيب والضبط لأحوال الرواة ومروياتهم عُرف بعلم الجرح والتعديل، حيث تتابعت مصنفات وأقوال علماء هذا الفن في عصر الرواية كأبي حاتم، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأبي زرعة الرازي، وابن عدي، وابن شاهين، والعقيلي، والنسائي، وابن أبي حاتم، والدراقطني، وابن حبان وغيرهم فبينوا أسماء الضعفاء والثقات والمجروحين راسمين صورًا نادرة من صور خدمة العلم لم يشهداها التاريخ قط إلا في هذه الأمة الأُمّية. واستمر الأمر مسلسلًا إلى ما بعد عصر الرواية من علماء عصرٍ إلى آخر يجمعون الرواة، وأقوال الأئمة النقاد المتقدمين ويوازنون بينها.

وَمِنَ الَّذِينَ كَرَّسُوا جُهُودَهُمْ لخدمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في منتصف القرن التاسع الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني؛ هذا العالم الجليل الجهد العارف بالحديث ورجاله معرفة دقيقة؛ فَهَآ هِيَ ذِي مصنفاته تنطق بقيمة هذا الرجل العلمية ولا سيما كتابه "فتح الباري شرح صحيح البخاري" الذي أثنى عليه العلماء والأئمة النجباء قديمًا وحديثًا؛ بل لم يُصنع مثله بعده وإن قُلنا قبله فلن نعد عن الصواب حتى قيل فيه "لا هجرة بعد الفتح"^(٢). وما مقدمته "هَدْي الساري" -بأبوابها العشرة- إلا أكبر دليل على علو كعب الحافظ لما حوته من فوائد غزيرة تدل الصعاب، وتفتح المزيد من الأبواب للتنقيب عن مكونات هذا المصنّف.

ومّا تشرّح له صدورُ الباحثين في علم الحديث لدراسته التّراجمُ التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في مصنفاته، ومقارنة أقواله في الرواة مع الكتاب الجامع الذي اعتنى بالجرح والتعديل "تقريب التهذيب" للكشْفِ عن حقائق ودقائق منهجه في الحكم على الرواة. وهو موضوعُ الدراسة

(١) الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، ط ١، ص ٤٠.

(٢) مقولة مشهورة للإمام الشوكاني نقلها صديق خان في كتابه الحطة في ذكر الصحاح الستة، ط ١، ص ٧١.

التي وقع عليها اختياري بعد اقتراحها من مجلس الجامعة الموقر - جزاهم الله خيرا وأستاذنا الدكتور محمد الحلواني - فجاء عنوانها:

"تغير اجتهاد الحافظ ابن حجر في الرواة دراسة تطبيقية على "هدي الساري" و"تقريب التهذيب" لخمسين راويا من حرف (أ) إلى حرف (ع) - عبد الكريم بن أبي المخارق) ."

والله تعالى أسأل أن أوفق في هذه الدراسة وأن يغفر لي الزلل.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لفضيلة أستاذنا الدكتور محمد الحلواني على ما غمرني به من اللطف، والنصح المتواصل فجزاه الله تعالى خيرا.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

أسباب اختياري لعنوان البحث

مما قلته سابقا في المقدمة من بيان شخصية الحافظ ابن حجر العسقلاني العلمية، وأهمية مقدّمة "فتح الباري" يُعدّ سببا مباشرا من أسباب اختياري لموضوع هذا البحث؛ فتصنيفات الحافظ ابن حجر - رحمه الله - موسوعية ذات تنوع نتجت عن خبرة عميقة ودراية واسعة في علم الحديث بجميع أبواب هذا العلم. ويمكن أن أضيف من الأسباب ما يلي:

● منهج الحافظ ابن حجر في تعامله مع التّراجم لا يزال محلّ البحث والتّقد العلمي لاستخراج الكنوز العلمية الدّفينة.

● شغفي الكبير بعلم الحديث ولا سيما علم العلل والجرح والتعديل؛ فبهذه العلوم يتمكّن المحقق من تمييز صحيح الحديث من سقيم، ويقدم للفقه الإسلامي الأدلة السليمة التي تُبنى عليها الأحكام العملية. وفي هذا السياق يقول ابن الصّلاح: "إنّ علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعنى به محققو العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذلتهم وسفلتهم وهو من أكثر العلوم توجّها في فنونها، لا

سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها. ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء،
وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء"^(١).

فلذلك وقع اختياري على بحثٍ يطرق بعضاً من أصول وفروع هذه العلوم رغبةً مني كذلك في تنمية
الملكة الحديثة لديّ، ولإثراء المكتبة العلمية ببحثٍ جديدٍ ينضم إلى سلسلة البحوث الأكاديمية
المفيدة.

أسئلة البحث

إنّ عنوانَ البحثِ يُشير إلى بعضِ التساؤلات التي يفرضها البحث العلمي ولاسيما والمسألة متعلقة
بـ"الاجتهاد" المحتمل نتيجته للخطأ والصواب، وكذا المعرّض للتغير لأسباب متعلقة بالاجتهاد وأدوات
اجتهاده؛ فمن الأسئلة التي نطرحها في هذا المقام:

● هل تغيّر اجتهاد الحافظ في الحكم على الرجال تغيّراً حقيقياً أم هو مجرد اختلاف
تنوع؟

● وفي حال ثبوت التغير الحقيقي؛ ما سبب ذلك؟ فهل سببه نزوحه العلمي في علم
الجرح والتعديل من زمن تصنيفه كتاب "الهدى" إلى "التقريب"؟ أم هناك أسباب
أخرى؟

وهذا ما سيوجب عنه الباحث - بإذن الله - في ثنايا هذا البحث.

مشكلات البحث

أما عن المشكلات التي واجهتني أثناء إعداد الخطة والدراسة؛ فهي:

(١) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ط ١، ص ٥.

١. تمييز الاختلاف في اجتهاد الحافظ ابن حجر عند مقارنتها مع مراتب الجرح والتعديل التي بينها في مقدمة كتاب "تقريب التهذيب".
٢. ضبط بعض الأسماء: حيثُ رجعتُ إلى تهذيب الكمال لمعرفة الترجمة التفصيلية للراوي لتمييزه وضبط اسمه الكامل.
٣. ترجيح الحكم الإجمالي في التراجم التي فيها الخلافُ متساوٍ ولا سيما عند محاولة تمييز بعض اصطلاحات أئمة النقد، بضميمة تعذر العثور على مصنف جامعٍ يوضّح تصرف أئمة النقد في استعمال مصطلحاتهم.

فرضيات البحث

هذا البحث يدرس اختلاف اجتهاد الحافظ ابن حجر العسقلاني في الحكم على الرواة بمقارنة أحكامه بين كتابيه "تقريب التهذيب" و"هدى الساري"؛ فَمَع العلم أنّ "تقريب التهذيب" جاء بعد "هدى الساري" فإن الباحث سيفرض أنّ زمن الانتهاء لا يؤثر على الترجيح النهائي وفق قواعد الحافظ ابن حجر العسقلاني. نعم! قد يعدّه الباحث عاملاً مساعداً يقوي لديه غلبة الظنّ؛ ولكن ليس يتخذة عاملاً رئيساً في تغيير الاجتهادِ وي طرح ما سواه من العوامل. ثمّ إنّ استعمال عامل الزمن يَضْعُف تأثيره مع خفاء الظروف المحاطة بالتصنيف.

أهداف البحث

من الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة:

١. حصر الرواة الذين تكلم عليهم الحافظ ابن حجر في "هدى الساري" واستخراج الفروقات المؤثرة على ترجمة الراوي بالمقارنة مع كتابه "تقريب التهذيب". والقول بأنّها مؤثرة أي: التي تؤثر على مرتبة الراوي في الضبط والعدالة، أو ما كانت متعلقة باصطلاح المصنّف.
٢. دراسة هذه الفروقات وذلك بعرض أقوال أئمة النقد، واستنتاج القول الراجح فيها بما يوافق منهجية الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب "تقريب التهذيب".

٣. إثراء المكتبة الإسلامية بدراسة جديدة في علم الجرح والتعديل تخصّص كتاب "فتح الباري" ومنهج مصنّفه في الحكم على الرجال.

أهمية البحث

أولاً: منهجية هذا البحث في حصر الرواة، والاختلاف، وتحديد العينة، وكذا النتائج قد تعدّ مادة غنية للبرامج الحاسوبية المهتمة بعلم الحديث، حيث إنّ طريقة الحصر التي اتبعها الباحث، وعمله بطاقات الرواة التي تحتوي على معلومات كثيرة مثل: اسم الراوي، ورقم الصفحة في كتاب "هدى الساري"، والحكم في كتاب "تقريب التهذيب"، والحكم في كتاب "هدى الساري"، ونوع الاختلاف تجعلها صالحة لذلك بكل يسر لتكون مدخلاً لبرامج تهتم بعلم الجرح والتعديل.

ثانياً: أية دراسة متعلقة برواة الحديث هي جدّ مهمة لمكتبة البحث العلمي والتنزيل العملي، حيث إن ثمرة علم الحديث هو الحكم على صحة الحديث الذي عليه مدار العمل والحلال والحرام؛ قال الحافظ العراقي: "علم الحديث خطير وقعه، كثير نفعه، عليه مدار أكثر الأحكام، وبه يعرف الحلال والحرام"^(١)؛ لذا فإن البحث عن صحة الإسناد لا يقل أهمية عن البحث عن الحكم الشرعي؛ فالوسائل لها أحكام المقاصد لذلك عُدّ الإسناد في هذه الأمة من الدين؛ قال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"^(٢)؛ فأشتهرت به هذه الأمة، وتميزت عن سائر الأمم لحفظ دينها وآثارها، يقول أبو حاتم الرازي: "لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة"^(٣).

فبذلك يتبين لنا جانب آخر من أهمية هذا البحث ولا سيما أنه - بهذه الهيئة - وبهذه الإضافة جديد في الساحة العلمية.

(١) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، ط ١، (٩٧ / ١).

(٢) مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ط ١، (١٥ / ١).

(٣) ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط ١، (٣٠ / ٣٨).

مصطلحات البحث

من المصطلحات التي يراها الباحث تناسب المقام لبيان معناها وتصادفنا في هذا البحث:

الاجتهاد

التعريف اللغوي: الجُهد والجهد: الطاقة، تقول: اجهد جهدك؛ وقيل: الجُهد: المشقة والجُهد: الطاقة. والاجتهاد والتجاهد: بذل الوسع والمجهود^(١).

التعريف الاصطلاحي: عرفه الآمدي: استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد منه^(٢).

أئمة النقد

التعريف اللغوي: النقد: "نَقَدْتُهُ الدِراهِمَ، وَنَقَدْتُ لَهُ الدِراهِمَ، أَي أَعْطَيْتُهُ، فَانْتَقَدَهَا، أَي قَبَضَهَا. وَنَقَدْتُ الدِراهِمَ وَانْتَقَدْتُهَا، إِذَا أَخْرَجْتَ مِنْهَا الرِّيفَ. وَالدِرْهَمُ نَقْدٌ، أَي وَازِنٌ جَيِّدٌ. وَنَاقَدْتُ فَلَانًا، إِذَا نَاقَشْتَهُ فِي الْأَمْرِ"^(٣). فالتعريف اللغوي فيه معنى المناقشة وبيان الخطأ من الصواب. والمقصود بأئمة النقد: أرباب هذا الشأن.

التعريف الاصطلاحي: المقصود بأئمة النقد في اصطلاح علم الحديث هم أفذاذ أئمة عصر الرواية من أمثال ابن مهدي والقطان وأحمد وابن معين وابن المديني والبخاري و ابن زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم، وهم المقصود بهم بالمتقدمين. وقد ذكرهم محققو العصور المتأخرة في

(١) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط ٤، (٢/ ٤٦٠)، ابن منظور، لسان العرب، ط ٣، (٣/ ١٣٣، ١٣٥)، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ط ١، ص ٢٦٣.

(٢) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ط ١، ص ٦٨٧. ولزيد من التعريفات انظر: الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ط ١، ص ٣٨٢، الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، ط ١، ص ٥٢٦.

(٣) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط ٤، (٢/ ٥٤٤)، ابن منظور، لسان العرب، ط ٣، (٣/ ٤٢٥)، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ط ١، ص ٣٠٥.

كتبهم وبينوا الزمن التقريبي الفاصل؛ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "...والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زُرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم"^(١).

وفي بيان الفرق بين المتقدمين والمتأخرين مع ذكر الفيصل بين الطائفتين يقول الحافظ السخاوي: "ولذا كان الحكم به من المتأخرين عسيراً جداً، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبهر في علم الحديث والتوسع في حفظه؛ كشعبة والقطان، وابن مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني، وابن معين، وابن راهويه، وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي. وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ولم يجر بعدهم مساو لهم، ولا مقارب. أفاده العلائي، وقال: "فمتى وجدنا في كلام أحد من المتقدمين الحكم به كان معتمداً؛ لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير. وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح"^(٢). وهو ذاته تقرير الحافظ ابن حجر حيث قال: "...وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه"^(٣).

الجرح والتعديل

التعريف اللغوي: الجرح: الفعل جرحه: كلمه . وأثر فيه بالصلاح^(٤). والتعديل: العدل خلاف الجور، ورجل عدل: رضا ومقنع. وتعديل الشيء: تقويمه^(٥).

(١) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط ٣، ص ٨٣.

(٢) السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ط ١، (١/٣١٣).

(٣) ابن حجر، التكت على ابن الصلاح، ط ١، (٢/٧٢٦).

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ط ٣، (٢/٤٢٢)، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ط ١، ص ٢٠٩.

(٥) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط ٤، (٥/١٧٦١)، ابن منظور، لسان العرب، ط ٣، (١١/٤٣٠)،

الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ط ١، ص ٩٤٨.

التعريف الاصطلاحي: الجرح: الطعن في الرواة والقدح فيهم^(١). والتعديل: هو تزكية الرواة والثناء عليهم^(٢).

وعلم الجرح والتعديل: هو قواعد وألفاظ تعارف عليها المحدثون في تزكية الرواة ونقدهم^(٣).

أدبيات البحث

الإطار النظري

بعد المقدمة السابقة والتي أشرتُ فيها إلى أهمية البحث، والغرض منه، وبينتُ المصطلحات الهامة مثل الجرح والتعديل وخطورته، وكذا مكانة أئمة النقد فإن البحث سيتطرق في فصل مستقلٍ إلى محاور متعلقة بالحافظ ابن حجر العسقلاني:

- ترجمة مختصرة للحافظ ابن حجر العسقلاني؛ وذلك ببيان نشأته، وظروف حياته العلمية ومصنفاته وتلامذته وشيوخه وثناء العلماء عليه.
- التعريف بكتائبي "التقريب" و"الهدى" ببيان مضمون كل كتاب، وزمن تأليفه، وأثره على علم الحديث.
- كتاب "التقريب" في العصر الحديث: فقد ألف الدكتور بشار عواد والشيخ شعيب الأرنؤوط مجتمعان كتاب "تحرير تقريب التهذيب"، فتنبعا أحكام الحافظ ابن حجر العسقلاني من خلال أقوال نقل أئمة النقد. وفي مقابلة ذلك قام الدكتور ماهر الفحل بالردّ عليهما في كتابٍ وسمه بـ "كشف الأوهام لما تضمنه تحرير التقريب من أوهام"، حيث جعل تعقبهما من جنس التحامل على الحافظ ابن حجر وهدمًا لما بناه.

(١) الخميسي، معجم علوم الحديث النبوي، ط ١، ص ٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٤.

■ مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر وتقريب ألفاظها: فقد بيّنها الحافظ في مقدّمة كتابه "تقريب التهذيب"، وقسمها إلى اثنتي عشرة مرتبة أوّلها الصحابة. وكما أنه يوجد في تقسيمه بعض الفروقات عن تقسيم بعض الأئمة مثل السنخاوي والذهبي وغيرهما^(١).

وبعد هذه المقدمة والتمهيد تأتي الدراسة التفصيلية للرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الحافظ ابن حجر وعددهم خمسون:

- تراجم الدرجة الأولى: من اختلف فيهم الحكم اختلافاً مؤثراً وعددهم ١٩ ترجمةً
- تراجم الدرجة الثانية: من قال فيه "مختلف فيه" أو "فيه مقال" وعددهم ٨ تراجم.
- تراجم الدرجة الثالثة: من زاد فيه صفات مؤثرة في الراوي ولكن لا يخرج عن رتبته مثل زيادة التدليس والإرسال وعددهم ١١ ترجمةً.
- تراجم الدرجة الرابعة: اختلاف غير مؤثر في الحكم الإجمالي من حيث إمّا بقاء قوة ضبط الراوي وعدالته كما هي أو كانت توضيحاً باستعمال المصطلحات وعددهم ١٢ ترجمةً.

ولكلّ ترجمة ستبعضها المباحثُ التالية: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى" كما جاءت، وبيان موضع الخلاف والفرق بين الكلامين أو الحكمين، وذكر أقوال أئمة النقد المعبرين في الراوي كأبي زرعة، ويحيى بن معين، وأبي حاتم، وأحمد، والبخاري وغيرهم من الأئمة النقّاد. وأخيراً ترجيح الحكم بالنظر إلى مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر المذكورة في مقدّمة "التقريب".

(١) انظر: العبد اللطيف، عبد العزيز العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ط ٢، ص ٢٠٩. فقد جمع مراتب ألفاظ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وابن الصلاح والذهبي وزيادات العراقي على الذهبي وابن حجر والسنخاوي.

وهذه الدراسة لم تبين - في دراسة اختلاف أقوال الحافظ ابن حجر - على الأساس الزمني لتصنيف مثل ما سبقتها من دراسات كما سيأتي بيانه في مبحث الدراسات السابقة لأن أسباب الاختلاف قد ترجع إلى أمور أخرى سوى البعد الزمني بين تأليف كتاب "هدي الساري" و"تقريب التهذيب". فمع العلم أن كتاب "التقريب" جاء بعد "هدي الساري" إلا أن الحافظ في زمن تصنيف "التقريب" كان كذلك منشغلاً بتصنيف كتاب "فتح الباري". قال محقق "تقريب التهذيب" أبو الأشبال الباكستاني: "...فعرفت أن الحافظ كان مشغولاً في شرح البخاري حينما لخص "التقريب" ولم يتهيأ له الوقت لأن يحرره، ولأجله وقع فيه بعض الأخطاء، فيجوز لكل من يقوم بتحقيق هذا الكتاب أن يضيف من تهذيبه إذا وجد فيه النقص ويصحح منه إذا وجد فيه الخطأ؛ فإن الحافظ ما زال يزيد وينقص ويصحح إلى آخر حياته كما يظهر من نسخته رحمه الله"^(١).

ويؤيد ذلك ما نقله قبل ذلك من كلام الحافظ السخاوي في "الجواهر والدرر": "وسمته - أي ابن حجر - يقول: لست راضياً عن شيء من تصانيفي لأني عملتها في ابتداء الأمر ولم يتهيأ لي تحريرها سوى "شرح البخاري" و"مقدمته" و"المشبه" و"التهذيب"، و"لسان الميزان" بل كان يقول فيه: لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أتقيد بالذهبي ولجعلته كتاباً مبتكراً. بل رأيت في مواضع أثنى على "شرح البخاري"، و"التعليق"، و"النخبة"، ثم قال: وأما سائر المجموعات فهي كثيرة العدد واهية العدد ضعيفة القوى ظامئة الروى". مما يدلنا دلالة واضحة على أن ترجيح الاختلاف بتأخر زمن "التقريب" عن "الهدى" ليس بالمنهج السديد^(٢).

ثمّ هذه الاختلافات نظرياً بعضُها قد يكون من نوع الاختلاف التنوعي لا اختلاف التضاد^(٣)؛ بمعنى اختلاف ألفاظٍ لا معانٍ، والبعض الآخر من جنس السهو والخطأ وبعضها تغير

(١) ابن حجر العسقلاني، مقدمة تحقيق "تقريب التهذيب"، دار العاصمة، ط ٢، ص ٢١. قال الباحث: بل لا يجوز العبث بأصول المؤلف، وفي الحواشي سعة لإبداء الآراء.

(٢) انظر: ابن حجر العسقلاني، مقدمة تحقيق "تقريب التهذيب"، تحقيق محمد عوامة، ط ١، ص ٣٦. حيث ذهب الدكتور عوامة إلى أنه في حال تعارض أحكام الحافظ ابن حجر يؤخذ بقوله في "التقريب"؛ وهذا مدفوع بما تقدم بيانه، وسيأتي مزيد توضيح في مبحث "كتاب التقريب في العصر الحديث".

(٣) قال الباحث: اختلاف التضاد يكون في حال تنافر الأقوال وعدم اجتماعها على معنى إجمالي.

صريح في الاجتهاد؛ وقد يكون الحكم المتقدم أصوب من المتأخر لموافقته لأحكام الأئمة النقاد الذين هم الأساس في الحكم على رجال الرواية. فعلى أقوالهم بنى الحافظ ابن حجر كتاب "تهذيب التهذيب" الذي لخصه لاحقاً.

فلذلك كان بناء القول الراجح في هذه الدراسة وفق ما قرره الحافظ ابن حجر في مقدمة كتاب "تقريب التهذيب" من المراتب بمقارنة ذلك مع أقوال أئمة التقد. أي بعد عرض أقوال أئمة النقد نضع الراوي ضمن المرتبة المناسبة التي ذكرها الحافظ ابن حجر في "التقريب".

أما ضوابط الترجيح باختصار^(١):

١. فيطلب الجمع بين القولين إن أمكن.
٢. وإذا لم يمكن الجمع، طُلب الترجيح بين القولين بالقرائن؛ كأن يكون بعض تلاميذ الإمام أكثر ملازمة له من بعض؛ فتقدم رواية الملازم على رواية غيره. ومن القرائن كثرة الناقلين لأحد القولين عن الإمام.
٣. وإذا لم توجد قرينة خاصة يرجح بها فيؤخذ بأقرب القولين إلى أقوال أهل النقد وبالأخص أقوال الأئمة المعتدلين.
٤. فإذا لم يتيسر ذلك كله فالتوقف حتى يظهر مرجح. والتوقف له ضوابط أوجزها بما يلي^(٢):
 ١. ألا يترتب على التوقف حكم.
 ٢. تعيين علة التوقف.
 ٣. بذل الجهد في إزالة الاشتباه الداعي إلى التوقف.
 ٤. استقراء أقوال العلماء في المسألة قبل التوقف.

(١) العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ط ٢، ص ٧٠. انظر كذلك: الدليمي، جرح الرواة وتعديلهم الأسس والضوابط، ط ١، ص ١٥٠.

(٢) راغون، التوقف عند المحدثين دراسة تأصيلية تطبيقية، ط ١، ص ١٤٠-١٤٥. ومن جميل ما تطرق إليه المصنف "مقاصد التوقف عند المحدثين"، ص ١٤٦ مفيدة لطالب العلم.

٥. أن يكون مثار التوقف قويًا راجحًا.

الدراسات السابقة

أول ما اخترت عنوان البحث شرعت في البحث عن دراسات أكاديمية تُعنى بدراسة تغيير اجتهاد الحافظ ابن حجر العسقلاني بين كتابيه "التقريب" و"الهدى" أو ما يقارب مثل هذه الدراسة للإفادة منها، وتكميل النقص فلا كمال إلا لله تعالى؛ فلم أجد سوى:

الدراسة الأولى: كتاب "توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري" لمؤلفه: حافظ ثناء الله الزاهدي؛ حيث عقد قسمًا لتراجم الرواة في كتاب "فتح الباري" بمقدمته "هدى الساري". فكان مجرد جرد لأسماء الرواة ونقل كلام الحافظ فيهم لا دراسة أقواله؛ بل ونقل أقوال غيره من الأئمة مما يدل على أن الكتاب لا يختص بالحافظ ابن حجر العسقلاني. وقد أفصح الباحث عن منهجه سواء من حيث الجمع أو الغرض، حيث قال في طريقة جمعه للتراجم: "أما الرواة فلم أستوعب كل ما قيل في حق كل واحد منهم، بل اكتفيتُ بذكر ما له فائدة إسنادية، وعلاقة قوية بهذا الفن من تجريح الرواة وتوثيقهم، أو إثبات سماع بعضهم من بعض، أو التنصيص على انقطاع بين بعضهم، أو ما يتعلق بعادات بعض الرواة في الرواية يتمكن بمعرفتها المحدث من الوصول إلى إدراك مبهمات الرواة في الإسناد..."^(١). ثم واصل الباحث تبين منهجه بالكلام عن تمييز الأسماء وطريقة الترقيم ولم يزد عن ذلك؛ مما يدلنا على أن الغرض لم يكن سوى جمع أقوال الحافظ ابن حجر وغيره من الأئمة العلماء في الرواة على شكل فوائد حديثية.

الدراسة الثانية: كتاب "تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري" بما في ذلك المقدمة لمؤلفه نبيل البصارة. وهذه مثل الدراسة الأولى كان هدف الباحث فيها الجرد لا الدراسة وهذا جلي من العنوان. حيث التزم المصنف بمجرد الرواة مع ذكر قول الحافظ ابن حجر في الراوي في كتاب "فتح الباري" و"مقدمة فتح الباري" الموسومة بـ "هدى الساري". وقد أشار في

(١) الزاهدي، توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري، ط١، ص١٧.

مقدمة كتابه إلى أن عدد الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الحافظ ابن حجر عن "التقريب" ثمانية عشر فقط، حيث قال: "المسألة الثالثة: عدد الرواة الذين اختلف قول الحافظ فيهم في "الفتح" عن "التقريب" ثمانية عشر راويًا"^(١) ثم ذكر الرواة مع تلخيص كلام الحافظ في "التهديب" ومقارنته بما جاء في "الفتح" من غير دراسة تفصيلية لتغير أقواله.

الدراسة الثالثة : وهي الدراسة القريبة من هذا الموضوع، وجدها الباحث على شكل سلسلة أبحاث أكاديمية في الشبكة العنكبوتية منسوبة لجامعة أم القرى؛ عنوانها: "الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم في أكثر من عشرين مصنفاً". فبعد الإمعان فيها وفي التراجم وجد الباحث أن بحثه سيكون -بإذن الله تعالى- مكتملاً للأسباب التالية:

أولاً: قسم الباحثون دراساتهم الرواة إلى ثلاثة أقسام: الرواة الذين يحتج بحديثهم، والرواة الذين يعتبر بحديثهم، والرواة الذين يترك حديثهم وبعضها المتوقف فيهم. وعلى ذلك جرى توزيع الرواة بحسب اختلاف أقوال الحافظ ابن حجر لغرض دراستها.

ثانياً: في هذه الدراسة -موضوع البحث- جعل الباحث كتاب "التقريب" -هو- مادة المقارنة مع أحكام الحافظ في كتاب "الهدى"؛ لذلك جاء تقسيم الرواة على حسب تغير ألفاظ الحافظ ابن حجر بقطع النظر عن القول الراجح؛ فجاءت المجموعات موافقة للواقع حيادية ليست مبنية على حكم عام.

ثالثاً: إن الباحثين اعتمدوا في اجتهاداتهم الشخصية في الترجيح على ترجيحات الحافظ ابن حجر نفسه مما يجدر بالباحث السؤال -من وجهة نظره- عن كيف يُجعل كلام الحافظ محلّ النقد وآلة الترجيح في ذات الوقت؟

ومّا يجدر التنبيه إليه أنه بعمل مقارنة للتراجم المشمولة في الدراسة موضوع البحث مع جميع التراجم المشمولة في الدراسات السابقة المذكورة لم يحدث الاتفاق إلا في عشرين ترجمة. وعلى ذلك فإنّ هذه الدراسة "تغير اجتهاد الحافظ ابن حجر في كتابيه "التقريب" و"الهدى" ستظهر -بإذن الله تعالى- مكتملاً لما سبقها من أبحاث.

(١) البصارة، تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري، ط ١، ص ٩.

منهج البحث

في هذه الدراسة أتبع الباحث المنهج التحليلي ويتجلى ذلك في:

١. تتبّع الاختلافات في أحكام الحافظ ابن حجر على الرواة في الكتابين المذكورين محل

البحث؛ "هدي الساري" و"تقريب التهذيب".

٢. دراسة أحكام الحافظ وعرضها على أقوال الأئمة واستخراج الحكم الراجح.

منهجية البحث

أولاً: راعيتُ عنوانَ البحث الذي يحتوي على عبارة "تغير الاجتهاد"؛ أيّ النظر في تغير اجتهاد الحافظ ابن حجر بين كتابيه "تقريب التهذيب" -الذي اختصر أحكامه من كتابه "تهذيب التهذيب"- وكتابه "هدي الساري"؛ أيّ: كُـلِّ ما هو مشعُرٌ بوجود اختلاف في الأقوال التي لها أثر على حال الراوي. لذلك اعتمدتُ منهجيةً دقيقةً في الحصر والتمييز كما تبينه ما ستأتي من النقاط التفصيلية.

ثانياً: حصرتُ التراجم المذكورة في كتاب "هدي الساري" بعد فحصه فحصاً دقيقاً؛ فكان

عددهم الإجمالي: ٥٤٤ ترجمةً موزعين كالتالي:

- ٤٦٦ ترجمة في الفصل التاسع الواردة في الأصول والمعلقات.
- ٢٧ ترجمة متفرقة من الفصل التاسع من غير الأصول والمعلقات
- ٥١ ترجمة متفرقة في الكتاب من غير الفصل التاسع.

ثالثاً: استخرجتُ مَنْ تكلم فيهم بجرّح أو تعديل أو ما كان قريباً من ذلك وجعلتهم في

قصاصات ورقية. في كل قصاصة أجعلُ فيها اسم الرّاوي، والعزو إلى كتاب "الهدى" مع تقييد الكلام على حال الراوي من "التقريب" و"الهدى". وأضع إشارةً تشير إلى نوع الاختلاف؛ هل هو من جنس

المؤثر أو لا؟ فكان عددهم: ٢٩٥ ترجمةً، وزعتهم على مجموعات لتسهيل دراسة الاختلاف متى وُجد فجاءوا على تسع:

- مج ١: من حكم عليهم الحافظ بحكم عام مختصر مثل ما فعل في "التقريب": وعددهم ١٢١.
- مج ٢: من اكتفى بقوله "احتج به الجماعة" في معرض نقد الراوي: وعددهم ٢٦.
- مج ٣: من اعتمد فيهم على حكم الجمهور مثل قوله: وثقوه، أو ضعفوه، أو ماشابه ذلك: وعددهم ٣٠.
- مج ٤: من قال فيه: مختلف فيه: وعددهم ١٥.
- مج ٥: من قال فيه: فيه مقال: وعددهم ٣.
- مج ٦: من اكتفى بوصفهم بوصف عام مثل: مشهور، أو: من كبار التابعين، أو ما شابه ذلك: وعددهم ٤٦.
- مج ٧: من أشار إليه بالصحبة: وعددهم ٤.
- مج ٨: من علق عليهم بما يخص العلل والجرح والتعديل في بعض المرويات: وعددهم ٢٨.
- مج ٩: ردوده على أئمة الجرح والتعديل من غير أن يحكم على الراوي بحكم عام مثل قوله: جرح مردود، هذا تلين هين...: وعددهم ٢٢.

رابعاً: قارنتُ الأحكام العامّة التي في "الهدى" الصّالحة للمقارنة مع أحكام الحافظ في "التقريب" من واقع المجموعات السابقة، ثمّ حصرتُ جميع التراجم التي فيها اختلاف فكان عددهم ١١١ راويا موزعين على النحو التالي:

- مج ١: من حكم عليهم بحكم عام مثل ما فعل في التقريب وعددهم ٧٤
- مج ٣: من اعتمد فيهم على حكم الجمهور مثل: وثقوه أو ضعفوه وعددهم ١٥
- مج ٤: من قال فيه: "مختلف فيه" وعددهم ١٤
- مج ٥: من قال فيه: "فيه مقال" وعددهم ٣

- مع ٧: من أشار إلى الصحبة وعددهم ٢
- مع ٩: ردوده على أئمة الجرح والتعديل من غير أن يحكم على الراوي بحكم عام مختصر: وعددهم ٣.

أسباب استبعاد المجموعات الثلاث الأخرى من الدراسة

والمقصود هنا توضيح الدواعي التي دفعت الباحث لاستبعاد المجموعة الثانية والسادسة والثامنة مع ذكر الأمثلة:

أولاً: المجموعة الثانية: وهم من اكتفى بقوله "احتج به الجماعة" في معرض نقد الراوي؛ فجميعهم بعد مراجعة أحكام الحافظ في "التقريب" لم ينزلوا عن رتبة الصدق والاحتجاج مما يدلنا على أن الحافظ يحتج بمروياتهم بشكل عام من غير مخالفة للجمهور؛ لذلك استبعدت تراجم هذه المجموعة. ولتوضيح ذلك أضرب أمثلة متنوعة:

المثال الأول: حصين بن عبد الرحمن السلمي: قال الحافظ عنه في "الهدى": "متفق الاحتجاج به تغير بآخره"^(١)، وفي "التقريب" رمز إليه ب (ع) وقال: "ثقة تغير حفظه في الآخر"^(٢).
المثال الثاني: عبد الله بن أبي نجيح: قال عنه في "الهدى": "احتج به الجماعة"^(٣). وفي "التقريب" رمز إليه ب (ع) وقال: "ثقة رمي بالقدر وربما دلس"^(٤).
المثال الثالث: عبد الله بن سعيد بن أبي هند: قال عنه في "الهدى": "احتج به الجماعة"^(٥). وفي "التقريب" رمز ب (ع) وقال: "صدوق ربما وهم"^(٦).

(١) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، د.ط، ص ٣٩٨.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ٢، ص ٢٥٣.

(٣) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، د.ط، ص ٤١٦.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ٢، ص ٥٥٢.

(٥) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، د.ط، ص ٤١٣.

(٦) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ٢، ص ٥١٢.

المثال الرابع: شريك بن عبد الله بن أبي نمر: قال عنه في "الهدى": "احتج به الجماعة"^(١). وفي "التقريب" أتى برموز أصحاب الكتب الستة وقال: "صدوق يخطئ"^(٢).

وهكذا جميع تراجم هذه المجموعة جاءت على هذا المنوال؛ يرمز إليهم في "التقريب" برموز الجماعة وهم أصحاب الكتب الستة؛ واحد وعشرون منهم وثقهم؛ وهم: بريد بن عبد الله بن أبي بردة (ص ٣٩٢)، بكر بن عمرو أبو الصدق الناجي (ص ٣٩٣)، حصين بن عبد الرحمن السلمي (ص ٣٩٨)، الحسين بن ذكوان المعلم (ص ٣٩٨)، رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي (ص ٤٠٢)، زهير ابن محمد التميمي أبو المنذر الخراساني (ص ٤٠٣)، سعيد بن أبي هلال الليثي (ص ٤٠٦)، شبابة بن سوار (ص ٤٠٩)، عاصم بن سليمان الأحمول (ص ٤١١)، عبد الله بن أبي نجيح (ص ٤١٦)، عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري (ص ٤١٦)، عبيد الله بن أبي جعفر المصري (ص ٤٢٣)، عبيد الله بن موسى العبسي (ص ٤٢٣)، عكرمة مولى ابن عباس (ص ٤٢٥)، عمير بن هانئ (ص ٤٣٣)، عوف ابن أبي جميلة (ص ٤٣٣)، كههمس بن الحسن التميمي (ص ٤٣٧)، محمد بن جحادة (ص ٤٣٧)، محمد بن ميمون أبو حمزة السكري (ص ٤٤٢)، منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث المكي (ص ٤٤٥)، المفضل بن فضالة بن عبيد بن ثمامة القتباني (ص ٤٤٥).

وأربعة كان محلهم الصدق وهم: شريك بن عبد الله بن أبي نمر (ص ٤٠٩)، سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان (ص ٤٠٨)، عبد الله بن سعيد بن أبي هند (ص ٤١٣)، غالب بن خطاف القطان (ص ٤٣٤). وترجمة واحدة لم يحكم عليها وإنما نقل قول الأئمة مثل ما فعل في "الهدى" بدون مخالفة وهي ترجمة صالح بن صالح بن حي (ص ٤١٠) حيث اكتفى بنقل توثيق أحمد والعجلي وغيرهما، وميَّزه عن صالح بن حيَّان القُرشي الضَّعيف.

ثانياً: المجموعة السادسة: وهم من اكتفى بوصفهم وصفاً عاماً مثل: مشهور، أو: من كبار التابعين، أو ما شابه ذلك؛ فهذا الوصف لا يدل على حكم مفيد في ضبط الرواي لمروياته؛ لذلك لا يمكن مقارنته مع الأحكام المختصرة للحافظ في "التقريب". مثال ذلك:

(١) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، د.ط، ص ٤٠٩.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ٢، ص ٤٣٦.

المثال الأول: عبد الرحمن بن حماد: "كبار شيوخ البخاري"^(١) ومثل ذلك في طلق بن غنام.
المثال الثاني: فراس بن يحيى الهمداني: "مشهور"^(٢).

المثال الثالث: خليفة بن خياط العصفري: "أحد الحفاظ المصنفين"^(٣). ومما يجدر التنبيه عليه في هذا المقام أن استعمال لفظ "الحافظ" في حقّ الرواي عند الحفاظ ابن حجر العسقلاني لا تدلّ على توثيق بل على كثرة حديث الرواي؛ فقد أطلق هذا المصطلح على مَنْ هُمْ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ، بل على ضعفاء ومتروكين أذكر منهم: إبراهيم بن بشار الرمادي قال عنه: "حافظ له أوهام"^(٤). ومحمد بن حميد بن حيان الرازي قال عنه: "حافظ ضعيف"^(٥). وقال عن سهل بن زنجلة بن أبي الصغدي الرازي أبو عمرو الخياط الأشر: "الحافظ صدوق"^(٦)، وكذا محمد بن الحسين بن إبراهيم العامري أبو جعفر بن إشكاب^(٧). وقال عن عمر بن هارون بن يزيد الثقفي: "متروك وكان حافظاً"^(٨)، ومثله الشاذكوني سليمان بن داود^(٩).

المثال الرابع: معاذ بن هشام الدستوائي: "من أصحاب الحديث الحذاق"^(١٠).

المثال الخامس: أحمد بن عاصم البلخي: "معروف بالزهد والعبادة"^(١١).

وأجمل أسماءهم جميعهم مرتبين بحسب ورودهم في "الهدى" مع العزو: نجم بن فضيل (ص ٧)، عمرو بن ميمون (ص ٢٠٩)، يزيد بن زريع (ص ٢١٥)، إبراهيم بن طهمان الخراساني (ص ٣٨٨)،

(١) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، د.ط، ص ٤١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠١.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ٢، ص ١٠٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٨٣٩.

(٦) المرجع السابق، ص ٤١٩.

(٧) المرجع السابق، ص ٨٣٧.

(٨) المرجع السابق، ص ٧٢٨.

(٩) المرجع السابق، ص ١٣١٥.

(١٠) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، د.ط، ص ٤٤٤.

(١١) المرجع السابق، ص ٣٨٦.

إبراهيم بن المنذر الحزامي (ص ٣٨٨)، أحمد بن عاصم البلخي (ص ٣٨٦)، بشير بن نهيك السدوسي (ص ٣٩٣)، توبة بن أبي الأسود العنبري (ص ٣٩٤)، حريز بن عثمان الحمصي (ص ٣٩٦)، حسان ابن عطية المحاربي (ص ٣٩٦)، حميد بن هلال العدوي (ص ٤٠٠)، خلاد بن يحيى بن صفوان (ص ٤٠١)، خليفة بن خياط العصفري (ص ٤٠١)، علي بن الحكم البناي (ص ٤٣٠)، عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب (ص ٤٣٢)، عمران بن مسلم (ص ٤٣٣)، روح بن عبادة (ص ٤٠٢)، سعيد بن أبي عروبة (ص ٤٠٥)، سعيد بن عمرو بن أشوع (ص ٤٠٦)، سعيد بن فيروز أبو البخترى (ص ٤٠٦)، سعيد بن كثير بن عفير (ص ٤٠٦)، سليمان بن حيان (ص ٤٠٧)، سلام بن أبي مطيع الخزاعي (ص ٤٠٨)، شبل بن عباد المكي (ص ٤٠٩)، طلق بن غنام (ص ٤١١)، عبد الله بن بريدة (ص ٤١٣)، عبد الرحمن بن حماد (ص ٤١٧)، عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي (ص ٤١٩)، عبد العزيز بن محمد الداروردي (ص ٤٢٠)، عبد المتعال بن طالب (ص ٤٢١)، عبد الوارث بن سعيد (ص ٤٢٢)، عبد الملك بن عمير (ص ٤٢٢)، عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي (ص ٤٢٣)، عدي بن ثابت الأنصاري (ص ٤٢٤)، عمر بن ذر (ص ٤٣٠)، فراس بن يحيى الهمداني (ص ٤٣٤)، عيسى بن طهمان الجشمي (ص ٤٣٤)، قيس بن أبي حازم (ص ٤٣٦)، محمد بن إبراهيم التيمي (ص ٤٣٧)، معاذ بن هشام الدستوائي (ص ٤٤٤)، أبو الزبير المكي (ص ٤٤٢)، معروف بن خربوذ (ص ٤٤٤)، موسى بن عقبة (ص ٤٤٦)، نعيم بن حماد الخزاعي (ص ٤٤٧)، عيسى بن موسى (ص ٤٥٨)، الحسن بن صالح (ص ٤٥٦).

ثالثاً: المجموعة الثامنة: وهم من علّق عليهم بما يخص الجرح والتعديل في بعض المرويات، ولم يكن حكمه عامّاً على الراوي، وإتّما على بعض مروياته بحسب ظروف الرواية؛ فهذا كذلك مثل المجموعة السابقة لا يمكن مقارنة أحكامها مع الحكم العام المختصر كما في كتاب "التقريب". وأضرب بعض الأمثلة التوضيحية المتنوعة معزوة إلى كتاب "هدي الساري":

المثال الأول: قال الحافظ في الرواي الربيع بن مسلم: "ما روى عن الحسن شيئاً"^(١).

(١) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، د.ط، ص ٦٧.

- المثال الثاني: عبد الرحمن بن القاسم؛ قال الحافظ: "أعرفُ بحديث أبيه من غيره"^(١).
- المثال الثالث: محمد بن يحيى الذهلي؛ قال الحافظ: "أعلم أهل عصره بالعلل"^(٢).
- المثال الرابع: سفيان بن عيينة؛ قال الحافظ: "أحفظ الناس لحديث عمرو بن دينار"^(٣).
- المثال الخامس: حبان بن موسى؛ قال الحافظ: "لم يدرك هماماً"^(٤).

خامساً: اختيار عينة الدراسة

ولأهمية أن تكون للرسالة منهجية واضحة للدراسة سرّثُ وفق الخطوات التالية لاختيار عينة البحث النهائية:

- أولاً: عملتُ تصنيفاً لدرجات الاختلاف في كلام الحافظ ابن حجر على أربع درجات:
- الدرجة الأولى - الاختلاف فيها مؤثر جدّاً: وفيها اختلف اجتهاد الحافظ ابن حجر كلياً: إمّا بنقيض الحكم الصريح أو المشعر بذلك؛ حيث ينزل الراوي من مرتبة الثقات والأثبات إلى الصدق أو من الصدق إلى الصدق مع الأوهام وما أشبه ذلك.
- مثال ذلك: قوله في ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق في "الهدى": "متروك عند أئمة الحديث"، وفي "التقريب" قال عنه: "ضعيف".
- الدرجة الثانية - الاختلاف فيها مؤثر ولكن ليس كالدرجة الأولى: حيث إنّه قرر حكمه بعدما كان مكتفياً بقوله: "فيه خلاف" أو "فيه مقال" وجعلتهم في مجموعة منفردة لأهمية الموضوع.
- مثال ذلك: قوله في أسامة بن زيد الليثي في "الهدى": "مختلف فيه"، وفي التقريب: "صدوق يهم".
- الدرجة الثالثة - الاختلاف مؤثر نسبياً من حيث بعض المرويات لا من حيث رتبة الراوي: زاد صفات مؤثرة في الراوي مع الحفاظ على رتبة الاحتجاج به: مثل زيادة التدليس أو الإرسال مع بقاء رتبة الراوي كما هي. مثال ذلك قوله في سلام بن مسكين في "الهدى": "أحد الأثبات"، وفي "التقريب": "ثقة رمي بالقدر".

(١) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، د.ط، ص ٦٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٣١.

الدرجة الرابعة - الاختلاف فيها غير مؤثر إجمالاً من حيث إمّا بقاء قوة ضبط الرواي وعدالته كما هي أو كانت توضيحاً باستعمال المصطلحات؛ مثل: قوله "ضعيف" فيمن وصفه في "الهدى": "لم أر لأحد فيه توثيقاً" أو: "ثقة ثبت" فيمن كان وصفه "ثبت" وما أشبه ذلك.

مثال ذلك: قوله في بهز بن أسد في "الهدى": "أحد الأثبات"، وفي "التقريب": "ثقة ثبت".

ثانياً: ميزت الرواة المذكورين سابقاً في المجموعات الستّ والمقدر عددهم بـ ١١١ راويا وفق ما تقدم من شروط بقطع النظر عن المجموعات الستّ إلا ما كان من الدرجة الثانية فجاءوا كالتالي:

● الدرجة الأولى: ٣٣ راويا

● الدرجة الثانية: ١٧ راويا وهم تراجم المجموعة الرابعة والخامسة.

● الدرجة الثالثة: ٣٥ راويا

● الدرجة الرابعة: ٢٦ راويا

ولأن موضوع الرسالة هو النظر في تغير اجتهاد الحافظ في الجرح والتعديل بين كتابيه "الهدى" و"التقريب" ومراعاةً لحجم الرسالة فإني اخترت تراجم الأحرف من الألف (أ) إلى العين (ع) - عبد الكريم بن أبي المخارق) لدراستها وبلغ عددهم ٥٠ ترجمة. وستمثل هذه الدرجات فصول الدراسة، كلّ درجة بفصل مستقل.

ومن إيجابيات مثل هذا الاختيار أنّه شمل تراجم المجموعات الأربع بحسب درجة الاختلاف مما يضيف على هذه الدراسة التنوع. وكما أنه سيسمح للدارسين تكملة التراجم المتبقية بترتيب سهل ابتداءً من بقية حرف (ع) بعد عبد الكريم بن أبي المخارق إلى نهاية حرف (ي).

سادساً: رتبّت تراجم فصول الدراسة -المقسّمة إلى المجموعات وفق الدرجات المذكورة في

النقطة السابقة- بحسب ترتيب الحافظ ابن حجر للتراجم في "التقريب". وجاءوا كالتالي:

المجموعة الأولى - من اختلف فيهم الحكم اختلافاً مؤثراً وعددهم تسع عشرة ترجمة.

المجموعة الثانية - من قال فيه "مختلف فيه" أو "فيه مقال" وعددهم ثماني تراجم.

المجموعة الثالثة - من زاد فيه صفات مؤثرة في الرواي ولكن لا يخرج عن رتبته مثل زيادة

التدليس والإرسال وعددهم إحدى عشرة ترجمة.

المجموعة الرابعة - اختلاف غير مؤثر في الحكم الإجمالي من حيث إمّا بقاء قوة ضبط الرواي

وعدالته كما هي أو كانت توضيحاً باستعمال المصطلحات وعددهم اثنتا عشرة ترجمة.

هيكل البحث:

وقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصولٍ وخاتمة وفهارس.

● أولاً: المقدمة:

○ أسباب اختياري لعنوان البحث

○ إشكالية البحث

○ أسئلة البحث

○ أهداف البحث

○ أهمية البحث

○ مصطلحات البحث

○ الدراسات السابقة

○ منهج البحث واختيار عَيِّنة الدراسة

● ثانياً: تمهيد: ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني والتعريف بكتابه "التقريب"

و"الهدى" وفيها أربعة مباحث:

○ المبحث الأول: ترجمة مختصرة للحافظ ابن حجر العسقلاني

○ المبحث الثاني: التعريف بكتابه "التقريب" و"الهدى"

○ المبحث الثالث: كتاب "التقريب" في العصر الحديث.

○ المبحث الرابع: مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر وتقريب

الألفاظ.

● ثالثاً: دراسة الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الحافظ ابن حجر وفيها أربعة فصول:

○ الفصل الأول: من اختلف فيهم الحكم اختلافاً مؤثراً: ١٩ ترجمةً

○ الفصل الثاني: من قال فيه "مختلف فيه" أو "فيه مقال": ٨ تراجم.

○ الفصل الثالث: من زاد فيه صفات مؤثرة في الراوي مع بقائه ضمن دائرة

الاحتجاج: ١١ ترجمةً.

○ الفصل الرابع: من كان الاختلاف فيهم غير مؤثر في الحكم الإجمالي: ١٢

ترجمةً.

- ولكل ترجمة ستتبعها المباحثُ التالية:
 - المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
 - المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.
 - المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي.
 - المبحث الرابع: الترجيح.
- رابعًا: الخاتمة: وفيها ذكر الباحث النتائج التي توصل لها والتوصيات المناسبة س.
- خامسًا: الفهارس

تمهيد: ترجمة الحافظ ابن حجر العسقلاني والتعريف بكتابه "التقريب" و"الهدى" وفيها أربعة
مباحث:

- المبحث الأول: ترجمة مختصرة للحافظ ابن حجر العسقلاني
- المبحث الثاني: التعريف بكتابه "التقريب" و"الهدى"
- المبحث الثالث: كتاب "التقريب" في العصر الحديث.
- المبحث الرابع: مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر وتقريب الألفاظ.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للحافظ ابن حجر العسقلاني

اسمه ونسبه ومولده

نشأته

رحلاته العلمية وشيوخه وتلامذته

مصنفاته

مناصبه

وفاته

ثناء العلماء عليه

اسمه ونسبه ومولده^(١)

هو قاضي القضاة، أبو الفضل^(٢)، شهاب الدين، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد^(٣) الكِنَاني العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ، نزيل القاهرة. المشهور بابن حَجْر. و "ابن حجر" لقب لبعض آبائه^(٤).

ولد في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة على شاطئ النيل بمصر القديمة.

(١) ترجمة الحافظ ابن حجر مشهورة كتب فيها الكثيرون من عصره إلى عصرنا هذا. ولاقتضاء المقام، وشهرة الحافظ، وظروف الرسالة سأختصر الكلام عن ترجمته. فقد أفرد الكثير من المعاصرين كتبًا مستقلة موسعة عن ترجمة الحافظ. ولخصتها -لاختصار كثرة العزو إليها- من مجموع هذه الكتب مع إبقاء بعض العبارات أحيانًا كما جاءت من مصنفها: السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط ١، (١ / ١٠١)، عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابه، ط ١، (١ / ٤٥). ومن كتب التراجم الأخرى: ابن حجر، رفع الإصر عن قضاة مصر، ط ١، ص ٦٢، ابن فهد المكي، لحظ الأحاط بذيل طبقات الحفاظ، د.ط، ص ٣٢٦، السيوطي، ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي، د.ط، ص ٣٨٠، ابن حجر، مقدمة إنباء الغمر بأبناء العمر، ط ١، (٧ / ١) و(١١٦ / ١)، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط ١، (٩ / ٣٩٥)، الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، د.ط، (١ / ٨٧)، الزركلي، الأعلام، ط ١، (١ / ١٧٨).

(٢) كناه والده. قال الحافظ ابن حجر في ترجمة والده: "تركني ولم أكمل أربع سنين وأنا الآن أعقله كالذي يتخيل الشيء ولا يتحققه وأحفظ عنه أنه قال: "كنية ولدي أحمد: أبو الفضل"، ابن حجر، إنباء الغمر، ط ١، (١ / ١١٧).

(٣) مع وجود اختلاف في اسم جده الرابع بين أحمد ومحمود.

(٤) قال ابن العماد في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط ١، (٩ / ٣٩٥): "نسبة إلى آل حجر قوم تسكن الجنوب الآخر على بلاد الجريد وأرضهم قابس". وقد ناقش محقق كتاب "إنباء الغمر" هذه النسبة في مقدمة التحقيق.

نشأته (١)

نشأ الحافظ ابن حجر يتيم الأبوين في غاية العفة والصيانة والرياسة في كنف بعض أوصياء والده (٢). وأدخل الكتاب وهو ابن خمس سنين، وحفظ القرآن وهو ابن تسع سنين على يد صدر الدين محمد بن محمد السفطي المقرئ، وصلى التراويح للناس بعد أن أكمل اثنتي عشرة سنة. وقد امتاز بحدة الذكاء حيث إنه حفظ سورة مريم في يوم واحد، وكان يحفظ الصحيفة من الحاوي الصغير من مرتين. برع في حفظ الكثير من مختصرات العلوم، ولازم الشيخ شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن عيسى بن أبي بكر بن القطان المصري، فحضر دروسه. ونظر في فنون الأدب والشعر، ثم حُجِبَ إليه النظر في التواريخ والحديث النبوي وأكثر من طلبه من سنة ثلاث وتسعين. اجتمع بحافظ عصره زين الدين العراقي سنة ست وتسعين وسبعمائة، ولازمه عشرة أعوام. قرأ عليه "الألفية" له و"شرحها" له بحثًا وغير ذلك من الكتب، وكان أول من أذن له في التدريس سنة سبع وتسعين. تفقه الحافظ ابن حجر كذلك على سراج الدين البلقيني، وسراج الدين ابن الملقن، وعز الدين ابن جماعة وغيرهم. وبقي ملازمًا للبلقيني حتى أذن له في التدريس والإفتاء؛ فاجتمع له من الشيوخ الذين يشار إليهم، ويعول عليهم في حل المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره، فكل واحد منهم كان متبحرًا ورأسًا في فنه الذي اشتهر به.

(١) السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط١، (١/١٢١ - ١٤٠).

(٢) هما زكي الدين أبو بكر ابن نور الدين علي الخروي وشمس الدين محمد بن علي بن محمد بن عيسى بن أبي بكر بن القطان المصري. ابن حجر، رفع الإصر، ط١، (١/٦٢، ٦٣)، عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابه، ط١، (١/٥٣).

رحلاته العلمية وشيوخه وتلامذته

بدأ رحلاته العلمية بمكة سنة خمس وثمانين وسبعمائة حيث سمع "صحيح البخاري" على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النشاوري ثم المكي؛ وهو أول شيخ سمع عليه الحديث. وبحث في عمدة الأحكام للحافظ عبد الغني المقدسي، وعلى عالم الحجاز الحافظ أبي محمد بن ظهيرة؛ وهو أول شيخ بحث عليه في علم الحديث. ثم رجع رفقة وصيه إلى مصر محل إقامة سنة ست وثمانين^(١).

ومن البلدان التي رحل إليها^(٢): قوص وهي من بلاد الصعيد، سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة. لم يستفد بها من المسموعات الحديثية سوى لقاء علمائها. ثم رحل إلى الاسكندرية أواخر سنة سبع وتسعين وسبعمائة، واجتمع بالعلامة شمس الدين ابن الجزري، وسمع عن مسندها التاج أبي عبد الله محمد بن أحمد الشافعي وعن الكثيرين. ثم رحل إلى الحجاز سنة تسع وتسعين وسبعمائة، ولقي العديد من الفضلاء.

ورحل إلى اليمن سنة ثمانمائة فلقى بتعز، وزبيد، وعدن، والمهجم، ووادي الحصيب وغيرها غير واحد. فممن لقيهم في زبيد ووادي الحصيب مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي إمام اللغة فتناول منه النصف الثاني من تصنيفه "القاموس في اللغة"، وكما أنه حدث في اليمن بكتاب ابن الجزري في الأدعية المسمى "الحصن الحصين".

ومن رحلاته كذلك الشام؛ فسمع بقطية وغزة والرملة والقدس ودمشق والصالحية وغيرها من البلاد والقرى، ثم رجع إلى موطنه فأكمل كتابه "تغليق التعليق" في حياة كبار شيوخه.

فمن شيوخه إضافة إلى ما ذكر^(٣): برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد التنوخي الشامي، وإبراهيم بن داود بن عبد الله الأمدي، ومحمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق الغماري النحوي المالكي، وأحمد بن محمد ابن الفقيه علي الخيوطي، وكلثوم ابنة الحافظ محمد بن رافع السلامي، وغيرهم كثير.

(١) السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط ١، (١ / ١٢٢).

(٢) السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط ١، (١ / ١٤٢ - ١٦٠)، عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابه، ط ١، (١ / ٩١).

(٣) السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط ١، (١ / ١٩٩).

وأما تلامذته فمن أبرزهم^(١): الحافظ السخاوي، وزكريا الأنصاري، وبرهان الدين اليقاعي، وابن قُطُوبَعَا، وابن تغري بردي، والتقي ابن فهد المكي، والبوصيري شهاب الدين أحمد بن أبي بكر.

(١) عبد المنعم ، ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابه، ط١، (١/ ١٠٥).

أهم مصنفاته

ترك الحافظ ابن حجر إرثاً علمياً كبيراً في شتى العلوم؛ فمن أهم مصنفاته^(١): تهذيب التهذيب (ط١)، مؤسسة الرسالة ناشرون، ١٤١٦هـ)، وتقريب التهذيب (ط١، دار العاصمة، ١٤٢٣هـ)، ولسان الميزان (ط١، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٣هـ)، وفتح الباري في شرح صحيح البخاري (د.ط، المكتبة السلفية، ١٣٨٠هـ)، وتغليق التعليق (ط١، المكتب الإسلامي ودار عمار، ١٤٠٥هـ)، والتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (ط١، مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ)، وإتحاف المهرة بالأطراف العشرة (ط١، مركز خدمة السنة، ١٤١٥هـ)، والإصابة في تمييز الصحابة (ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٣٤هـ)، وإنباء العُمر بأبناء العمر (ط١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٩هـ)، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (ط٢، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ)، ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ط١، دار ابن حزم، ١٤٢٧هـ)، وشرحها في نزهة النظر (ط٣، مطبعة الصباح، ١٤٢١هـ)، والنكت على ابن الصلاح (ط١، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ)، بلوغ المرام من أدلة الأحكام (ط٧، دار الفلق، ١٤٢٤هـ)، وغير ذلك.

(١) السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط١، (١٧٣/١ - ٣٩٨).

مناصبه^(١)

تولى الحافظ ابن حجر العديد من المناصب؛ فقد تولى تدريس التفسير والحديث والفقه، فدرّس بالبيبرسية ثم بالمدرسة المؤيدية الجديدة. وولي وظيفة الوعظ، والإفتاء، والمشیخة، والخطابة، وخزن الكتب. وتولى القضاء في السابع والعشرين من الحرم سنة سبع وعشرين وثمانمائة.

(١) السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط١، (٢/ ٥٨٨ - ٦٠٩)، عبد المنعم ، ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابه، ط١، (١/ ١٢٩ - ١٥٦).

وفاته^(١)

وافاه أجله ليلة السبت الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة بعد مرض شديد ألمّ به. وصُلِّيَ عليه قبيل صلاة الظهر بمصلّى المؤمنين بالرميلة خارج القاهرة، ودفن بالقرافة الصغرى بتربة بني الخروبي. حضر جنازته جمع غفير لا يحصى فرحمه الله تعالى.

(١) السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط ١، (٣ / ١١٩٣)، عبد المنعم، ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابه، ط ١، (١ / ١٢٠-١٢٢).

ثناء العلماء عليه

أثنى عليه الكثير من شيوخه وأئمة عصره والأئمة من بعده؛ مِنْ ذلك:

كتبَ الحافظ البلقيني على الجزء الأول من كتاب "تغليق التعليق": "الجزء الأول من "تغليق التعليق" جمع الشيخ الحافظ، المحدث المتقن المحقق، شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن الفقير إلى الله تعالى الفاضل المرحوم نور الدين عليّ الشهير بابن حجر نفع الله تعالى به وبفوائده آمين" (١).

وكتب الحافظ العراقي: "كتاب "لسان الميزان" تأليف الحافظ المتقن، الناقد الحجة، شهاب الدين أحمد بن علي الشافعي الشهير بابن حجر. نفع الله بفوائده، وأمتع بعوائده" (٢).

ووصفه القاضي ولي الدين أبو زيد بن خلدون بالسيادة والعلم والفضل والإجادة (٣).

وقال العلامة كمال الدين الشُّمِّي: "فإنَّ الكتاب المسمَّى "بنخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" من مصنفات الشيخ الإمام مفتي الأنام، مالك ناصية العلوم وفارس ميدانها... (٤).

وكتب الإمام ابن الجزري على المجلد الأول من تصنيفه "النشر في القراءات العشر" ما نصه: "هدية من العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن محمد بن محمد بن الجزري مؤلفه، عفا الله تعالى عنه لحزانه مولانا الشيخ الإمام العلامة حافظ عصره، وشيخ مصره، شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن الشيخ الإمام المرحوم نور الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد العسقلاني... (٥).

ووصفه الحافظ ابن الخياط بالإمام الجليل الحافظ شيخ الإسلام ابن حجر، وقال عنه الحافظ سبط ابن العجمي: "هذا الرجل في غاية ما يكون من استحضار الرجال والكلام فيهم، وله مؤلفات كثيرة في تراجمهم" (٦).

(١) السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط ١، (١ / ٢٦٧).

(٢) المرجع السابق، (١ / ٢٦٨).

(٣) المرجع السابق، (١ / ٢٧٤).

(٤) المرجع السابق، (١ / ٢٧٩).

(٥) المرجع السابق، (١ / ٢٩٢).

(٦) المرجع السابق، (١ / ٢٩٦).

وأما العلامة الكمال ابن الهمام الحنفي فوصفه في شرحه على "الهداية": "وقال غيره ممن يوثق بسعة علمه، وهو قاضي القضاة شهاب الدين العسقلاني"^(١).
ووصفه البقاعي بقوله: "سيدنا ومولانا قاضي القضاة، شيخ الإسلام، علم الأئمة وإمام الأعلام..."^(٢).

(١) السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ط ١، (١ / ٣١٢).
(٢) المرجع السابق، (١ / ٣٢٦).

المبحث الثاني: التعريف بكتائِي "التقريب" و"الهدى"

كتاب "تقريب التهذيب"

كتاب "هدى السارى"

التعريف بكتاب "تقريب التهذيب"

لا يوجد أحسن من يتكلم عن كتاب "التقريب" سوى الحافظ نفسه إذ يقول في مقدمة كتابه: "إني لما فرغت من "تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال" الذي جمعت فيه مقصود "التهذيب" لحافظ عصره أبي الحجاج المزري لتمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممت إليه مقصود "إكمال" للعلامة علاء الدين مُغلطائي مقتصرًا منه على ما اعتبرته عليه، وصححت من مظانه من بيان أحوالهم أيضًا، وزدت عليها في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرتيه لديهما، ويستغرب خفاؤه عليهما، ووقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعًا حسنًا عند المميز البصير إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل، و"الثلث كثير"، فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة، فلم أؤثر ذلك لقلّة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة"^(١). فكتاب "التقريب" إذًا كما قال مصنفه هو ملخص لكتاب "تهذيب التهذيب". وفرغ من تأليفه عام ٨٢٧هـ، لكنّه ظل يشغل في الكتاب يضيف وينقص ويصحح إلى سنة ٨٥٠هـ^(٢).

أمّا منهجه في التلخيص كما ذكر في مقدمته:

١. ترجمة مختصرة فيها اسم الراوي، واسم أبيه، وجدّه، وأشهر نسبته ونسبه^(٣)، وكنيته، ولقبه.
٢. ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف.
٣. صفة الراوي من جرح أو تعديل.
٤. التعريف بعصر الراوي حيث أشار إلى ذلك بالطبقات؛ قسّمها إلى اثني عشرة طبقة: طبقة للصحابة، وخمس طبقات للتابعين، وثلاث طبقات لأتباع التابعين، وثلاث طبقات لتبع الأتباع^(٤).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٧٩.

(٢) انظر: مقدمة "تقريب التهذيب" بتحقيق محمد عوامة، ط١، ص ٤١، ٦٥.

(٣) النسب وهو ذكر سلسلة الآباء في الاسم، بينما النسبة فقد تكون لبلد أو قبيلة أو غير ذلك.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص ٧٣.

٥. إشارة أمام الاسم إلى رمز من أخرج حديثه من الأئمة.

أما طبعات الكتاب المحققة فقد طبع منه عدة طبعات^(١) منها:

١. دار قرطبة، بيروت، تحقيق محمد عوامة، ومعه حاشيتا عبد الله بن سالم البصري ومحمد أمين ميرغني، ط٩، ١٤٣٣ / ٢٠١٢.
٢. دار الرشيد، حلب، تحقيق محمد عوامة، ط١، ١٤١١ / ١٩٩١.
٣. دار المعرفة، بيروت، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، ط١، ١٣٨٠ / ١٩٦٠.
٤. بيت الأفكار الدولية، عمان، تحقيق حسان عبد المنان، ط١، ١٤٢٥ / ٢٠٠٥.
٥. دار الحديث، القاهرة، تحقيق حامد عبد الله المحلاوي، ط٨، ١٤٣٠ / ٢٠٠٩.
٦. دار العاصمة، الرياض، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد الباكستاني، ط٢، ١٤٢٣ / ٢٠٠٢ ؛ وهي المعتمدة في العزو في دراسة التراجم المختارة في هذا البحث.
٧. دار المعرفة، بيروت، مأمون شيحا، ط٣، ١٤٢٢ / ٢٠٠١.
٨. دار الكوثر، القاهرة، تحقيق طارق عوض الله، ط١، ١٤٣١ / ٢٠١٠.
٩. دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١٥ / ١٩٩٥.

(١) انظر: الفحل، كشف الإيهام لما تضمنه كتاب تحرير التقريب من أوهام، ط١، ص ١٠٣.

التعريف بكتاب "هدي الساري"

يقول الحافظ ابن حجر عن كتابه "الهدى": "...وقد استخرت الله تعالى في أن أضم إليه نبذًا شارحة لفوائده، موضحة لمقاصده، كاشفة عن مغزاه في تقييد أوابده واقتناص شوارده، وأقدم بين يدي ذلك كله مقدمة في تبين قواعده وتزيين فرائده، جامعة وجيزة دون الإسهاب وفوق القصور، سهلة المأخذ، تفتح المستغلق، وتذلل الصعاب، وتشرح الصدور، وينحصر القول فيها إن شاء الله تعالى في عشرة فصول"^(١) والتي أنهى تصنيفها سنة ٨١٣هـ^(٢). فكتاب "هدي الساري" من كلام الحافظ هو مقدمة لشرحه لصحيح البخاري جعلها في عشرة فصول.

وقد طُبعتْ المقدمة طبعات كثيرة مع فتح الباري أشهرها تاريخيا وبين أوساط طلبة العلم:

١. طبعة بولاق سنة ١٣٠١ هـ.
٢. الطبعة الهندية سنة ١٣١٠ هـ طبعها العلامة صديق حسن خان.
٣. المكتبة السلفية، تحقيق محب الدين الخطيب. تعليق: العلامة عبد العزيز بن باز.
٤. دار طيبة، تحقيق نظر محمد الفاريابي.
٥. إدارة الطباعة المنيرية سنة ١٣٤٧ هـ.
٦. مكتبة الرشد، تحقيق عبد السلام علوش.

(١) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، د.ط، ص ٣.

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط ١، (١/٥٤١).

المبحث الثالث: كتاب "التقريب" في العصر الحديث

ذكر المصنفات المعاصرة.

بين "التحرير" و"كشف الإيهام".

ذكرُ المصنّفات المعاصرة^(١)

اهتم العديد من العلماء والمحققين في هذا الزمان المعاصر بكتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر بين ناقدٍ ومختصرٍ مما يدلنا على أهمية هذا الكتاب والمكانة العلمية التي تبوأها. وفي هذا المبحث أورد ما وقفَ عليه الباحث من تصانيف حول كتاب "التقريب" في عصرنا الحاضر:

تقريب التقريب^(٢): اختصره الدكتور عائض القرني حيثُ اكتفى بذكر اسم الراوي ودرجته كي يسهل على طلبة العلم الحفظ والمراجعة السريعة. إلا أن مثل هذه المصنّفات لا تغني عن المطولات الأوائل لهذا الفن ولاسيما في التراجم التي تحتوي على العلل، وكذا المختلف فيها.

تذهيب التقريب: صنّفه طارق عوض الله حيث زاد على ترجمة الراوي أقوال الحافظ ابن حجر في كتبه الأخرى، وأقوال الحافظ الذهبي مع العزو إلى المصادر. وهذا النوع من التصنيف مثل الذي قبله؛ فقد يشجع طلبة العلم، والباحثين عن الاكتفاء بأحكام الحفاظ ابن حجر والذهبي والاستغناء عن أقوال أئمة النقد الأوائل مما قد يحدث خللا في الأحكام على الأحاديث النبوية.

إمعان النظر في تقريب الحفاظ ابن حجر: ألفه عطاء بن عبد اللطيف؛ تتبع فيه التراجم وأحكام الحفاظ بالمقارنة مع كتاب "تهذيب التهذيب" وكتاب "تهذيب الكمال"، وكذا تعاريف الحفاظ في مراتب الجرح والتعديل. فجاء البحث مختصراً جداً مقتصرًا على "تهذيب" وما إليه. قال في المقدمة: "فينبغي أن يعلم أن الهدف من تأليف هذه الرسالة، إنما هو تنبيه المشتغلين بعلم الحديث إلى بعض ما في "التقريب" مما لا تطمئن النفس إليه ولكنه مما يعترض فيه عليه، ولاسيما من كان محكوماً عليه في التقريب "مقبول"، حتى تكون الهمم متجهة أيضا إلى "تهذيب" دون الاقتصار كلية على "التقريب" حتى لا يحكم على راو بلفظ من ألفاظ التعديل، ويكون الصواب أن يحكم عليه بلفظ من

(١) قال الباحث: ليس الغرض من هذا المبحث المناقشة التفصيلية لهذه الكتب كيلا تخرج الدراسة عن إطارها.

(٢) ط١، أهما: مكتبة أهما الحديثة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

ألفاظ الجرح، أو العكس؛ فيؤدى هذا إلى تحسين الإسناد الضعيف أو تصحيحه، وكذلك تضعيف الإسناد الحسن أو الصحيح، وغير ذلك" (١).

تحرير التقريب: أَلْفَهُ الدُّكْتُورُ بِشَّارِ عَوَّادٍ وَالشَّيْخِ شَعِيبِ الْأَنْوَاوُوطِ وَفِيهِ تَتَبَعَا أَحْكَامَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ وَذَلِكَ بِمُقَابَلَتِهَا بِأَقْوَالِ أُمَّةِ النِّقْدِ فِي عَصْرِ الرِّوَايَةِ وَرَجَحًا مَا رَأَاهُ مَنَاسِبًا وَفَقَّ اجْتِهَادَهُمَا.

كشف الإيهام لما تضمنه "تحرير التقريب" من أوهام: صنّفه الدُّكْتُورُ مَاهِرُ يَاسِينِ الْفَحْلِ رَدًّا عَلَى كِتَابِ "تَحْرِيرِ التَّقْرِيبِ" حَيْثُ تَتَبَعُ صَاحِبِي "التَّحْرِيرِ" تَتَبَعًا دَقِيقًا مِنْ مَقْدَمَةِ كِتَابِهِمَا إِلَى أَقْوَالِهِمَا فِي التَّرَاجُمِ. يَقُولُ مَصْنَفُهُ: "فَجَاءَ هَذَا الْكِتَابُ غَضَبَةً فِي اللَّهِ لَابْنِ حَجْرٍ... وَفَقَدْ تَتَبَعْتُ الْمَحْرَبِينَ -الدُّكْتُورِ بِشَّارِ عَوَّادٍ مَعْرُوفٍ وَالشَّيْخِ شَعِيبِ الْأَرْنَوُوطِ- فِي نَصَبِهِمَا الَّذِي أَثْبَتَاهُ لِلتَّقْرِيبِ، وَفِي أَحْكَامِهِمَا، وَفِي نَقُولَاتِهِمَا، فَكَانَتْ دَرَاةً اسْتِقْرَائِيَّةً تَامَةً شَامِلَةً -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- (٢)."

وسار المصنف في ردوده كلّها على أنّ أحكام الحافظ ابن حجر في "التقريب" هي آخر أحكامه التي يُسار إليها عند التعارض مثل ما ذهب إلى ذلك الدكتور عوامة في تحقيقه لكتاب "التقريب" (٣).

(١) عطاء بن عبد اللطيف، إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر،

<http://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL05389.pdf>

(٢) الفحل، كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، ط١، ص ٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٣١، انظر: مقدمة "تقريب التهذيب" بتحقيق محمد عوامة، ط١، ص ٤١، ٦٥.

قال الباحث: وقد ردّ الباحث على هذا الادعاء في مقدمة البحث بما يغني عن ذكره هنا وأن التحقيق أن ما جاء في التقريب ليس آخر أحكام ابن حجر رحمه الله.

بين "التحرير" و"كشف الإيهام"

ليس غرض الباحث من هذا المبحث دراسة الكتابين دراسة مفصلة إذ هو خارج عن الأهداف المسطرة؛ لذا سيكتفى بذكر محل النزاع وما يتصل بالمبحث:

إنّ الناظر في منهجي الكتابين يتضح له أن محل النزاع بين المصنفين هو: هل أحكام الحافظ في "تقريب التهذيب" نهائية يُسار إليها عند الاختلاف؟ أم اجتهادية قابلة للنقد؟

فالدكتور ماهر الفحل يرى أن أحكام ابن حجر في "التقريب" هي آخر اجتهاداته ناسخة لما تقدم؛ حيث قال: "إنّ كتاب "تقريب التهذيب" هو خلاصة جهود الحافظ ابن حجر في علم الجرح والتعديل، وآخر اجتهاداته..."^(١) ثم نقل كلام الدكتور عوامة المشار إليه سابقاً. وعلى ذلك بنى الدكتور ماهر رده كاملاً.

بينما صاحباً "التحرير" يريان أنّ أحكام الحافظ ابن حجر اجتهادية قابلة للنقد حيث قالاً في المقدمة: "وقد كنا نحن في أول الأمر متأثرين بالمحيط الذي نعيش فيه، وبالثقافة التي تلقيناها من الشيوخ الذين مارسوا هذا العلم قبلنا، ولم يكن ثمت مجال للتردد في أي حكم يصدره حافظ عصره ابن حجر في حق أحد الرواة، وكنا كغيرنا نأخذ به، وكأنه قضية مسلمة، ونحكم تبعاً لذلك على الحديث الذي نحن بصدد تخريجه. وكانت جملة من الأمور خافية علينا آنذاك من أبرزها: أن الحافظ ابن حجر لم يحرر الأحكام في هذا الكتاب تحريراً كافياً لا سيما في الرواة المختلف فيهم. ولم نكن نعلم أن هذه الأحكام اجتهادية قابلة للأخذ والرد وليست قطعية..."^(٢). فمن كلام الطرفين يتضح محلّ النزاع المشار إليه فالدكتور ماهر الفحل عارض نقد أحكام الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب" بل عدّ ذلك ضرباً من الاعتداء على الحافظ ابن حجر بل على أهل الحديث قاطبة.

والقول السليم في نظري التوسط بين القولين من غير إفراط ولا تفريط؛ ويجدر هنا نقل ما يليق بهذا المقام قول طارق عوض الله: "...وكنت كثيراً أتعجب من طائفتين:

(١) الفحل، كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام، ط١، ص ٣١.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ومعه تحرير التقريب، ط١، ص ١٣.

الأولى: تكثر الاعتراض على ابن حجر في أحكامه التي أودعها هذا الكتاب، وتراها أحكامًا غير محرّرة ولا منقّحة، وتدعو إلى عدم الاعتماد عليه.

والأخرى: تعتبر التقريب خلاصة ما توصل إليه البشر في هذا العلم، وأنه لا يجوز الحيدة عنه أو الأخذ بغيره، مهما كان الأمر^(١).

غير أنّ طارق عوض الله هدم ما تعجّب منه بقوله بعد صفحات: "...ونحن بدورنا لا ندعي قدسية أقوال ابن حجر في "التقريب" أو في غيره، كما أننا لا نهمّل علم إمام في حجم ابن حجر لمجرد أنه لم يودعه في كتب معين من كتبه، ولكننا نريد أن نقول هنا: إنّ الباحث الخبير يدرك كثيرا من أحكام ابن حجر التي في غير "التقريب"، واعتبرت مخالفة لأحكامه في "التقريب" هي عند التأمل غير متعارضة مع أحكام "التقريب" ذلك أن أحكام "التقريب" هي أحكام متعلقة بالترجمة بالدرجة الأولى؛ فهي أحكام كلية إجمالية، بخلاف أحكامه في غير "التقريب"؛ فكثيرا ما يمنح بها ابن حجر إلى الحكم على رواية مخصوصة من روايات الراوي؛ رأى ابن حجر أن الراوي في هذا الحديث بعينه يستحق هذه المرتبة^(٢).

فمعنى ذلك أنّ طارق عوض الله أرجع صنيع هاتين الطائفتين إلى عدم فهم مراد الحافظ ابن حجر من أحكامه كما قال ذلك من صريح كلامه. وكلامه هذا في نظر الباحث غير دقيق للأسباب التالية:

● ليس هناك من البشر مَنْ قَوْلُهُ معصوم سوى الأنبياء فهذه مُسَلِّمة غير قابلة للنقض وعلى ذلك فإن الحافظ ابن حجر من جملة البشر الذين يخطئون ويصيبون، وكلامه لا يؤخذ مسلمات في البحث العلمي.

● القول بأنّ الاختلاف في أحكام الحافظ في "التقريب" وغيره من الكتب هو محض اختلاف صوري مردود؛ وذلك لأنّ الحافظ قد حكم في غير "التقريب" على رواية كثر بحكم إجمالي

(١) طارق عوض الله، تذهيب تقريب التهذيب، ط ١، ص ٩.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٠.

مثل "التقريب" دون ذكر مرويات الراوي أو ظروف الرواية؛ وهذا واضح من صنيعه في كتاب "هدي الساري" كما ستيبته هذه الدراسة لاحقاً في تراجم موضوع البحث.

● صنيع طارق عوض الله بنقل أحكام الإمام الذهبي، وأقوال الحافظ ابن حجر أظهر اختلاف أحكام الحافظ بين كتبه وبين أقوال الأئمة في العديد من الرواة مما يدل على أن رميته من ينتقد أحكام الحافظ ابن حجر في "التقريب" بعدم الفهم مردوداً. فعلى سبيل المثال في ترجمة إبراهيم بن ميمون الصائغ^(١): نقل قول الحافظ عنه في "التقريب": "صدوق"، وفي "هدي الساري" ثقة، وقول الذهبي "صدوق"، وعدم احتجاج أبي حاتم به من غير ذكر ظروف مرويات هذا الراوي ولا مرويات معينة.

فهذا يؤكد صحّة من انتهج تتبع أحكام الحافظ ابن حجر ودراسة تغير أحكامه في كتبه بقطع النظر عن زمن التأليف. يُقال ذلك مع الحفاظ على قيمة الحافظ ابن حجر، وقيمة أعماله الكثيرة فهو إمام لا يشق له غبار؛ ولكنّ سنّة الله تعالى الكونية أن جعل البشر يخطئون ويصيبون في أعمالهم تبقى فوق كل اعتبار، ولكل مجتهد نصيبه من الأجر^(٢). فرحم الله تعالى الحافظ ابن حجر وجميع أئمة المسلمين ومن سار على نهجهم.

(١) انظر: طارق عوض الله، تذهيب تقريب التهذيب، ط١، ص ١١١. وفي هذه الدراسة ستأتي العديد من النماذج.
(٢) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر"، أخرجه البخاري في الجامع المسند الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (١٠٨/٩)، رقم (٧٣٥٢)، وخرجه مسلم في المسند الصحيح، كتاب الأفضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، (٣/١٣٤٢)، رقم (١٧١٦).

المبحث الرابع: مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر وتقريب الألفاظ.

مراتب الجرح والتعديل في "التقريب"

البدعة المؤثرة على عدالة الراوي

مرتبة المقبول عند الحافظ ابن حجر

مرتبة المستور عند الحافظ ابن حجر

إنَّ اختلاف أحوال الرواة في ضبط مروياتهم من حيث الرد والقبول جعل أئمة النقد وعلماء الحديث يطلقون ألفاظاً معينة تصف درجة الرواي قوة وضعفًا. وما يهْمُنَا في هذه الدراسة مراتب ألفاظ الجرح والتعديل لدى الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى^(١).

مراتب الجرح والتعديل في "التقريب"

ذكر الحافظ ابن حجر مراتب الجرح والتعديل في مقدمة كتابه "تقريب التهذيب" حيث قسمها إلى اثني عشرة طبقة^(٢). ولكنّها لم تسلّم من نقد المعاصرين لها ومنهم الدكتور محمد عوامة في تحقيقه حيث قال معترضًا ما ملخصه: "...اعتبر الصّحابة أصحاب المرتبة الأولى، في حين أن الصحبة تعديل إلهي لا تدخل تحت تعديل المعدلين من الناس.

عدّ أوثق الناس المرتبة الثانية، وهي المرتبة الأولى عنده وعند غيره. اعتبر البدعة نوعًا من أنواع الجرح والتعديل، بمثابة سوء الحفظ، وليس كذلك عنده ولا عند غيره.

جعل لـ "لين الحديث" و"مقبول" ثلاثة شروط، ولا شيء من ذلك في كلام أهل العلم في المجالات العامة، ولم يستعملوا فيما أعلم كلمة مقبول فيما استعملها المصنف فيه. اصطلاحه فيمن يطلق عليه كلمة "ضعيف" غير محدد فيه مستوى الضعف، ولا يتلاءم مع ما يمشي عليه أهل هذا الفن.

"المتروك" عنده هنا: من ضِعّف بقادح ولم يوثق، مع أنه عرفه كما عرفوه: من اتهم بالكذب. المرتبة الأخيرة عنده تشمل مرتبتين من مراتب الجرح، كما صرح به في "شرح النخبة وكما صرح به العلماء الآخرون. فهذه سبع ملاحظات والله أعلم بالصواب"^(٣).

(١) انظر: العبد اللطيف، عبد العزيز العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، ط ٢، ص ٢٠٩. فقد جمع مراتب ألفاظ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وابن الصلاح والذهبي وزيادات العراقي على الذهبي وابن حجر والسخاوي.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ٢، ص ٨٠.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ٢، ص ٦٠.

وجواب الباحث عن ذلك بقوله:

فأما ملاحظة اعتبار الصحابة في المرتبة الأولى فقد بيّن الحافظ في مقدمته أنه وضعها لشرفهم فقط، وليس قصد بيان عدالتهم إذ من المجمع عليه أن الصحابة عدول، وهذا واضح من صنيعه في كتابه "نزهة النظر"^(١) فلا وجه للاعتراض على هذه الملاحظة والتي بعدها إذ هي فرع عن الأولى. وأما عن قوله "اصطلاحه فيمن يطلق عليه كلمة "ضعيف" غير محدد فيه مستوى الضعف، ولا يتلاءم مع ما يمشي عليه أهل هذا الفن " فغير ملزم لمراد الحافظ؛ فوضعه الضعيف في هذا المرتبة يدل على أنه يقصد الضعيف الذي ينجبر ضعفه^(٢) إذ لو كان غير ذلك لأنزله إلى رتب أدنى من ذلك مع المتروكين أو الكذابين أو الوضاعين.

وأما قوله " المتروك " عنده هنا: من ضَعِف بقادح ولم يوثق، مع أنه عرفه كما عرفوه: من اتهم بالكذب " فليس بصحيح؛ إذ تعريفه للمتروك في هذا المقام كان يخص أقسام الحديث المردود بحسب سبب الطعن في الراوي^(٣)، ويوضحه صنيعه في مبحث "مراتب الجرح"، قال:

"وللجرح مراتب: أسوأها: الوصف بما دل على المبالغة فيه. وأصرح ذلك التعبير بأفعل؛ ك: أكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو: هو ركن الكذب، ونحو ذلك. ثم: دجال، أو: وضاع، أو: كذاب؛ لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة، لكنها دون التي قبلها.

وأسهلها؛ أي: الألفاظ الدالة على الجرح: قولهم: فلان لين، أو: سيئ الحفظ، أو: فيه أدنى مقال. وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى.

فقولهم: متروك، أو ساقط، أو: فاحش الغلط، أو: منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، أو: ليس بالقوي، أو: فيه مقال"^(٤)؛ فجعل وصف المتروك في مرتبة بين الأسوء والأسهل.

(١) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط ٣، ص ١٣٦.

(٢) انظر مثلاً: ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، د. ط، (٢/ ٤٩٥) (٣/ ٩٩، ١٠٤).

(٣) انظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط ٣، ص ٨٧.

(٤) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط ٣، ص ١٣٤.

وسيبين الباحث من خلال بعض المباحث المستقلة مقصود الحافظ من بعض مراتبه الأخرى المذكورة في الملاحظات المنقولة -سابقاً- عن الدكتور عوامة بعضُها من كلامه رحمه الله تعالى ليتضح لنا أنّ إيراد هذه الملاحظات ليس قوياً.

البدعة المؤثرة على عدالة الراوي

قال الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر": "...ثم البدعة، وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي، وهي إما أن تكون بمكفر؛ كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو بمفسق. فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور، وقيل: يقبل مطلقاً، وقيل: إن كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قُبل.

والتحقيق: أنه لا يردّ كل مكفر ببدعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفها مبتدعة، وقد تبلغ فتكفر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق؛ لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه.

فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه؛ فلا مانع من قبوله أصلاً. وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً... إلى أن قال: "...نعم! الأكثر على قبول غير الداعية إلا إن روى ما يقوي بدعته، فيرد على المذهب المختار"^(١).

ويؤكد مذهب الحافظ ابن حجر إلى هذا التفصيل في قبول رواية المبتدع ما قاله كذلك في "هَدْي السَّارِي"^(٢). وهو صنيع أئمة النقد والحديث إذ إن الحافظ ابن حجر لم يكن له من الجهد في كتاب "التقريب" سوى اختصار "التهذيب" الذي هو جمع لأقوال أئمة النقد المتقدمين في الراوي. وقد عقد فصلاً كاملاً فيمن أخرج له الإمام البخاري وقد رُمي بالبدعة إذ كان جميعهم محلاً للثقة في مروياتهم. وعلى ذلك؛ فيحمل مقصود ما قاله الحافظ هنا على ما ذكره في مراتب الجرح والتعديل. ويظهر هذا جلياً من صنيعه في "التقريب" حيث قال في حكيم بن جبير الأسدي: "ضعيف رمي بالتشيع"^(٣) ومرتبة الضعيف تأتي في المرتبة الثامنة ولو قلنا بغير ذلك — أي أن الرمي بالبدعة بمثابة سوء الحفظ — ونظرنا إلى بدعته فحسب لجعلناه في المرتبة الخامسة وهو مما لا يصح. وكذا الشأن في ترجمة خالد بن طهمان الكوفي (١٦٥٤)، وسعيد بن خثيم (٢٣٠٨)، سعيد بن عمرو

(١) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط٣، ص ٩٩.

(٢) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، د.ط، ص ٣٨٥.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢٥٦.

الهمداني (٢٣٨٢)، وسهل بن يوسف الأناطلي (٢٦٨٤) والأمثلة كثيرة جداً. فلا وَجْهٌ إِذًا لانتقاد الحافظ في هذه المسألة ولا سيما أنها اصطلاحات ولا مشاحة في ذلك.

مرتبة المقبول عند الحافظ ابن حجر

من المهم أن ندرك أن ألفاظ الجرح والتعديل التي ذكرها الحافظ ابن حجر جاءت مرتبة من الدرجة العليا إلى الدنيا. ومعنى ذلك أن أي درجة سفلى عن التي قبلها ينبغي أن تكون أقل منها قوة بقطع النظر عن توصيف الحافظ لها، أو تطبيقاته لأنّ المقام مقام تأصيل المسألة نظرياً وإلا لما سمّاها مراتب. وعليه فيمكن فهم أن صفة "مقبول" عند الحافظ هي أقل قوة من "صدوق سيئ الحفظ" أو "صدوق يهمل" أو "له أوهام"، أو يخطئ، أو تغير بأخرة التي هي المرتبة الخامسة. ويزيد ذلك وضوحاً قوله: "ولم يثبت فيه ما يترك حديثه لأجله" بمعنى أنه ثبت فيه ما أنزله من الرتبة الخامسة إلى السادسة؛ أي أنه انتقل من صفة ضعف غير ملازمة إلى صفة ملازمة بحسب حاله. وفي كلتا الحالين فإن المقصود من ذلك أن مرويات مثل هذا الراوي المقبول غير مطروحة، بل تسبر وتقارن مع غيرها من مرويات من هو أقوى منه في الضبط؛ لذلك قال الحافظ "حيث يتابع..."، فإن توبع-أي: لا ينفرد- فهو مقبول وإلا فهو مردود لين الحديث. قال ابن أبي حاتم: "إذا أجابوا في رجل بأنه لين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً"^(١).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢/٣٧).

مرتبة المستور عند الحافظ ابن حجر.

عرّف الحافظ ابن حجر المستور؛ أصحاب المرتبة السابعة في "التقريب" بقوله: "مَنْ روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو: مجهول الحال"^(١). وفي شرحه للنخبة قال: "...إن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق؛ فهو مجهول الحال، وهو المستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردّها الجمهور.

والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله"^(٢). ويستفاد من هذا التعريف أن حكم رواية المستور التوقف حتى يستبين حال الراوي، لأنه الأحوط"^(٣).

وأما إذا تعددت طرقه فيقول الحافظ ابن حجر في تعريف "الحسن لذاته": "فإن خفّ الضبط؛ أي: قل - يقال: خف القوم خفوفاً: قلوا - والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح؛ فهو الحسن لذاته لاشتهاره لا لشيء خارج، وهو الذي قد يكون حسنه بسبب الاعتضاد، نحو حديث المستور إذا تعددت طرقه"^(٤).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٨٠.

(٢) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط٣، ص ٩٨.

(٣) انظر: العاني، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ص ٤٣، راغون، التوقف عند المحدثين، ط١، ص ٥٣.

(٤) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط٣، ص ٦٠، انظر: راغون، التوقف عند المحدثين، ط١، ص ٦٠.

الفصل الأول: من اختلف فيهم الحكم اختلافا مؤثراً

- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي.
- المبحث الرابع: الترجيح.

١. أحمد بن بشير المخزومي مولى عمرو بن حريث أبو بكر الكوفي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق له أوهام"^(١).

وقال في "الهدى": "...قال النسائي: ليس بذلك القوي، وقال عثمان الدارمي: متروك وقواه ابن معين وأبو زرعة وغيرهما... فأما تَضْعِيفُ النَّسَائِيِّ له فمشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براوٍ آخر..."^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٨٦.

تنبيه: جميع العزو في دراسة التراجم إلى "التقريب" طبعة دار العاصمة، بينما "هدى الساري مقدمة فتح الباري" طبعة المكتبة السلفية وأشير إليه في العزو بـ "هدى الساري".

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٨٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.

كلام الحافظ ابن حجر في "الهدى" مشعر بأنه يقوي أحمد بن بشير، وأنه حافظ؛ وذلك من واقع اعتراضه على النسائي بقوله: "وأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ" ولو أن إطلاق وصف الحافظ لا يعني منه بلوغ مرتبة عالية في التعديل كما بينته الدراسة في مبحث "منهجية البحث"^(١)، ولكن استعمال هذا الوصف في مقام دفع التضعيف يدل على أنه يقصد تقوية الراوي بما هو أعلى من الدرجة الخامسة الذي يوافق قوله في "التقريب" "صدوق له أوهام".

(١) انظر: ص ٢٠.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي.

قال ابن عدي : "أحمد بن بشير له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم" (١).

وقال يحيى بن معين: "ليس بحديثه بأس" (٢). وقال النسائي : "ليس بحديثه بأس ليس بذلك القوي" (٣). وقال ابن نمير: "كان صدوقًا، حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، وكان رأسًا في الشعبية" (٤) أستاذًا يخاصم فيها، فوضعه ذلك عند الناس" (٥).

وقال أبو زرعة: "صدوق" (٦). وقال أبو حاتم: "محلله الصدق" (٧).

وقال أبو بكر بن أبي داود: "كان ثقة، كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يحدث" (٨).

وقال الدارقطني: "ضعيف، يعتبر بحديثه" (٩). بينما في "سؤالات السلمى" قال عنه : "لا بأس به." (١٠). وقال عثمان الدارمي: "متروك" (١١).

وذكره الدارقطني ضمن الثقات الذين أخرج لهم البخاري (١).

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢ / ٢٧٣).

(٢) الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط ١، (٢ / ٤٢).

(٣) الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط ١، (١ / ٣١٤)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١ / ٢٧٥).

(٤) "محتقر أمر العرب". الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ط ١، ص ١٠٨.

(٥) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١ / ٢٧٥).

(٦) المرجع السابق، (١ / ٢٧٥).

(٧) المرجع السابق، (١ / ٢٧٥).

(٨) المرجع السابق، (١ / ٢٧٥).

(٩) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (٨ / ٢٤)، المغني في الضعفاء، د. ط، (١ / ٧٣).

(١٠) السلمى، سؤالات السلمى للدارقطني، د. ط، ص ٢٩.

(١١) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١ / ١٢٨). انظر: ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (١ / ١٤٠).

المبحث الرابع: الترجيح.

رجح الباحث في الحكم على الرواي بأنّه: صدوق وهي المرتبة الرابعة عند الحافظ ابن حجر. وذلك أنّ أكثر أئمة النقد مثل أبي زرعة وابن معين وأبي حاتم والنسائي على ذلك، ولم يذكروا أي تجريح فيه. وأما من ترك حديثه كالدارمي فقد ردّ عليه المحققون؛ قال الخطيب البغدادي: "وأما أحمد بن بشير الكوفي فليست حاله التّرك، وإنما له أحاديثُ نقرّ بروايتها، وقد كان موصوفاً بالصدق"^(٢). وقال الباجي: "والصّوابُ ما قال فيه أبو زرعة الرازي إنه صدوق إلا أنه ليس بالحافظ فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى"^(٣). وأما ما قيل عنه بذهاب حديثه - فكان من أسباب تضعيفه أو تركه - فقد ارتفع كونه لم يحدّث بعد ذلك؛ فبقي على أصل مرتبة الصدق والاحتجاج بأحاديثه^(٤). والله تعالى أعلم.

(١) الدارقطني، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، ط١، (١/٦٨). قال الباحث: أخرج له الإمام البخاري في صحيحه في كتاب: الطب، باب: شرب السم والدواء به وبما يخاف منه والخبيث، رقم (٥٧٧٩).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة بغداد، (٥/٧٦).

(٣) الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط١، (١/٣١٤).

(٤) انظر: الفحل، كشف الإيهام لما تضمنته تحرير التقريب من الأوهام، ط١، ص ١٥٢. وأما ترجيح صاحبي "تحرير تقريب التهذيب" (ص ٤٠) بقولهما: "صدوق له مناكير" فلم يتضح للباحث ذلك إذ إنهما اكتفيا بنقل أقوال الأئمة من غير توضيح لماذا قيّداهما بهذا القيد، بل إن حكم الحافظ هو الأقرب للصواب إلا أنّ أوهام الرواي مرتفعة بعدم تحديده بعد ما ذهب حديثه؛ لذلك نجد أنّ جلّ أئمة النقد جعلوه بين الثقة والصدق.

٢. إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق"^(١).

وقال في "الهدى": "ثقة"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١١٧.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٦.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله "صدوق" في "التقريب" تأتي في المرتبة الرابعة بينما قوله "ثقة" في "الهدى" ففي المرتبة الثالثة. وهذا جلي بوجود اختلاف مرتبة كاملة بين الحكمين. وهذا النوع من الاختلاف له تأثير في قبول تفرد الراوي الصدوق.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال أبو إسحاق المروزي: "لا بأس به" (١).
وقال أحمد بن حنبل: "ما أقرب حديثه" (٢).
وقال يحيى بن معين: "إبراهيم الصائغ ثقة" (٣).
وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به" (٤).
وسئل أبو زرعة عن إبراهيم الصائغ فقال: "لا بأس به" (٥).
وقال النسائي: "ليس به بأس". وقال في موضع آخر: "ثقة" (٦).
وذكره ابن حبان في الثقات (٧). وقال: "من الآمرين بالمعروف، والمواظبين على الورع الموصوف
مع الفقه في الدين والعبادة الدائمة. قتله أبو مسلم سنة إحدى وثلاثين ومائة" (٨).
وأخرج له البخاري في "صحيحه" تعليقاً (٩).

-
- (١) أبو زرعة، الضعفاء، ط ١، (٣ / ٨٤٢).
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢ / ١٣٥). انظر ترجمته: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٢ / ٢٢٤)، الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط ١، ص ٣٣، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (١ / ٦٩)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، ط ٢، ص ٢١، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٣ / ٣١١)، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١ / ٥٦).
(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢ / ١٣٥).
(٤) المرجع السابق، (٢ / ١٣٥).
(٥) المرجع السابق، (٢ / ١٣٥).
(٦) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٢ / ٢٢٤)، الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط ١، (١ / ٢٢٦)، المغني في الضعفاء، د. ط، (١ / ٦٥)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٣ / ٣١١).
(٧) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٦ / ١٩).
(٨) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ط ١، ص ٣٠٩.
(٩) الدارقطني، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، ط ١، (١ / ١٤٤). قال الباحث: أخرج له الإمام البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الطلاق، باب إذا أسلمت المشتركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحر، (٧ / ٤٩).

المبحث الرابع: الترجيح.

فمما سبق من أقوال الأئمة يظهر للباحث أن جميعهم قد احتجوا به إلا ما جاء عن أبي حاتم من غير تفسير لسبب عدم الاحتجاج به. ولم يوثقه إلا أبو حاتم وأما سائر الأئمة فعلى أنه "لا بأس به" ويحمل على ذلك قول الإمام أحمد "ما أقرب حديثه!". وأما تعارض قول النسائي فيؤخذ من قوله ما وافق عامة النقاد.

وعلى ذلك فإنّ الباحث رجح بأنّ إبراهيم الصائغ: صدوق وهي توافق المرتبة الرابعة لدى الحافظ ابن حجر. والله أعلم.

٣. إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه"^(١).

وقال في "الهدى": "لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه

النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر به"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١٤١.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٩١.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في التقريب "صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه" تأتي في المرتبة الخامسة بينما كلامه في الهدى فأقرب إلى المرتبة السادسة وهي مرتبة الاعتبار. وبين هاتين المرتبتين فارق كبير في الاحتجاج بالراوي.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال يحيى بن معين: "صدوق ضعيف العقل ليس بذلك"^(١). وقال مرة أخرى: "لا بأس به"^(٢). وفي رواية أخرى قال: "صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك،... أبو أويس وابنه ضعيفان... ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث"^(٣). وقال أبو حاتم: "محلله الصدق وكان مغفلاً"^(٤). وقال العقيلي: "حدثني أسامة الدقاق بصري، سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل ابن أبي أويس لا يساوى فلسين"^(٥). وقال الإمام أحمد بن حنبل: "لا بأس به"^(٦). وقال النضر بن سلمة المروزي^(٧): "هو كذاب"^(٨)، وقال النسائي: "ضعيف"^(٩). وذكره ابن حبان في الثقات^(٢). وابن الجوزي في الضعفاء^(٣).

-
- (١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢ / ١٨١).
- (٢) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١ / ١١٧)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (١ / ٥٢٦)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٣ / ١٢٧).
- (٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٣ / ١٢٧).
- (٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢ / ١٨١)، الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط ١، (١ / ٢٤٧)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٥ / ٥٣٤).
- (٥) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (١ / ٢٢٣).
- (٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢ / ١٨١)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (١ / ٥٢٦)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٣ / ١٢٧)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٥ / ٥٣٤).
- (٧) أبو محمد النضر بن سلمة المروزي المعروف بشاذان كان يسكن مكة غمزه الأئمة؛ قال أبو حاتم: "كان يفتعل الحديث"، وقال ابن حبان: "كان يسرق الحديث لا تحل الرواية عنه إلا للاعتبار"، وقال ابن عدي: "ينسب إلى الضعف"؛ انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٨ / ٤٨٠)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٨ / ٢٧٣)، ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (٣ / ٥١)، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (٣ / ١٦١).
- (٨) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١ / ١١٧)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٣ / ١٢٧)، الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط ١، (١ / ٢٤٧)، الذهبي، تاريخ الإسلام، ط ١، (٥ / ٥٣٤).

المبحث الرابع: الترجيح

مما سبق نقله من أقوال الأئمة فإن الباحث لاحظ ما يلي:

- وجود اختلاف في أقوالهم بين مضعف، وتارك لحديثه، وآخرين احتجوا به.
- أمّا احتجاج الإمام البخاري به - على فرض ضعف إسماعيل بن أبي أويس - فهو محجوج بأنّ البخاري ينتقي من أحاديث الضعفاء كما عُرف عنه.
- وأمّا ذكر ابن حبان له في الثقات فليس بحجة وذلك لأن ابن حبان له منهج في "الثقات" مبني على أن الأصل في المسلم العدالة والتوثيق وإن كان مجهول الحال^(٤).
- اختلاف النقل عن ابن معين؛ فتارة عدله وتارة أخرى جرّحه، بينما الإمام أحمد اكتفى بقوله لا بأس به.
- أمّا النسائي والدارقطني وابن معين فضعفوه، والنضر بن سلمة المروزي كذبه، فمع أنه مغموز فيه إلا أن ما جاء في قول الدارقطني يقطع باليقين صحّة ما ذهب إليه النسائي والنضر بن سلمة حيث قال البرقاني في سؤالاته للدارقطني: " قلت لأبي الحسن: لم ضعف أبو عبد الرحمن النسائي إسماعيل بن أبي أويس؟ فقال: ذكر محمد بن موسى الهاشمي، قال أبو الحسن: وهذا أحد الأئمة، وكان أبو عبد الرحمن يخصه بما لم يخص به ولده، فذكر عن أبي عبد الرحمن أنه قال: حكى لي سلمة بن شبيب عنه، قال: ثم توقف أبو عبد الرحمن، قال: فما زلت بعد ذلك أداريه أن يحكي لي الحكاية، حتى قال لي: قال

(١) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١ / ١١٧)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٣ / ١٢٧)، الذهبي، الكاشف، (١ / ٢٤٧)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٥ / ٥٣٤)، الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من الجهولين وثقات فيهم لين، ط ٢، ص ٣٤.

(٢) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٨ / ٩٩).

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١ / ١١٧).

(٤) انظر: ابن حبان، الثقات، ط ١، (١ / ١٣)، وسيأتي نقل كلامه عند الترجمة رقم (٢٥).

لي سلمة بن شبيب: سمعتُ إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم" (١).
وهذا ما رجحه أبو القاسم اللالكائي؛ قال: "بالغ النسائي في الكلام عليه، إلى أن يؤدي إلى تركه، ولعله بان له ما لم يبين لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف" (٢).

قال الباحث: ولعل قصة وضعه الحديث هو ما أراده اللالكائي، وهذا بلا شك جرح مفسر من الراوي ذاته. وعليه فإنَّ الباحث يرجح أن إسماعيل بن أبي أويس: **ضعيف لا يحتج بحديثه إلا ما كان في الصحيحين** وذلك لأن الإمامين البخاري ومسلم ينتقيان من أحاديث الضعفاء ما يقارب أحاديث الثقات. والله تعالى أعلم.

(١) الدارقطني، سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، ط١، ص ٤٧.

(٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (٣/١٢٧).

٤. جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدّث من حفظه.. لكن لم يحدث بعد اختلاطه"^(١).

وقال في "الهدى" بعد ذكر من وثّقه من الأئمة: "ما ضره اختلاطه لأن أحمد بن سنان قال: سمعت ابن مهدي يقول: كان لجرير أولاد فلما أحسوا باختلاطه حجبوه، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١٩٦.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٩١.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

وموضع الخلاف هو قوله في التقريب "وله أوهام إذا حدّث من حفظه" فهذه العبارة المطلقة قد تنزله من مرتبة الثقة -أي الثالثة- إلى الخامسة وهي الصدق مع سوء الحفظ. وفي المبحث الذي يليه يسلط الباحث الضوء على أقوال الأئمة في حفظ ودرجة هذا الراوي للتأكد .

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال عنه يحيى بن معين: "ثقة"^(١)، و"هو في قتادة ضعيف، روى عنه أحاديث مناكير"^(٢). وقال أيضا: "كان يحيى بن سعيد القطان يقول جرير بن حازم ثقة وكان يرضاه"^(٣). وقال: "ليس به بأس وهو عن قتادة ضعيف"^(٤).

وقال الإمام أحمد بن حنبل: "ثقة"^(٥)، ومرة: "ليس به بأس"^(٦)، ومرة أخرى: "حافظاً في حديثه شيء"^(٧). وقال أيضاً: "كان يحدثهم بالتوهم أشياء عن قتادة يسندها"^(٨). وقال الإمام مسلم: "وأما حديث يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة فلم يسنده عن يحيى إلا جرير بن حازم وجرير، لم يعن في الرواية عن يحيى إنما روى من حديثه ندرا ولا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة"^(٩).

وقال الإمام البخاري: "هو صحيح الكتاب، إلا أنه ربما وهم في الشيء"^(١٠). قال أبو داود: "كان جرير بن حازم إذا قدم قال شعبة: قد جاءكم هذا الجسور"^(١١). وقال العجلي: "ثقة"^(١٢)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

-
- (١) ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، ط١، (٤/١٤٤)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٢/٥٠٥).
 - (٢) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/١٩٨).
 - (٣) ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، ط١، (٤/٣٤٧)، ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط١، ص ٥٦.
 - (٤) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط٢، (٣/١٠).
 - (٥) المرجع السابق، (١/٥١٢).
 - (٦) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي، ط١، ص ٥٦، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٢/٣٤٥).
 - (٧) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي، ط١، ص ٧٢.
 - (٨) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ط١، (٢/٧٨٤).
 - (٩) مسلم، التمييز، ط٣، ص ٢١٧.
 - (١٠) الترمذي، العلل الكبير، ط١، ص ١٣٠.
 - (١١) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/١٩٩).
 - (١٢) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، ص ٩٦.

وقال شعبة: "عليك بجرير بن حازم فاسمع منه"^(٢).

وقال أبوحاتم: "صدوق"^(٣).

وقال ابن عدي: "جرير بن حازم له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة فإنه يروي عن قتادة أشياء لا تتابع، يرويها غيره، وجرير من ثقات الناس"^(٤).

(١) ابن حبان، الثقات، ط١، (١٤٤ / ٦).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (١٣٦ / ١).

(٣) المرجع السابق، (٥٠٥ / ٢)، الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط١، (٤٥٨ / ١).

(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (٥٢٩ / ٤).

المبحث الرابع: الترجيح

اتفق الأئمة على أنّ أحاديثه عن قتادة مردودة؛ فقد ذكر خطؤه في عدة أحاديث كما مرّ معنا في التمييز من قول الإمام مسلم. ومثل ذلك قول الترمذي: "سألتُ محمدًا -أي البخاري- عن هذا الحديث فقال: هو حديث خطأ أخطأ فيه جرير بن حازم" (١)، ومواضع آخر عن قتادة وغيره أقصرت عن ذكر تفاصيلها لعدم الإطالة ففيها ما يدل على أن جرير بن حازم له أوهام. فقد قال الإمام أحمد أيضًا: "جرير بن حازم يروي عن أيوب عجائب" (٢).

وأما التغيير فلم يؤثّر عليه بسبب حجه عن الناس كما نقل عن الأئمة؛ قال أبو داود الطيالسي أيضًا: "جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي تغييرًا فحُجِبَ الناس عنهما" (٣)؛ لذلك فإنّ ذكر التغيير في الترجمة يكون من باب العلم لا من باب الاحتراز من مروياته.

وعليه فإنّ أعدل الأقوال في نظر الباحث أن جرير بن حازم : ثقة ضعيف في قتادة (٤) وهي المرتبة الثالثة في التقريب.

وهنا تنبيه أنّ ضَعْفَ الرواي المقيّد إذا كان عدلًا حافظًا ثقةً -من حيث العموم- لا تؤثر على مرتبته الأخطاء القليلة أو المقيدة؛ فقد قال شعبة في بيان سعة حفظ جرير: "ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين - من هشام الدستوائي وجرير بن حازم" (٥)، وقال الإمام الذهبي: "اغْتَفَرْتُ أوهامه في سعة ما روى" (٦) فالمسألة إذاً نسبية. والله تعالى أعلم.

(١) الترمذي، العلل الكبير، ط١، ص ٧٧.

(٢) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ط١، (٢/٧٨٤).

(٣) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/١٩٩)، الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط١، (١/٤٥٨)، انظر: العلائي، المختلطين، ص ١٦، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط١، (٤/٣٢٠).

(٤) انظر: الذهبي، المغني في الضعفاء، د.ط، (١/١٩٨)، الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط١، ص ٥٨، الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط١، (١/٣٩٢).

(٥) البخاري، التاريخ الكبير، د.ط، (٢/٢١٤).

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط٣، (٧/١٠٠).

٥. الحارث بن عمير أبو عمير البصري

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعفه بسببها الأزدي وابن حبان وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخر"^(١).

وقال في "الهدى": "وثقه الجمهور وشذ الأزدي فضعفه"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، (ص ٢١٣).

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، (ص ٤٥٦).

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

من كلام الحافظ في الموضوعين أنه ذهب مذهب الجمهور في توثيق الحارث، إلا أن الاختلاف بين القولين هو ذكره في "الهدى" شدوذ الأزدى في تضعيف الحارث بن عمير؛ وهي إشارة من الحافظ أنه لا يرى ذلك بينما في "التقريب" أقرّ بهذا التّضعيف، بل اجتهد في ذكر السّبب وهو التغير.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن معين: "ثقة"^(١).

وقال الإمام أحمد: "ثقة ثقة"^(٢). ووثقه أبو زرعة^(٣)، والدارقطني^(٤) والعجلي^(٥).

وقال أبو حاتم: "ثقة"^(٦).

وجرحه ابن حبان وقال: "كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات"^(٧).

ووضعه ابن الجوزي في كتاب "الضعفاء والمتروكين"^(٨)، ونقل قول ابن خزيمة عنه أنه كذاب^(٩).

وقال الذهبي: "وهاه ابن حبان والحاكم"^(١٠). وقال في "المغني": "أتعجب كيف خرّج له

النسائي"^(١١)، وفي "ميزان الاعتدال": "وما أراه إلا بين الضعف"^(١٢).

(١) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، ط١، (ص ٤٤٠)، ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط١، (٤ / ٢٦٤).

(٢) ابن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، ط١، ص ٢٣٥.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٣ / ٨٤).

(٤) الدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني، ط١، ص ٢٤.

(٥) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، ص ١٠٣.

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٣ / ٨٢).

(٧) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط١، (١ / ٢٢٣).

(٨) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط١، (١ / ١٨٣).

(٩) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط١، (٢ / ١٥٣).

(١٠) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط١، ص ٣٠٤، الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو

موثق، ط١، ص ٦٢.

(١١) الذهبي، المغني في الضعفاء، د.ط، (١ / ٢١٥).

(١٢) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط١، (١ / ٤٤٠).

المبحث الرابع: الترجيح

من خلال ما نقل من أقوال الأئمة والمحققين فإنه تبين للباحث ما يلي:

- أنّ الأئمة النقاد جميعهم على توثيقه والاحتجاج به إلا ابن حبان والحاكم.
- رمي الحافظ ابن حجر الأزدي بالشذوذ لتضعيفه الحارث بن عمير غير صحيح؛ فقد وهّاه كذلك ابن حبان والحاكم، ونُقل عن ابن خزيمة أنه كذّبه.
- تعليل الحافظ ابن حجر الضعف بالتغيّر لم يذكره أحدٌ من الأئمة.
- تضعيف الذهبي له لم يكن بحجة ظاهرة؛ فالقول في مثل هذا المقام قولُ الأئمة النقاد أهل عصر الراوي^(١).

وعلى ذلك فالراجح في نظر الباحث أن الحارث بن عمير : ثقة في المرتبة الثالثة وذلك أن أكثر أئمة النقد على ذلك. والله تعالى أعلم.

(١) انظر: المعلّم، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل، ط ١، (١ / ٤٣١) وقد رد المعلّم كلام جميع من ضعف الحارث بن عمير.

٦. حَبِيبُ الْمُعَلِّمِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق"^(١).

وقال في "الهدى": "متفق على توثيقه لكن تعنت فيه النسائي"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢٢٢.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٦١.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في التقريب "صدوق" يجعله في المرتبة الرابعة بينما توثيقه ففي المرتبة الثالثة. وما يؤكد هذا التوثيق لحبيب المعلّم هو رمي الحافظ ابن حجر للنسائي بالتعنّت.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الإمام أحمد: "ما أصح حديث حبيب المعلم وأقربه ثقة"^(١).

وقال أبو زرعة: "ثقة"^(٢).

وقال يحيى بن معين: "ثقة"^(٣).

وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(٤).

وقال عمرو بن علي قال: "كان يحيى لا يحدث عن حبيب المعلم، وكان عبد الرحمن يحدث

عنه"^(٥).

أما الذهبي فقد اختلف ترجيحه في حال حبيب المعلم فتارة قال عنه: "ثقة"^(٦)، وأخرى:

"صدوق"^(٧)، بل جعله ضمن من تكلم فيه وهو موثق قائلًا: "ثقة حجة"^(٨).

(١) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله، ط٢، (٢/٢٩٨)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٣/١٠١).

(٢) أبو زرعة، الضعفاء، (٣/٨٥٦)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٣/١٠١).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٣/١٠١).

(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (٥/٣١٤).

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٣/١٠١).

(٦) الذهبي، المغني في الضعفاء، د.ط، (١/٢٢٢)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط١، (٣/٨٣٨).

(٧) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط١، (١/٣١٠).

(٨) الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط١، ص ٦٥.

المبحث الرابع: الترجيح

لم يختلف أئمة النقد في الاحتجاج بحبيب المعلم، بل جميعهم على توثيقه والاحتجاج بمروياته. فأما ما ذكر عن يحيى القطان أنه لا يروي عنه فلم يُذكر السبب، فيبقى التعديل على الأصل. وهذا أشبه بقول النسائي بأنه ليس بالقوي؛ فهو كذلك لم يبيّن سبب عدم قوته.

وأما إخراج الإمام البخاري له في "صحيحه" متابعة فليست دليلاً على ضعف الراوي، بل قد يكون فيه جواباً بالتضمن على أنّ الراوي الذي انتقده غيره أحاديثه مستقيمة مثل أحاديث الثقات، فيخرج له في المتابعات تقوية له لا تضعيفاً، فللناظر استعماله دليل قوة لا دليل ضعف. وهذا العمل يقابل ما يفعله الإمام البخاري مع الضعفاء، فأخراجه لأحاديثهم في الأصول لا يعدّ تعديلاً لهم وذلك لما عرف من أن الإمام البخاري ينتقي من أحاديث الضعفاء والمجروحين انتقاءً شديداً.

وعلى ذلك فإنّ الباحث يرجّح ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في "الهدى" من أن حبيب المعلم: ثقة، وهي توافق المرتبة الثالثة. والله تعالى أعلم.

٧. حجاج بن محمد المصيبي الأعور

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته"^(١).
وقال في "الهدى": "أحد الأثبات أجمعوا على توثيقه وذكره أبو العرب الصقلي^(٢) بسبب أنه
تغير في آخر عمره واختلط، لكن ما ضره الاختلاط؛ فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع
ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحدًا"^(٣).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢٢٤.

(٢) محمد بن أحمد بن تميم بن تمام، أبو العرب الإفريقي المالكي. كان جده من أمراء إفريقية، كان حافظا لمذهب مالك، مفتيا، غلب عليه علم الحديث والرجال. وله تصانيف منها: كتاب "محن العلماء"، وكتاب "طبقات أهل إفريقية"، و"فضائل مكة"، و"فضائل سحنون"، وكتاب "عباد إفريقية". توفي في ذي القعدة ٣٣٣. الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط١، (٧/ ٢٧١)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط٣، (١٥/ ٣٩٤)، الصفدي، كتاب الوافي بالوفيات، ط١، (٢/ ٣٠)، الزركلي، الأعلام، ط١٥، (٥/ ٣٠٩)، كحالة، معجم المؤلفين، د.ط، (٨/ ٢٤٣).

(٣) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٩٥.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

عدم ذكر الحافظ ابن حجر في "التقريب" تأثير الاختلاط على مروياته مثل ما فعل في "الهدى" يشعر بلزوم سير مرويات حجاج الأعور هل كانت قبل اختلاطه أم لا؟ أم أنّ اختلاط حجاج لا يضره كما ذكر في "الهدى" بسبب منع ابنه أن يخالط الناس؟

فإطلاق العبارة في "التقريب" تومئ بوجود اختلاط مؤثر قد يجعل اعتماد الباحثين على حكم الحافظ في كتاب "التقريب" مظنة الخطأ مما يؤثر على الحكم على الحديث؛ ومثال ذلك: ففي "السلسلة الصحيحة" يقول الشيخ الألباني في تحقيقه لحديث: "قلتُ: ورجاله ثقات أيضًا، لكن حجاج بن محمد - وهو الأعور المصيبي - كان اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، كما قال الحافظ في "التقريب". فأقول: فأخشى أن يكون هذا مما حدث به في بغداد...^(١).

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ط١، (٦/٩٤٥).

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الإمام أحمد: "كان اختلط بآخره في آخر عمره"^(١).

وقال أيضاً: "ما كان أضبط حجاً وأصح حديثه وأشدّ تعاهده للحروف"^(٢).

وقال ابن سعد: "وكان ثقة صدوقاً إن شاء الله. وكان قد تغير في آخر عمره حين رجع إلى بغداد"^(٣).

وقال العجلي: "ثقة"^(٤).

قال الذهبي: "ورواه حجاج بن محمد - وهو الثبث -"^(٥). وقال: "أحد الثقات"^(٦).

وقال علي بن المديني: "حجاج الأعور ثقة"^(٧).

وقال أبو حاتم: "حجاج بن محمد صدوق"^(٨).

وقال النسائي: "أبو محمد حجاج بن محمد الأعور ترمذي ثقة"^(٩).

وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠).

وأسند الخطيب إلى إبراهيم الحري قوله: "أخبرني صديق لي، قال: لما قدم حجاج الأعور آخر

قدمة إلى بغداد خلط، فرأيت يحيى بن معين عنده فرآه يحيى خلط، فقال لابنه: لا تدخل عليه

أحدًا"^(١).

(١) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله، ط ٢، (٣١٧ / ٢)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٥ / ٤٥٤).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (١٦٦ / ٣)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (١٤٢ / ٩).

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٣٣٣ / ٧)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٤٦ / ٥).

(٤) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ١٠٨.

(٥) الذهبي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ط ١، (١٢٦ / ١).

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (٤٦٤ / ١).

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (١٦٦ / ٣)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٤٥٤ / ٥).

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (١٦٦ / ٣).

(٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (١٤٢ / ٩)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٤٥٤ / ٥).

(١٠) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٢٠١ / ٨).

المبحث الرابع: الترجيح

مما سبق نقله من أقوال الأئمة لاحظَ الباحث ما يلي:

- اتفاق جميع النقاد على توثيق حجاج بن محمد الأعور إلا قول أبي حاتم أنه صدوق.
- لا أحد منهم أنكر اختلاطه في آخر عمره.
- حجاج الأعور لم يحدث بعد اختلاطه وذلك لأن ابنه حجه من التحديث وهو القول الذي يوافق كلام الحافظ ابن حجر في "الهدى". ومن كان هذا شأنه فإن اختلاطه لا يضر إذ إن جميع مروياته كانت قبل اختلاطه. فلذلك قال الذهبي: "ما هو تغيراً يضر"^(٢)، وكذلك الحافظ العلائي جعله في القسم الأول من المختلطين الذين لم يضرهم اختلاطهم^(٣).

وعلى ذلك فإن الباحث رجح قول أكثر أئمة النقد وأن حجاج بن محمد الأعور ثقة وهي المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر. والله تعالى أعلم.

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٩/١٤٢)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٥/٤٥٦).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٩/٤٤٩).

(٣) انظر: العلائي، المختلطين، ط ١، ص ٣، وقد حقق العلامة المعلمي مسألة اختلاط حجاج بن محمد تحقيقاً دقيقاً فانظره غير مأمور: المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل، ط ١، (١/٤٣٦).

٨. الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وكان يدلس"^(١).

وقال في "الهدى": "ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن المديني، وقال ابن عدي:

أرجو أنه لا بأس به وأورد له حديثين... وقال إنه دلسهما... قلت: فهذا أحد أسباب تضعيفه، وقال

الآجري عن أبي داود أنه كان قدريا؛ فهذا سبب آخر"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ٢، ص ٢٣٧.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د. ط، ص ٣٩٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

كلام الحافظ ابن حجر أبان على وجود تفاوتٍ في رتبة الراوي. ففي "التقريب" جعله في الرتبة الخامسة بينما في "الهدى" مال إلى تضعيفه وهي توافق المرتبة الثامنة، وذكر سببين لتضعيف الحسن بن ذكوان: الأول: التدليس، والثاني: كونه قدرياً. فمع العلم بتدليسه -وهي صفة من صفات القدح في الراوي- إلا أنها صفة فرعية لا تؤثر بشكل مباشر على الصفة الأصلية للراوي. أي أن الراوي إن كان ثقة فسيبقى على حاله، وتقبل مروياته حال خروجها عن دائرة التدليس وذلك بتطبيق ضوابط قبول رواية المدلس^(١).

(١) انظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط ٣، ص ٨٥.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال أحمد: "أحاديثه أباطيل"^(١). وقال: "ليس بذاك وقد روى عنه يحيى"^(٢). وفي ذلك أسند العقيلي إلى علي بن عبد الله فقال: "حدّث يحيى بن سعيد عن الحسن بن ذكوان ولم يكن عنده بالقوي"^(٣). وقال يحيى القطان موضّحًا: "وكان الحسن بن ذكوان يحدث عندنا عجائب"^(٤). وقال يحيى بن معين: "ضعيف"^(٥). وضعفه أبو حاتم في العلل^(٦). والدراقتني في "عله"^(٧). وابن الجوزي^(٨). وقال ابن الجنيد: "سألْتُ يحيى -أي ابن معين- عن الحسن بن ذكوان، قلتُ: بصري؟ قال: نعم، قلتُ: روى عن الحسن ومحمد؟ قال: نعم، قلتُ: ثقة؟ قال: قد روى عنه يحيى بن سعيد القطان، ثم قال لي يحيى بن معين: زعموا أنه كان قدريًا، وكان الخفاف يحدث عنه، يعني: الحسن بن ذكوان"^(٩).

وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"^(١٠).

وقال الآجري في سؤالاته: "قلتُ لأبي داود: حدّث يَحْيَى القَطَّانَ عَن الحسن بن ذكوان؟ قال: نعم، كان قدريًا. قلتُ: زعم قومٌ أنه كان فاضلاً جدًّا، قال: ما بلغني عنه فضل"^(١١).

-
- (١) ابن الجوزي، التحقيق في مسائل الخلاف، ط١، (١١٦ / ٢)، العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (٢٢٣ / ١)، ابن الجوزي، الموضوعات، ط١، (٣٥ / ٣).
- (٢) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال برواية المروذي، ط١، ص ٨٢.
- (٣) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (٢٢٣ / ١).
- (٤) البخاري، التاريخ الكبير، د.ط، (٥٦ / ٦).
- (٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (١٣ / ٣)، ابن الجوزي، التحقيق في مسائل الخلاف، ط١، (١١٦ / ٢).
- (٦) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط١، (٥١ / ٦)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (١٣ / ٣).
- (٧) الدراقتني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ط١، (٣٨ / ٣).
- (٨) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط١، (٢٠١ / ١).
- (٩) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، ط١، ص ٤٨٠، العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (٢٢٣ / ١).
- (١٠) أبو زرعة، كتاب الضعفاء، (٣٩٣ / ٢).
- (١١) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، ط١، ص ٢٦٥.

وذكره ابن حبان في "الثقات" (١). ووثقه ابن شاهين (٢).
وقال الذهبي: "صدوق" (٣) مع أنه وضعه في ديوان الضعفاء (٤).

-
- (١) ابن حبان، الثقات، ط ١، (١٦٣ / ٦).
(٢) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات ، ط ١، ص ٥٩.
(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٣ / ٨٤٤).
(٤) الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين ، ط ٢، ص ٨٠.

المبحث الرابع: الترجيح

فمن أقوال أئمة التّقد يراها الناظر تكاد تطبق على ضَعف الحسن بن ذكوان إلا ما جاء من توثيق ابن حبان، وابن شاهين، لكنّه مدفوع بسبب تساهلهما في التوثيق كما عُرفا عنهما. فوجود تأكيد الأئمة كالإمام أحمد، ويحيى بن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدراقطني لا يجد الناظر مسوّغا لعدم تضعيف الحسن بن ذكوان. وعليه فإن الباحث يرى أن القول الراجح **ضعفُ الحسن بن ذكوان** وهي المرتبة الثامنة عند الحافظ ابن حجر.

وأما من جعله في مرتبة الصدق مثل ما فعل الإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر فلعلها بسبب تخريج الإمام البخاري لحديثه. ولكنّها حجة مدفوعة للعلم بأن تخريج الإمام البخاري لأحاديث الضعفاء ليس دليلا على قوتهم لأنه ينتقي المستقيم من أحاديثهم انتقاءً حذراً.

وتتبقى مسألة رمي الحسن بن ذكوان بالقدر فيرى الباحث أنّها غير مؤثرة في حقه، لكون البدعة لا تعد دليلاً على الضعف متى تبين صدق الرواي. فها هو الإمام البخاري يخرّج للحسن بن ذكوان حديثاً في القدر يخالف عقيدة القدرية في الشفاعة، فكأنّها إشارة تنبيهية من الإمام البخاري والله تعالى أعلم.

٩. الحسن بن عمارة البجلي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "متروك"^(١).

وقال في "الهدى": "مشهور بالضعف"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢٤٠.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٦.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في "التقريب" متروك يجعله في المرتبة العاشرة بينما تضعيفه في "الهدى" ففي المرتبة الثامنة. وهذا فرق واضح سواء من حيث الرتبة أو الاحتجاج به.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الإمام أحمد: "وكان وكيع إذا أتى على الحسن بن دينار قال: أجز، وإذا أتى على الحسن بن عمارة قال أجز - أي: اضرب - يعني عليه" (١). وقال: "متروك الحديث" (٢). وقال مرة أخرى: "متروك الحديث أحاديثه موضوعة، لا يكتب حديثه" (٣). وقال أيضًا: "ليس بشيء" (٤).

وقال ابن عدي: "حدثنا عبد الوهاب بن أبي عصمة، حدثنا أبو طالب أحمد بن حميد، قال: سمعت ابن حنبل: يقول الحسن بن عمارة متروك الحديث، قلت: كان له هوى؟ قال: لا! ولكن كان منكر الحديث؛ أحاديثه موضوعة، ولا يكتب حديثه" (٥).

وأسند الترمذي إلى عبد الله بن المبارك: "أنه ترك حديث الحسن بن عمارة" (٦). وقال شعبة لأبي داود الطيالسي: "أنت جرير بن حازم فقل له: لا يحل لك أن تروي عن الحسن بن عمارة فإنه يكذب" (٧).

وأسند عبد الرحمن بن أبي حاتم إلى جرير أنه قال: "ترك شعبة حديث الحسن بن عمارة، وتكلم فيه ثم تكلم الناس فيه بعد" (٨). قال الباحث: فيه دلالة على أن شعبة هو أول من تكلم فيه. وقال شعبة: "يا أبا النضر! لا تحدثني عن الحسن بن عمارة بشيء فإنه جاء عن الحكم بن عتيبة بأحاديث ليس منها شيء قد وضعها" (٩).

-
- (١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله، ط ٢، (٢ / ٥٢٦).
 - (٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال برواية المروزي، ط ١، ص ٨٠، ١٠٦.
 - (٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٢٨).
 - (٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١ / ٢٤٠).
 - (٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣ / ٩٧).
 - (٦) الترمذي، سنن الترمذي، ط ٢، (٥ / ٧٣٩)، العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١ / ٢٣٧)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣ / ٩٣).
 - (٧) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١ / ٢٣٧)، العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ١٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٢٧).
 - (٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٢٨).
 - (٩) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣ / ٩٥).

وقال يحيى بن معين: "ضعيف"^(١). وقال أيضًا: "ليس حديثه بشيء"^(٢).
 وذكره البخاري في الضعفاء^(٣).
 وقال أبو حاتم: "متروك الحديث"^(٤).
 وقال ابن سعد: "كان ضعيفًا في الحديث، ومنهم -أي الأئمة- من لا يكتب حديثه"^(٥).
 وضعفه الدارقطني^(٦).
 وقال الجوزجاني: "ساقط"^(٧).
 وقال العجلي: "قال أبو العرب: قال لي مالك بن عيسى: أن أبا الحسن الكوفي -يعني العجلي- ضعفه، وترك أن يحدث عنه"^(٨).
 وقال الإمام مسلم: "متروك الحديث"^(٩).
 وقال النسائي: "كذاب"^(١٠). وقال: "متروك الحديث"^(١١).
 وكذبه ابن شاهين^(١٢).
 وقال زكريا بن يحيى الساجي^(١): "الحسن بن عمارة أبو محمد مؤلف بجيلة ضعيف الحديث متروك، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه"^(٢).

-
- (١) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١/ ٢٤٠).
 (٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/ ٢٨).
 (٣) البخاري، كتاب الضعفاء الصغير، ط ١، ص ٤١.
 (٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/ ٢٨).
 (٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٦/ ٣٦٨).
 (٦) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ط ١، (٤/ ٥٢).
 (٧) الجوزجاني، الشجرة في أحوال الرجال، ط ١، ص ٦٢.
 (٨) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، (١/ ٢٩٩).
 (٩) مسلم، الكنى والأسماء، ط ١، (٢/ ٧٣٢).
 (١٠) النسائي، مشيخة النسائي الذين سمع منهم، ط ١، ص ٧٦.
 (١١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٨/ ٣٢٢).
 (١٢) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ط ١، ص ٧٠.

وقال عمرو بن علي: "الحسن بن عمارة رجل صدوق صالح كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث" (٣).

وذكره ابن حبان في "المجروحين" (٤).

وقال ابن حزم: "هالك" (٥)، وفي موضع آخر: "ساقط مطروح بإجماع" (٦).

(١) أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن الأبيض بن الديلم بن باسل بن ضبة الضبي البصري الشافعي، فقيه حافظ ثقة. سمع محمد بن بشار بن دار، ومحمد بن المثني أبا موسى، ومحمد بن موسى الحرشي. وسمع منه عبد الله بن عدي الجرجاني، وإبراهيم بن يحيى ابن منده الأصبهاني. من كتبه "اختلاف الفقهاء" و"علل الحديث"، و"أصول الفقه"، توفي سنة ٣٠٧ هـ. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٦٠١)، الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (٢ / ٥٢٧)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٧ / ١١٧)، الزركلي، الأعلام، ط ١٥٥، (٣ / ٤٧)، كحالة، معجم المؤلفين، د.ط، (٤ / ١٨٤).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٨ / ٣٢٢).

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣ / ٩٨).

(٤) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (١ / ٢٢٩).

(٥) ابن حزم، المحلى بالآثار، (١ / ٣٥٨).

(٦) المرجع السابق، (٤ / ١٦٦).

المبحث الرابع: الترجيح

كلام الأئمة لم يدع سبيلا للشك لدى الباحث بأن الحسن بن عمارة أقلّ ما يقال فيه أنه متروك الحديث. بل كذبه شعبة واتهمه -هو- والإمام أحمد بالوضع، وسبب ذلك كما بينه الإمام أبو حاتم قال: " كان بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلّس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء. كان يسمع من موسى بن مطير، وأبي العطف، وأبان بن أبي عياش، وأضرابهم ثم يسقط أسماءهم، ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوام ثقات أنكرها عليه وأطلق عليه الجرح... " (١).

ومع ذلك فإنّ الباحث يرى أن صنيع الحسن بن عمارة يعدّ من قبيل الكذب في حق أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان صالحا في نفسه، وهو الذي عناه عمرو بن علي من قوله "صدوق صالح"؛ أي صدوق من حيث صلاح النفس، لا من حيث التحديث؛ لذلك قال بعدها بأنه متروك الحديث، فلو كان خلاف ذلك لما ترك حديثه. فمثل هذه التهمة تنزل الحسن بن عمارة إلى أدنى مراتب التجريح عند الحافظ ابن حجر، وهو ما رجحه الباحث أي: أنه متروك متهم بالوضع، وهي توافق المرتبة الحادية عشرة. والله تعالى أعلم.

(١) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (١/ ٢٢٩).

١٠. أبو يحيى القنات زاذان

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "لين الحديث"^(١).

وقال في "الهدى": "ضعفه الأئمة النقاد؛ فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٣٣٣، ١٢٢٤.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٩٠.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

كلام الحافظ في "الهدى" مشعر بالميل إلى تضعيف أبي يحيى ما يجعله في المرتبة الثامنة، بينما حكمه في "التقريب" ففي السادسة؛ أي أنه ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك من أجله حديثه، ولم يتابع.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

- قال أبو زرعة: "ضعيف الحديث" (١). وضعفه العقيلي (٢).
- وقال يحيى بن معين: "أبو يحيى القتات ضعيف" (٣). وفي موضع آخر: "في حديثه ضعف" (٤).
- وقال أيضاً: "لم يكن به بأس ثقة" (٥).
- وقال ابن سعد: "فيه ضعف" (٦).
- وقال الإمام أحمد: "كان شريك يضعف أبا يحيى القتات" (٧).
- وقال النسائي: "ليس بالقوي" (٨).
- وقال ابن حبان: "فحش خطؤه، وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول في الروايات" (٩).
- وضعفه ابن حزم (١٠).

-
- (١) أبو زرعة الرازي، الضعفاء، ط ١، (٢ / ٤٣١).
- (٢) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١ / ٨٧).
- (٣) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١ / ٨٧)، ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري، ط ١، (٣ / ٣٦١، ٤٢٥)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٢١٠).
- (٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٤٣٣).
- (٥) ابن معين، تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، ط ١، (١ / ٩٧)، ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي، د. ط، ص ٢٤٧، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٢١١).
- (٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٦ / ٣٣٩).
- (٧) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢ / ٣٢٩)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٤٣٢)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٢١٠).
- (٨) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، ص ١١٦، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٢١٠).
- (٩) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (٢ / ٩٣).
- (١٠) ابن حزم، المحلى، (٢ / ٢٤٥).

المبحث الرابع: الترجيح

أتت معظم أقوال الأئمة مضعفةً أبا يحيى القتات إلا ما جاء من اختلافٍ في الأقوال المنقولة عن يحيى بن معين فمرة وثقه وأخرى ضعفه. ومثل هذا الاختلاف في النقل يدفع بأقوال أئمة النقد الذين ضعفوه كأبي زرعة وابن سعد وشريك وغيرهم.

وأما قول النسائي "ليس بالقوي"؛ فالمقصود بالقوة هنا التي تقابل الضعف، أي أنه ضعيف. وهذا واضحٌ من صنيعه بوضعه في "الضعفاء والمتروكون".

وعلى ذلك فإنَّ الباحث يرجح بأن أبا يحيى القتات: **ضعيف** وهي توافق المرتبة الثامنة بخلاف ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في "التقريب". والله تعالى أعلم.

١١. خالد بن مخلد القطواني

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق يتشيع وله أفراد"^(١).

وقال في "الهدى": "أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه، وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه وأوردها في كامله وليس فيها شيء مما أخرج له البخاري..."^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢٩١.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٠٠.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

كلام الحافظ ابن حجر في الهدى يدلّ على أن خالد بن مخلد "ثبت" وهي توافق المرتبة الثالثة، بينما في التقريب وضّعه في المرتبة الرابعة بقوله "صدوق"؛ وهذه نقطة اختلاف. وأما الثانية فإثبات التشيع له في "التقريب" ونفي تأثير ذلك في "الهدى".

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الإمام أحمد: "له أحاديث مناكير"^(١).

وقال ابن سعد: "وكان منكر الحديث في التشيع مفرطاً، وكتبوا عنه ضرورة"^(٢).

وقال أبو حاتم: "له أحاديث مناكير"^(٣)، وقال: "يكتب حديثه"^(٤).

وقال ابن معين: "ليس به بأس"^(٥).

وقال الجوزجاني: "خالد بن مخلد كان شتاً معلناً بسوء مذهبه"^(٦).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٧).

وقال العجلي: "كوفي ثقة فيه قليل تشيع"^(٨).

وقال ابن عدي: "وهو عندي إن شاء الله لا بأس به"^(٩).

وقال ابن شاهين: "ثقة صدوق"^(١٠).

وقال صالح جزرة: "ثقة في الحديث إلا أنه كان متهمًا بالغلو"^(١١).

وقال أبو داود السجستاني: "صدوق لكنه يتشيع"^(١).

(١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله، ٢، (٢ / ١٧)، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢ / ١٥)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣ / ٤٦٢).

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٦ / ٤٠٦).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٣٥٤)، الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط ١، (٢ / ٥٣٣).

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٣٥٤).

(٥) ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي، د. ط، (ص ١٠٤)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٣٥٤).

(٦) الجوزجاني، الشجرة في أحوال الرجال، ط ١، ص ١٣١.

(٧) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٨ / ٢٢٤).

(٨) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ١٤١.

(٩) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣ / ٤٤٦).

(١٠) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، ص ٧٦.

(١١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط ١، (٣ / ١١٧).

المبحث الرابع: الترجيح

وقبل إبداء القول الراجح يوجز الباحث أقوال الأئمة بما يلي:

- جميعهم على الاحتجاج بخالد بن مخلد من موثق له، ومن قائل بأنه صدوق.
- قول الإمام أحمد "له مناكير" لا يدل على ضعف مطلق، بل الأمر مقتصر في بعض مروياته، ولا سيما أنه من المكثرين كما قال ابن عدي^(٢) بعد أن ذكر له أحاديث منكرة: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن مالك، وعن غيره لعله توها منه أنه كما يرويه أو حمل على حفظه، لأني قد اعتبرت حديثه ما روى الناس عنه من الكوفيين محمد بن عثمان بن كرامة، ومن الغرباء أحمد بن سعيد الدارمي. وعندني من حديثهما عن خالد صدر صالح ولم أجد في كتبه أنكر مما ذكرته؛ فلعله توها منه أو حملا على الحفظ"^(٣).

- تشيعه لم يضره إذ ذكر من باب الترجمة التاريخية ليس من باب الترجمة الحديثية المؤثرة في رواية الراوي. وقد سبق أن بين الباحث بأن رواية المبتدع مقبولة متى تبين صدقه. وأما تعنت الجوزجاني في حق خالد بن مخلد فمردود؛ إذ هو معروف بتعنته الشديد كما سيأتي بيانه في موضع ترجمته.

وعليه يترجح لدى الباحث أن خالد بن مخلد لا يرقى إلى مصاف الثقات وذلك لروايته لأحاديث منكرة، ولوقوف بعض الأئمة عند حد الاعتبار به. وكما أنه لا ينزل عن درجة الصدق، وذلك لاحتجاج الأئمة به، ووجود من وثقه؛ وعلى ذلك -والله تعالى أعلم- فإن خالد بن مخلد:

(١) أبو داود السجستاني، سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني، ط ١، ص ١٠٣.

(٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٦٦/٨).

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤٦٦/٣).

صدوق وهي المرتبة الرابعة. وهو مذهب إليه الذهبي وقال: "صدوق إن شاء الله" (١) ، جاعله في كتاب من تكلم فيه وهو موثق (٢).

وأما ترجيح صاحبي "التحرير" بأنه ضعيف يعتبر به (٣) فغير صحيح في نظر الباحث. ووجه ذلك أنهما ضعفاه لسببين: الأول: من قال في أحاديثه مناكير، والثاني التشيع. وسبق أن بين الباحث أن هذين السببين ليسا أسباب تضعيف للراوي من حيث الجملة مع ثبوت صدقه.

ثم إنّ أخطاءه بالمقارنة مع كثرة رواياته مغتفرة؛ لذلك نلاحظ احتجاج أصحاب الصحيح به ليس فقط في المتابعات بل كذلك في الأصول، مما يدل على صحة الاحتجاج بمروياته المستقيمة وطرح المنكرة منها. وهذه هي صفة الصدوق الأقل رتبة من الثقة الذي لا يخطئ إلا في القليل القليل من مروياته؛ فالراوي الصدوق أخطاؤه واردة لكونه أقلّ ضبطاً من الثقة، فلو غلب عليه الخطأ بالمقارنة مع عدد مروياته فقد ينزل منزلة الضعيف. والله تعالى أعلم.

(١) الذهبي، المغني في الضعفاء، د.ط، (١/ ٣٠١).

(٢) الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط١، ص ٧٤.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب ومعه تحرير التقريب، ط١، ص ٢٢٣.

١٢. سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الكوفي.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "كان صدوقًا إلا أنه ابتلي بوراقه فأخرج عليه ما ليس من حديثه فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه"^(١).

وقال في "الهدى": "ضعيف لا يعتد به"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٣٩٥.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٩٩.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قول الحافظ ابن حجر في "التقريب" "سقط حديثه" يجعله في المرتبة العاشرة بينما في "الهدى" ففي الثامنة. وهذا اختلاف بيّن في رتبة الراوي إذ السقوط يأتي بمعنى التّرك وعدم الاحتجاج به بالكلية، في حين أنّ درجة الضّعف لا تستلزم التّرك.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الإمام أحمد: "يكتب عنه وما أعلم عنه إلا خيراً"^(١).

وكان يتهم بالكذب؛ قال أبو زرعة: "كان وراقه نقمة؛ أن يعتمد إلى أحاديث من أحاديث الواقدي فيجيء بها إليه، فيقول: قد أصبت أحاديث عن أسامة بن زيد فلان، وفلان فاكتبها بخطك حتى ندخلها في الفوائد فتحملها على الشيوخ الثقات. حتى قال يوماً قد بلغت الفوائد ألفي حديث"^(٢).

وقال أيضاً: "ثلاثة ليست لهم محابة عندنا فذكر منهم سفيان بن وكيع"^(٣).

وقال الترمذي: "ذكرت لمحمد -أي البخاري- بعض أحاديث سفيان بن وكيع مما ينكر عليه فجعل يتعجب من أمره"^(٤).

وقال الدارقطني: "لين؛ تكلموا فيه"^(٥).

وقال البخاري: "يتكلمون فيه لأشياء لقنوه"^(٦).

وقال أبو عبيد الآجري: "حضرت أبا داود يُعرض عليه الحديث عن مشايخه فعرض عليه حديث عن سفيان بن وكيع، فأبى أن يسمعه"^(٧).

وقال النسائي: "ليس بشيء"^(٨). وقال لإسحاق بن إبراهيم: "يا أبا يعقوب لا تحدث عن

سفيان بن وكيع. فقال له إسحاق: اختر أنت يا أبا عبد الرحمن لنفسك من شئت تحدث عنهم، وأنا كل من كُتِبَ عنه فإني أحدث عنه"^(٩).

(١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٤٧ / ٢).

(٢) أبو زرعة الرازي، الضعفاء، ط ١، (٤٠٤ / ٢).

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤٨٠ / ٤).

(٤) الترمذي، العلل الكبير، ط ١، ص ٢٥٤.

(٥) السلمي، سؤالات السلمي للدراقطني، ص ١٨٠.

(٦) البخاري، التاريخ الأوسط، ط ١، (٣٨٥ / ٢)، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤٧٩ / ٤).

(٧) أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ٩٥.

(٨) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، ص ٥٥.

وقال ابن أبي حاتم: " كتب عنه أبي وأبو زرعة وتركوا الرواية عنه" (٢).

وقال أبو زرعة: " لا يشتغل به". وقال: " كان يتهم بالكذب" (٣).

وقال أبو حاتم: " جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة

تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟

فقلت لهم: إني أوجب له وأحب أن تجرى أموره على الستر وله وراق قد أفسد حديثه.

قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه.

فوعدهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له: إنَّ حقك واجب علينا في

شيخك وفي نفسك فلو صنَّتَ نفسك، وكنت تقتصر على كتب أبيك لكنت الرحلة إليك في ذلك،

فكيف وقد سمعت؟

قال: ما الذي يُنقم عليَّ؟

فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك.

فقال: فكيف السبيل في ذلك؟

قلت: ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتُنحِّي هذا الوراق

عن نفسك، وتدعو بآبن كرامة وتوليه أصولك، فإنه يوثق به.

فقال: مقبول منك.

وبلغني أنّ وراقه كان قد أدخلوه بيتًا يتسع علينا، فما فعلَ شيئًا مما قاله، فبطل الشيخ، وكانَ

يحدِّث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين" (٤). وقال أيضًا:

"الين" (٥).

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٤٨٠).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤ / ٢٣١).

(٣) المرجع السابق، (٤ / ٢٣١).

(٤) المرجع السابق، (٤ / ٢٣١ - ٢٣٢).

(٥) المرجع السابق، (٤ / ٢٣٢).

وقال ابن عدي: "ولسفيان بن وكيع حديث كثير وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف يرفعه، وحديث مرسل فيوصله، أو يبدل في الإسناد قوما بدل قوم"^(١).

وذكره ابن حبان في كتاب "المجروحين" وقال: "وكان شيخًا فاضلاً صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث. وكان يثق به فيجيب فيما يقرأ عليه. وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع. فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك"^(٢).

وقال عثمان بن أبي شيبة: "رجلٌ صدق"^(٣).

وقال الدارقطني: "كان يلقنه وراق له، يقال له: قرطمة، وكان ورقة هذا غير مأمون"^(٤).

وقال الخليلي: "سمع أباه وابن عيينة، وقدماء الكوفة ومكة لكنهم ضعفوه. وكان له وراق أدخل في حديثه ما ليس له؛ فقال له الكوفيون: ويحك أفسدت شيخنا وابن شيخنا. روى عنه الحفاظ ثم تركوا حديثه"^(٥).

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤/٤٨٢).

(٢) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (١/٣٥٩).

(٣) ابن شاهين، تاريخ أسماء النقات، ط ١، ص ١٠٦.

(٤) الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، ط ١، ص ١٢٧.

(٥) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (٢/٥٧١).

المبحث الرابع: الترجيح

لاحظ الباحث من واقع كلام الأئمة ما يلي:

- اتفاق الأئمة على أن سفيان بن وكيع رجل صالح صدوق في نفسه، لا يتعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم.
- وراقه كان نقمة عليه وهو الذي أفسد عليه مروياته.
- كل من قال بأنه قد تُرك ولم يبين سبب الترك قد بينه آخرون. ومن قال أنه فاضل صادق فالمقصود في نفسه.
- أنه تم نصحه ولكنه لم ينتصح، وواصل دخول وراقه عليه، ولم يسمع لنصيحة أبي حاتم. ومع إصراره على ذلك تركه الأئمة.
- وأما اتهامه بالكذب فهذا في إطار رواياته لا في نفسه. فوراقه هو الذي كان يكذب عليه ويسرق الأحاديث كما سبق بيانه.

وعلى ذلك فإنّ الباحث يرجح بأن سفيان بن وكيع متروك الحديث وهي الرتبة العاشرة عند الحافظ ابن حجر. ولو لا ما حُكي عن فضله وصدقه في نفسه لكان أقرب إلى مرتبة الكذابين والوضاعين.

وأما ما رجحه صاحبي "تحرير التقريب" بأنه ضعيف مثل قول الذهبي^(١) من غير بيان لأدلة ترجيحها فبعيدٌ جدًّا، وما سبق نقله من أقوال الأئمة كفيل بيان حال سفيان بن وكيع بأنّ حديثه ساقط متروك. والله تعالى أعلم.

(١) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط١، (ص ٤٤٩).

١٣. سليمان بن عبد الرحمن التميمي أبو أيوب، ابن بنت شرحبيل.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق يخطئ"^(١).

وقال في "الهدى": "حجة؛ قاله الحجة أحمد بن حنبل"^(٢). ونقل كذلك أقوال من وثقه من

الأئمة.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٤١٠.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٠٧، وفي جميع الطبقات التي وقف عليها الباحث هكذا العبارة.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في التقريب "صدوق يخطئ" يجعله في المرتبة الخامسة بينما -ومع فرضية أن العبارة للحافظ- فقوله "حجة" بمعنى "ثقة" يجعله في المرتبة الثالثة. بل أعلى من ذلك؛ قال السخاوي: "كلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة وذلك أن الآجري سأله عن سليمان بن بنت شرحبيل فقال: ثقة يخطئ، قال الآجري: فقلتُ: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل" (١).

وكذا نقله من وثقه فحسب يدل على أنه يميل إلى أن سليمان التيمي أقرب إلى الثقة التي هي المرتبة الثالثة، ولا ينزل عن رتبة الصدق التي هي الرابعة. وفي كلتا الحالتين فهناك فرق واضح بين الحكمين.

(١) السخاوي، فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، ط ١، (١١٧/٢).

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

- قال يحيى بن معين: "ليس بالمسكين بأس إذا حدث عن المعروفين"^(١).
- وقال أبو حاتم: "ثقة"^(٢). وقال: "صدوق مستقيم الحديث ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد: لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم، وكان لا يميز"^(٣).
- وقال العجلي: "ثقة"^(٤).
- وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها، وإنما يقع السبر في الأخبار والاعتبار بالآثار برواية العدول والثقات دون الضعفاء والمجاهيل"^(٥).
- وذكره ابن شاهين في "الثقات"^(٦).
- وقال ابن سعد: "شيخ مشهور ثقة حسن الحديث، هكذا قال عبد الله الأنصاري في المجلس الذي أملاه بمرود"^(٧).
- وقال أبو داود: "ثقة يخطئ كما يخطئ الناس. قلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل"^(٨).
- وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة"^(٩).
- وقال صالح بن محمد البغدادي: "لا بأس به ولكنه يحدث عن الضعفي"^(١٠).

(١) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط١، (٢/١٣٢).

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط١، (٤/٥١٧).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٤/١٢٩).

(٤) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، ص ٤٣٠.

(٥) ابن حبان، الثقات، ط١، (٨/٢٧٨).

(٦) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط١، ص ١٠١.

(٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط١، (٨/٧٦).

(٨) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (١٢/٣٠).

(٩) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط٢، (٢/٤٥٣).

(١٠) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (١٢/٣٠).

وقال النسائي: "صدوق"^(١).

وقال الدارقطني في نقلٍ عن الحاكم: "قال ثقة: قلتُ-أي الحاكم-: أليس عنده مناكير؟ قال:

يحدث بما عن قوم ضعفاء فأما هو فهو ثقة"^(٢).

(١) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٢ / ٣٠).

(٢) الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني، ط ١، ص ٢١٧.

المبحث الرابع: الترجيح

قبل ترجيح الحكم اللائق بسليمان بن عبد الرحمن لاحظ الباحث ما يلي:

- قوله في الهدى: "قاله الحجة أحمد بن حنبل" ليست العبارة للحافظ ابن حجر بل هي من قول الإمام أبي داود حيث قال: "قلت: حجة قال: الحجة أحمد بن حنبل". وقد وضع الباحث الترجمة في هذا البحث للتنبيه على ذلك فلو أخذنا كتاب "الهدى" بمعزل عن الكتب الأخرى لأظهر خلافاً في حكم الحافظ ابن حجر الذي هو موضوع الدراسة. وكيفما كان الحال فنقله لأقوال مَنْ وثَّقه مِنَ الأئمة مؤثر على ميولٍ للتوثيق.
- أكثر الأئمة على توثيقه، وعلى أن سليمان يكثر عن الضعفاء.
- وأنه كذلك ثقة في نفسه، وثقة إذا حدث عن غير الضعفاء أي أنه متقنٌ لأحاديثه المستقيمة.
- أكثر التحديث عن الضعفاء والمجاهيل مع عدم قدرته على التمييز. ولكنَّ مسألة تحديث الثقة عن ضعيف واردة جدًّا بمعنى أن الثقة قد يحدث عن ضعيف؛ لذلك قال العلماء بأنَّ رواية الثقة عن غيره لا تعد توثيقاً له، قال ابن رجب الحنبلي: "رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه، فإن كثيراً من الثقات رووا عن الضعفاء، كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما. وكان شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير. قال يحيى القطان: إن لم أرو إلا عن أرضى ما رويت عن خمسة، أو نحو ذلك"^(١)؛ فكان لهم من ذلك مقصد. ولكنَّ ما يعكّر على سليمان بن عبد الرحمن هو عدم تمييزه الذي كان سبباً في الإكثار عن الضعفاء، فحاد عن جادة الثقات في هذه الجزئية.

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ط ١، ص ٣٧٦.

وعليه فإن الباحث يرى بأن القول الراجح في سليمان بن بنت شرحبيل ثقة يكثر الرواية عن الضعفاء^(١)، وذلك لأنّ أحاديثه عن غير الضعفاء حجة موثوقة لا يخطئ فيها. وما رواه عن الضعفاء تطرح كغيرها من الأحاديث التي رواها الثقات عن الضعفاء. وأما الكثرة والقلة في الرواية عنهم فغير مؤثرة في ضبطه وعدالته بقدر ما هي مؤثرة في صحة مروياته عن الضعفاء فقط، أي أن العهدة لن تكونَ عليه بل على من يحدث عنهم؛ فلذلك يبقى - في مجمل الحكم - على الأصل وهو كونه ثقةً. والله تعالى أعلم^(٢).

(١) وهو قول الذهبي في الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط١، ص ٤٦٢. وجعله ضمن الثقات الذين تكلم فيهم في "ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق"، ط١، ص ٩٣.

(٢) أمّا ما رجحه صاحبي "تحرير التقريب"، ط١، ص ٣١٥: من أن سليمان بن عبد الرحمن صدوق حسن الحديث؛ فترجيح في نظر الباحث غير موفق وذلك لأنه من يجعل حديثه حسنا فعليه أن يجعله صحيحا فلا فرق؛ إذ إن سليمان ثقة إذا لم يحدث عن ضعفاء. فمثل هذا الرواي ليس لديه مشكلة في الضبط، ولا في العدالة سوى روايته عن الضعفاء كما تبين أي أن العهدة ليست عليه وإنما عمن روى عنهم. وقد قدم الباحث ما يدل على أن رواية الثقات عن الضعفاء ممكنة لا تقلل من رتبهم لأنّ الكلام ليس عن ضبطهم، لذلك لم تكن القلة أو الكثرة في هذه الحال ذات تأثير. والله تعالى أعلم.

١٤. عباد بن منصور الناجي أبو سلمة البصري.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق رمي بالقدر، وكان يدلّس، وتغير بآخره"^(١).

وقال في "الهدى": "فيه ضعف وكان يدلّس"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٤٨٢.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٠٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

في "التقريب" جعل الحافظ ابن حجر عبادَ بن منصور في مرتبة الصدق وهي الرابعة، بينما في "الهدى" في مرتبة الضعف وهي الثامنة. مع زيادة ذكر التغير المطلق في "التقريب" الذي يُلزم البحث في مرويات هذا الراوي هل حدّث قبل الاختلاط أم بعده.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال أبو زكريا يحيى بن معين: "كان قدرياً، وكان صديقاً لأيوب السخيتاني، وكان قد ولي قضاء البصرة"^(١). وقال أيضاً: "حدثني وهب بن جرير قال: كان عباد بن منصور صديقاً لأيوب. فلما ولي عباد بن منصور القضاء عرض عليه أيوب راحلة وغلاماً وأن يخرج إلى مكة. قلتُ ليحيى: أيوب الذي عرض عليه الراحلة؟ قال: نعم. قال يحيى: وقال وهب بن جرير: يذهب أيوب إلى قدري خبيث يعرض عليه"^(٢).

وقال: "ضعيف الحديث"^(٣). وقال: "ليس بشيء"^(٤). وقال: "ليس بالقوي، ويكتب حديثه"^(٥). وقال ابن المديني: "قلتُ ليحيى بن سعيد: عباد بن منصور تغير؟ قال: لا أدري، إلا أنّ حين رأيناه نحن كان لا يحفظ، ولم أر يحيى يرضاه"^(٦).

وقال: "ضعيف عندنا وكان قدرياً، وكان قاضياً على البصرة"^(٧). وقال يحيى بن سعيد القطان: "عباد بن منصور ثقة ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه"^(٨).

وقال أحمد بن حنبل: "قال معاذ بن معاذ: حدثنا عباد بن منصور على قدرية فيه"^(٩).

وقال شجاع بن مخلد: "حدثنا معاذ بن معاذ قال: حدثنا عباد بن منصور قال معاذ: ما

أحب الرواية عنه من أجل القدر"^(١). قال الباحث: وهي أقوال تشير إلى سبب التجريح والترك.

(١) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط١، ص ٤١٤، انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط١، (١٢٨ / ٤، ٢١٧).

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط١، (٤ / ٢٥١).

(٣) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط١، ص ٤١٤.

(٤) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط١، (٣ / ١٣٦)، ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط١، (٤ / ٨٦)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٦ / ٨٦).

(٥) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط١، (٤ / ١٠٣).

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٦ / ٨٦)، الضعفاء الكبير، ط١، (٣ / ١٣٤).

(٧) ابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ط١، ص ٥٢.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٦ / ٨٦).

(٩) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط٢، (٢ / ٥٤٣).

وقال الترمذي: " سألتُ محمدًا -أي البخاري- عن هذا الحديث فقال: هو حديث محفوظ،
وعباد بن منصور صدوق" (٢).

وقال: " ورأيت محمدًا يستغرب أحاديث ریحان بن سعيد، عن عباد بن منصور، عن أيوب
ويرضى به" (٣).

وقال أبوداود: " عباد بن منصور ولي قضاء البصرة خمس مرات وليس هو بذاك، وعنده
أحاديث فيها نكارة، وقالوا: تغير" (٤).

وقال الجوزجاني: "كان سيء الحفظ فيما سمعه وتغير أخيرا" (٥).

وقال أبو حاتم: "يقال: إن عباد بن منصور أخذ جزءًا من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن
حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ فما كان من المناكير فهو من ذلك" (٦).

وقال: "عباد ليس بقوي الحديث، ويروي عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن
عكرمة، فأنا أخشى أن يكون ما لم يسم إبراهيم، فإنما هو عنه مدلسة" (٧).

وقال: "في روايته عن عكرمة وأيوب ضعف" (٨). وقال: "كان ضعيف الحديث يكتب
حديثه" (٩).

وقال الدارقطني: "ليس بالقوي" (١٠).

وقال الدينوري: "يضعف في حديثه" (١) وذكره في القدرية (٢).

(١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٣ / ٣٥٣).

(٢) الترمذي، العلل الكبير، ط ١، ص ٢٨٧ .

(٣) المرجع السابق، ص ٣٢٧ .

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٣ / ١٣٦).

(٥) الجوزجاني، الشجرة في أحوال الرجال، ط ١، ص ١٩٠ .

(٦) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط ١، (٣ / ١٣٤).

(٧) المرجع السابق، (٦ / ٦١٦).

(٨) المرجع السابق، (٦ / ٨٦).

(٩) المرجع السابق، (٦ / ٨٦).

(١٠) الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ٢٥٢ .

وقال يعقوب بن سفيان: "ضعيف"^(٣). وفي موضع: "لين الحديث"^(٤).
 وقال أبو زرعة: "بصري لين"^(٥).
 وقال ابن سعد: "وكان قاضيا بالبصرة، وهو ضعيف، له أحاديث منكورة"^(٦).
 وقال أبو بكر بن أبي شيبة: "ليس بالقوي في الحديث"^(٧).
 وذكره العجلي في "الثقات" وقال: "لا بأس به يكتب حديثه"^(٨).
 وقال النسائي: "ضعيف وقد كان أيضا قد تغير"^(٩). وذكر في "المدلسين"^(١٠).
 ووضع ابن حبان في "المجروحين" وقال: "كان قدريا داعيا إلى القدر وكان على قضاء
 البصرة، وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين فدلسها عن
 عكرمة"^(١١).
 وقال ابن شاهين: "ليس بشيء"^(١٢).
 وقال ابن عدي: "وهو في جملة من يكتب حديثه"^(١٣).

-
- (١) الدينوري، المعارف، ط ٢، ص ٤٨٢.
 (٢) المرجع السابق، ص ٦٢٥.
 (٣) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٢ / ١٢١ ، ١٢٦).
 (٤) المرجع السابق، (٣ / ٦١).
 (٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٦ / ٨٦).
 (٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٧ / ٢٧٠).
 (٧) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ط ١، (٢ / ٢٢٠).
 (٨) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ٢٤٧.
 (٩) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، ص ٧٤.
 (١٠) النسائي، مشيخة النسائي الذي سمع منهم ومعه: ذكر المدلسين، ط ١، ص ١٢٥.
 (١١) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (٢ / ١٦٦).
 (١٢) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، ص ١٤٦.
 (١٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٥ / ٥٤٩).

المبحث الرابع: الترجيح

من أقوال الأئمة تلخص للباحث ما يلي:

- تهمّة القدر ظاهرة بأنها غير مؤثرة في مرويات عباد بن منصور فَمَنْ تركه أو ضعّفه لم يذكر سبباً سوى قوله بالقدر. وقد سبق وأن تطرق الباحث لمسألة رواية المبتدع وأنها مقبولة متى ظهر صدق الراوي.
- ضعفه أكثر الأئمة: أبو داود، وابن معين، وابن المديني، والدارقطني، وأبو زرعة، وابن سعد، وابن أبي شيبة، وابن حبان، والنسائي، والدينوري، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والجوزجاني.
- مناكيره حصرها الأئمة؛ وهذا مأخوذٌ من قول أبي حاتم: "إن عباد بن منصور أخذ جزءاً من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ فما كان من المناكير فهو من ذلك" بمعنى رواياته عن عكرمة وأيوب. ولكنّ قول أبي حاتم "أخشى" يدل على الشك لا على القطع، ومّا يؤكد ذلك هو أن البخاري صحح أحاديث عن عكرمة وأيوب كما نقل ذلك الترمذي في "العلل الكبير".
- رأى بعضهم بأنه في درجة الاعتبار مع ضعفه كأبي حاتم وابن معين وابن عدي.
- وأما البخاري والعجلي فجعلاه في مرتبة الصدق، وأما يحيى بن سعيد القطان ففي مرتبة الثقات.
- أما التغير المنقول فغير مقطوع بصحته فلم يذكره أئمة النقد سوى الجوزجاني.

وعليه فيترجح للباحث بأن عباد بن منصور **صدوق**؛ يُردّ حَطُّوه وتُقبل ما صح من مروياته.

والله تعالى أعلم.

١٥ . عبد الله بن ثعلبة بن صعير

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "له رؤية، ولم يثبت له سماع"^(١). وقال في موضع آخر من "التقريب": "مختلف في صحبته"^(٢).

وقال في "الهدى": "رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير"^(٣).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٤٩٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٣) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٢١٥.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

وجه الاختلاف هو قول الحافظ ابن حجر "له رؤية" مما يجعله في الصحابة بينما قوله "مختلف في صحبته" فقد ينزل عن رتبة الصحابة فيما لو ثبت أنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتمدين في الراوي

قال الإمام أحمد: "حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب عن الزهري قال: حدثني عبد الله بن ثعلبة بن صعير العذري وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد مسح على وجهه زمن الفتح"^(١). وأخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه^(٢). والبخاري في "الجامع الصحيح"^(٣) وفي "التاريخ الكبير"^(٤).

وقال يحيى بن معين: "ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم"^(٥). وقال أبو حاتم: "عبد الله بن ثعلبة بن صعير قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير"^(٦). وكذا قال أبو نصر البخاري^(٧).

وقال علي بن المديني: "روى الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير مسح النبي صلى الله عليه وسلم وجهه يوم الفتح"^(٨).

وقال يعقوب بن سفيان: "وعبد الله بن ثعلبة بن صعير العذري وهو حليف لبني زهرة يقال أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم أيام الفتح ومسح وجهه"^(٩).

وقال يحيى بن معين: "ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير وثعلبة بن أبي مالك القرظي قد رأيا جميعاً النبي صلى الله عليه وسلم"^(١٠). وقال: "ثقة"^(١١).

(١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٣/٤٤٢).

(٢) أبو زرعة الدمشقي، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، د.ط، ص ٥٦٤.

(٣) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب (٥/١٥٠)، رقم (٤٣٠٠).

(٤) البخاري، التاريخ الكبير، د.ط، (٥/٣٥).

(٥) ابن أبي حاتم، المراسيل، ط ١، ص ٢٢.

(٦) المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٧) الكلاباذي، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، ط ١، (١/٣٩٥).

(٨) ابن أبي حاتم، المراسيل، ط ١، (ص ١٠٣)، الجرح والتعديل (٥/١٩).

(٩) الفسوي، المعرفة والرجال، ط ٢، (١/٢٥٣).

(١٠) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط ١، (٣/١٤٤).

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥/٢٠).

وقال ابن أبي حاتم في "المراسيل": "سمعت أبي يقول عبد الله بن ثعلبة بن صعير قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير"^(١).

وقال الإمام مسلم: "له صحبة"^(٢).

وقال الحاكم: "ولد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه"^(٣).

وقال ابن عساكر: "أدرك النبي صلى الله عليه وسلم"^(٤).

وذكره خليفة الخياط في طبقة الصحابة^(٥)، والبغوي في معجم الصحابة قال: "وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وحفظ عنه له صحبة"^(٦)، وذكره كذلك ابن القانع في "معجم الصحابة"^(٧)، وابن حبان في "مشاهير الصحابة"^(٨)، وأبي نعيم في "معرفة الصحابة"^(٩)، وابن عبد البر في "الاستيعاب"^(١٠)، وابن الأثير في "أسد الغابة"^(١١)، والذهبي في "سير أعلام النبلاء"^(١٢)، والمزي في "تهذيب الكمال"^(١٣).

وقال ابن حزم: "ولا خلاف في أن الزهري لم يلق ثعلبة بن أبي صعير، وليس لعبد الله بن ثعلبة صحبة"^(١٤).

(١) ابن أبي حاتم، المراسيل، ط١، ص ١٠٣.

(٢) مسلم، الكنى والأسماء، ط١، (٢/٧١٨).

(٣) ابن الجوزي، تليقح فهوم أهل الأثر، ط١، ص ١٥٦.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٢٧/١٧٨).

(٥) خليفة، طبقات خليفة الخياط، ط١، ص ٢٩، ٤١٦.

(٦) البغوي، معجم الصحابة، ط١، (٤/٣٦).

(٧) ابن قانع، معجم الصحابة، ط١، (١/١٢٢).

(٨) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ط١، ص ٢٢.

(٩) أبو نعيم، معرفة الصحابة، ط١، (٣/١٦٠٢).

(١٠) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط١، (٣/٨٧٦).

(١١) ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، د.ط، (٣/٨٦).

(١٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط٣، (٣/٥٠٣).

(١٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (١٤/٣٥٣).

(١٤) ابن حزم، المحلى بالآثار، د.ط، (٤/٢٤٢).

وقال علاء الدين مغلطي: "وفي "تاريخ البخاري" وذكره في جملة الصحابة: وعبد الله بن ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، وهو أشبه. إلا أن يكون عن أبيه وهو أشبه"^(١).

(١) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٧ / ٢٧١).

المبحث الرابع: الترجيح

مما عرضناه من أقوال الأئمة والمحققين من جاء بعدهم قيد الباحث ما يلي:

- أن أكثرهم متفق على أن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وأنه رآه؛ كالإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، ويحيى بن معين، وأبو حاتم وغيرهم. بل روى حديثاً موقوفاً صحيحاً أنّ النبي صلى الله عليه وسلم مسح على رأسه.
 - فمن رجح أنه ولد قبل الهجرة أثبت له الصحبة والسماع وهم قليل، ومن رجح بعد الهجرة أثبت له الرؤية، أو إطلاق الصحبة لكن دون السماع - وهم الأكثر - لأن عند أصحاب هذا القول أنّ النبي صلى الله عليه وسلم توفي وعبد الله بن ثعلبة ابن أربع سنوات لذلك عدّوا أحاديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل مراسيل التابعين لصغر سنه عن السماع.
 - لم ينف عنه الصحبة إلا ابن حزم ولعله يقصد الصحبة المؤثرة على الرواية. فإن كان كذلك فإن الأمر يرجع إلى إثبات السماع عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعلى فرض عدم معرفة ابن حزم بصحبته فغيره قد عرفه من الأئمة.
- وعلى ذلك فإنّ الباحث - وضمن حدود أغراض هذا البحث - يرجح قول من قال بأن عبد الله بن ثعلبة بن صعير له شرف الرؤية لأن مدار الصحبة الشرعية على الرؤية أو اللقيا أما مبحث السماع وتصنيف مروياته هل أنّها داخلة في مرويات الصحابة أم مراسيل التابعين فهذا مبحث آخر ليس من أغراض هذه الرسالة. والله تعالى أعلم.

١٦. عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين كاتب الأوزاعي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق ربما أخطأ"^(١).

وقال في "الهدى": "وثقه الأكثر"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٥٦٤.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في التقريب "صدوق ربما أخطأ" يجعله في المرتبة الخامسة، بينما قوله في "الهدي" "وثقه الأكثر" مشعر بأن مرتبته أعلى من ذلك، فإمّا أن تكون الرابعة أو الثالثة.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس" (١).

وقال البخاري: "ربما يخالف في حديثه" (٢).

وقال العجلي: "لا بأس به" (٣).

وقال النسائي: "ليس بالقوي" (٤).

وقال أحمد بن حنبل: "ثقة" (٥).

وقال أبو زرعة الرازي: "دمشقي ثقة حديثه مستقيم" (٦).

وقال أبو حاتم: "كان كاتب ديوان لم يكن صاحب حديث" (٧).

وقال أيضاً: "سألت دحيماً قلت: ابن أبي العشرين أحب إليك أو الوليد بن مزيد؟ فقال: ابن

أبي العشرين كاتب الأوزاعي أحب إلي، قلت: ابن أبي العشرين كان صاحب حديث؟ فأوماً برأسه
أي: لا" (٨).

وقال الدارقطني: "ثقة" (٩).

وقال أبو بكر الإسماعيلي: "ليس بالقوي" (١٠).

(١) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد، ط١، ص ٣٠٦.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، د.ط، (٦/٤٥)، العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (٣/٤١).

(٣) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، ص ٢٨٦.

(٤) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ط١، ص ٧٢.

(٥) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط٢، (٢/٣٦٣)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٦/١١).

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٦/١١).

(٧) المرجع السابق، (٦/١١)، علل الحديث، ط١، (٢/٦٢١).

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٦/١١).

(٩) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٤/٥٩).

(١٠) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٤/٥٩).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن دحيم^(١): "عمر بن عبد الواحد، ثقة أصح حديثاً من ابن أبي العشرين بكثير، وابن أبي العشرين ضعيف"^(٢).
 وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "ربما أخطأ"^(٣).
 وقال ابن عدي: "هو ممن يكتب حديثه"^(٤).
 ووضعه ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكون" مستدلاً بقول أبي حاتم والنسائي^(٥)، وكذا الذهبي في "ديوان الضعفاء"^(٦)، والصاغاني في "الموضوعات"^(٧).

-
- (١) أبو سعيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي يلقب دحيم، أحد الحفاظ، ثقة ثبت، روى عن أصحاب الأوزاعي وأصحاب مالك، وروى عن ابن عيينة، ويعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم. كان على مذهب الأوزاعي قاضي الأردن وفلسطين. من المتقنين الذي يحفظون علماء أهل بلده بشيوخهم وأنسابهم. توفي بالرملة في شهر رمضان سنة خمس وأربعين ومائتين. ابن يونس، تاريخ المصريين وتاريخ الغرباء، ط١، (١١٨ / ٢)، الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط١، (١ / ٤٥٠)، ابن حبان، الثقات، ط١، (٨ / ٣٨١)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، (١١ / ٥٤٩)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٤ / ١٦٣)، المزي، تهذيب الكمال، ط١، (١٦ / ٤٩٥)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط٣، (١١ / ٥١٥)، الزركلي، الأعلام، ط١٥٥، (٣ / ٢٩٢).
- (٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (١٦ / ٤٢٢).
- (٣) ابن حبان، الثقات، ط١، (٨ / ٤٠٠).
- (٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٧ / ١١).
- (٥) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط١، (٢ / ٨٥).
- (٦) الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، ط٢، ص ٢٣٦.
- (٧) الصاغاني، الموضوعات، ط٣، ص ٨٢. الشيخ الإمام العلامة المحدث إمام اللغة رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي القرشي العدوي. ولد بلمهور في صفر سنة سبع وسبعين وخمس مائة. كان إليه المنتهى في معرفة اللسان العربي. من مصنفاته: "مجمع البحرين" في اللغة، وكتاب "العباب الزاخر" في اللغة، و"الشوارد" في اللغة، وله كتاب في علم الحديث، وكتاب "مشارك الأنوار في الجمع بين الصحيحين"، وكتاب في الضعفاء، ومؤلف في الفرائض وغير ذلك. توفي سنة ٦٥٠هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط٣، (٢٣ / ٢٨٢)، الزركلي، الأعلام، ط١٥٥، (٢ / ٢١٤)، كحالة، معجم المؤلفين، ط٣، (٣ / ٢٧٩).

المبحث الرابع: الترجيح

من واقع أقوال الأئمة المنقولة لاحظ الباحث وجود اختلاف في الحكم على ابن أبي العشرين:

- فمنهم من وثقه كالإمام أحمد، وأبي زرعة، والدارقطني.
- ومنهم من أنزله منزلة الصدق كالعجلي، وابن معين، والإسماعيلي فيما لو أنّ مقولة "لا بأس به" ليست بمعنى التوثيق.
- ومنهم من ضعفه كدحيم القاضي، والنسائي، وابن عدي، والدارمي الذي ضعفه بالمقارنة مع راوٍ آخر.
- وأما قول أبي حاتم بأنه "ليس صاحب حديث" فليس فيه تصريح بالضعف؛ بل أنزله من رتبة الثقات بحسب سياق سؤال ابنه له.
- ومنهم من أشار إلى قلة خطئه في الرواية كالبخاري وابن حبان وذلك بتصدير كلامه بـ "ربما".

فهذه الأقوال أعلمت أن ابن أبي العشرين ثقة في نفسه لا يتعمد الخطأ، وأنّ أخطائه قليلة مع ضرورة التنبيه على أن أخطائه لو كانت من قبيل أخطاء الثقات الأثبات لما حُصّصت بذكر الإمام البخاري لها؛ ووجه ذلك أن الثقة قد يخطئ أيضًا، ولكن هناك فرق بين شهرة الأخطاء وقتلها، وكذا عند وجود أخطاء حال التفرد والمخالفة. والظاهر أن ابن أبي العشرين اشتهر بالمخالفة بالمقارنة مع من هو أعلى منه درجة، ولذلك نزلت درجته دون الثقة مع بقاء صدقه والاحتجاج به. فمن ضعفه من الأئمة نظر إلى مخالفاته، ومن قواه نظر إلى أحاديثه المستقيمة التي تشبه أحاديث الثقات في الصحة.

وعلى ذلك فإنّ الباحث رجح بأنّ ابن أبي العشرين **صدوق ربما يخالف** وذلك للحذر من تفرد ومخالفاته لمن هو أعلى منه في الصدق وفق ما سيره الأئمة من أحاديثه. والله تعالى أعلم.

وأما ما ذهب إليه صاحبنا "تحرير تقريب" فإنّ الباحث يراه مجانبًا للصواب إذ رجح بأن ابن أبي العشرين "ثقة"^(١)، فما سبق بيانه يصلح لأن يكون ردا على أدلتهم. فهما لم يأخذا بعين الاعتبار

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب ومعه تحرير التقريب، ط ١، ص ٤٤٥.

قول من يقول بأنه يخالف، ولا قول مَنْ أنزله إلى رتبة دون الثقات بسبب مخالفاته مثل البخاري وأبي حاتم ودحيم وابن حبان وغيرهم. والله تعالى أعلم.

١٧. عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق زُميَ بالقدر وربما وهم" (١).

وقال في "الهدى": "وثقوه" (٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٥٦٤.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

تصدير كلامه في "الهدى" بـ"وثقوه" فيه إشارة إلى توثيقه وهي ثالث مراتب التعديل. بينما حكمه في "التقريب" فيضعه المرتبة الخامسة وذلك لوجود البدعة والوهم مع الصدق.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس، كان قدريا يرى رأي أهل القدر"^(١).

وقال: "ثقة"^(٢)، "وكان يُرمى بالقدر"^(٣).

وأسند العقيلي إلى يحيى بن معين أنه قال: "كان سفيان بن سعيد يحمل على عبد الحميد بن جعفر"^(٤). وقال أيضاً: "ثقة"^(٥).

وفي موضع آخر قال: "كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر. وما لعبد الحميد؟ ما أقرب حديثه! ليس به بأس"^(٦). وقال: "كان يحيى بن سعيد القطان يضعف عبد الحميد بن جعفر. قلتُ ليحيى: قد روى عنه يحيى بن سعيد قال: روى عنه ويضعفه، قال يحيى: وقد كان يحيى بن سعيد يروي عن قوم وما كانوا يساوون عنده شيئاً"^(٧). وقال مرة: "كان يحيى بن سعيد يوثقه"^(٨). ومرة قال: "صالح"^(٩).

وقال ابن المديني: "كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة، وكان سفيان الثوري يضعفه"^(١٠).

وقال: "سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول كان سفيان بن سعيد يحمل على عبد الحميد بن جعفر، قال: وكلمني فيه، فقلت: ما شأنه، ثم قال يحيى: ما شأنه! ما شأنه!"^(١١).

(١) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط ١، ص ٣٠٨.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ط ١، (٩٧ / ١)، ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدرامي، د. ط، ص ٩٦.

(٣) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط ١، (١٦٥ / ٣).

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٤٣ / ٣).

(٥) المرجع السابق، (٤٣ / ٣).

(٦) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٤٢٧ / ١).

(٧) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط ١، (١٩٧ / ٤).

(٨) ابن أبي خيثمة، تاريخ ابن أبي خيثمة، ط ١، (٣٣٨ / ٢).

(٩) المرجع السابق، (٣٣٨ / ٢).

(١٠) ابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ط ١، ص ١٠٠.

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (١٠ / ٦).

وقال ابن أبي حاتم: " فذكرتُ أنا لأبي ذلك فقال: كان خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن العلوي^(١)"^(٢).

وقال الإمام أحمد: " ليس به بأس؛ ثم قال: قال يحيى بن سعيد: كان سفيان يضعفه"^(٣). وقال في موضع آخر: " عبد الحميد عندنا ثقة ثقة يعني أظنه من أجل القدر"^(٤). وجزم في موضع آخر: " كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر، يعني من أجل القدر"^(٥). قال الباحث: هذا هو تفسير الجرح، وسبق البيان أنه غير مؤثر.

وقال الإمام أحمد في موضع آخر: " ليس به بأس قد احتمله الناس"^(٦).

قال الباحث: وهذه من الأدلة التطبيقية أن " ليس به بأس" في اصطلاح أئمة النقد قد يكون بمعنى ثقة، فلذلك ينبغي النظر في السياق الذي جاءت فيه هذه المصطلحات، بل صرح الإمام أحمد في " الجرح والتعديل" " ليس به بأس ثقة"^(٧).

وقال يعقوب بن سفيان: " حدثنا أبو عاصم^(٨) عن عبد الحميد بن جعفر مديني أنصاري ثقة، وإن تكلم فيه سفيان فهو ثقة حسن الحديث"^(٩).

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الملقب بالنفس لإكبة. كان غزير العلم، فيه شجاعة وحزم وسخاء. مات مقتولا سنة ١٤٥ هـ بعدما ثار على أبي جعفر المنصور. ابن سعد، الطبقات الكبرى القسم المتتم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، ط ٢، ص ٢٧٣، الزركلي، الأعلام، ط ١٥، (٦ / ٢٢٠).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٦ / ١٠)، أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا دود السجستاني، ط ١، ص ٩٤.

(٣) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٢ / ٣٨٩)، أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ط ١، ص ٢٢٠.

(٤) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٣ / ١٥٣)، العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٣ / ٤٣).

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٣ / ٤٣).

(٦) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ط ١، ص ٢٢٠.

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٦ / ١٠).

(٨) الضحاك بن مخلد الشيباني أبو عاصم النبيل، كان ثقة حافظا ثبتا فقيها، سمع بدمشق الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وبحمص ثور بن يزيد، وبمصر حيوة بن شريح، وبالجزاز جعفر بن محمد، ومحمد بن عجلان، وابن جريج، ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب وغيرهم. ومن روى عنه أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، والفلاس والبخاري. مات بالبصرة سنة

وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(٢).

وقال أبوحاتم: "محلل الصدق"^(٣).

وذكره ابن شاهين في "الثقات"^(٤)، وابن حبان كذلك^(٥)، وقال: "كان يهتم في

الأحايين"^(٦)، وذكره العقيلي في "الضعفاء"^(٧).

٢١٢هـ. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٢٩٥/٧)، الدينوي، المعارف، ط ٢، ص ٥٢٠، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤/٤٦٣)، الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (١/٢٣٩)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٢٤/٣٦٨)، المزي، تهذيب الكمال، ط ١، (١٣/٢٨١)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٥/٣٣٢).

(١) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٢/٤٥٨).

(٢) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، ص ٧٢.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٦/١٠).

(٤) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، ص ١٥٩.

(٥) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٧/١٢٢).

(٦) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ط ١، ص ٢١٠.

(٧) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٣/٤٣).

المبحث الرابع: الترجيح

بناء على ما سبق من نقلٍ لأقوال أئمة النقد فإن الباحث رجح بأن عبد الحميد بن جعفر ثقة لما يلي:

- كادت أن تطبق أقوال أئمة النقد على توثيق عبد الحميد بن جعفر؛ فقد وثقه أحمد، وابن معين، ابن المديني، ويحيى بن سعيد القطان في رواية، ويعقوب بن سفيان، وابن شاهين، وابن حبان، والعجلي.
- ومن ضعفه اتكأ على أنه يرى القدر، أو نقلاً عمّن يقول بذلك. وقد سبق أن بيّن الباحث من أقوال الأئمة أن البدعة مع الصدق لا تؤثر؛ فقد قال فيه أبو حاتم: محله الصدق.
- ومن قال فيه "ليس فيه بأس" و "صالح" جاءت بمعنى "ثقة" فالأصل أن أقوال الأئمة تكمل بعضها بعضاً، وقد جاء من النقول ما يدل على ذلك.
- ومن قال فيه "محله الصدق" لا ينافي كونه ثقةً لأن السياق يدل عليه لجيئه جواباً على سؤال.
- وأما قول ابن حبان "كان يهمل أحياناً" فهو كذلك لا ينافي كونه ثقةً، فلا يوجد ما يمنع أن يخطئ الثقة.
- وقول النسائي "ليس بالقوي" لا يصمد أمام توثيق كبار أئمة النقد، وبيان سبب تضعيف عبد الحميد بن جعفر، فلعل النسائي ضعفه بسبب نفس السبب وهو القدر.

فكان على ذلك وضع الإمام الذهبي عبد الحميد بن جعفر في كتاب "ذكر أسماء من تكلم فيه وموثق"^(١) عين الصواب. والله تعالى أعلم.

(١) الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط ١، ص ١١٦.

١٨. عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق رمي بالقدر"^(١).

وقال في "الهدى": "ضعيف"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٥٧٠.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٧٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قول الحافظ ابن حجر في "الهدى" بأنه "ضعيف" يجعله في المرتبة الثامنة، بينما قوله في "التقريب" "صدوق" يجعله في المرتبة الرابعة. وهذا واضح بوجود اختلاف كبير في الحكم على الرواي بين الاحتجاج به وعدم الاحتجاج.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال يحيى بن معين: "ثقة"^(١). وقال: "صالح الحديث"^(٢). وقال: "وكان إسماعيل بن عُليّه يرضاه"^(٣). وقال: "ثقة صالح الحديث"^(٤). وقال: "ثقة ليس به بأس"^(٥). وقال عثمان بن سعيد الدارمي: "قلتُ ليحيى بن معين: عبد الرحمن بن إسحاق الذي يروي عن الزهري؟ فقال: صويلح"^(٦). وقال ابن المديني: "هو عندنا صالح وسط، وكان يحيى بن سعيد يضعفه"^(٧)، وقال أيضاً: "كان عبد الرحمن بن إسحاق يرى القدر، ولم يحمل عنه أهل المدينة، وكان يحيى حمل عنه، وكان يقال له عباد بن إسحاق"^(٨). وقال الإمام أحمد: "صالح الحديث"^(٩)، وقال أيضاً: "ليس به بأس فقلتُ -أي عبد الله- له: إن يحيى بن سعيد يقول: سألت عنه بالمدينة فلم يحمده فسكت"^(١٠)، وفي موضع آخر: "أما ما كتبنا من حديثه فقد حدث عن الزهري بأحاديث -قال المروزي: كأنه أراد تفرد بها -"^(١١). وقال الإمام أحمد أيضاً: "روى عن أبي الزناد أحاديث منكراً"^(١٢)، وفي "سؤالات أبي داود" قال: "ليس بذاك"^(٢)، وقال: "وكان يحيى لا يستمره"^(٣).

-
- (١) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط١، ص٣٢٠، ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط١، (٣ / ١٧١)، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٤ / ١٩٤).
 - (٢) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ط١، ص٤٤، ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط١، (٤ / ٣٣١).
 - (٣) ابن أبي خيثمة، تاريخ ابن أبي خيثمة، ط١، (١ / ٢٢١).
 - (٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٥ / ٢١٢)، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٤ / ١٩٤).
 - (٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٥ / ٤٩٠)، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٤ / ١٩٤).
 - (٦) ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٤ / ١٩٤).
 - (٧) ابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ط١، ص١١٢.
 - (٨) ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٤ / ١٩٧).
 - (٩) أحمد بن حنبل، العلل معرفة الرجال رواية عبد الله، (٢ / ٣٥٢)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٥ / ٢١٢).
 - (١٠) أحمد بن حنبل، العلل معرفة الرجال رواية عبد الله، (٢ / ٥٠١)، ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٤ / ١٩٥).
 - (١١) أحمد بن حنبل، العلل معرفة الرجال رواية المروزي، ص٥٠.

وقال ابن عدي: "وفي حديثه بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث كما قال ابن حنبل" (٤).

وقال أبو حاتم: "قدم البصرة يُكتب حديثه ولا يحتج به. وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي. وهو حسن الحديث، وليس بثبت ولا قوي، وهو أصلح من عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبة" (٥).

وقال البخاري: "ثقة" (٦). وقال: "ربما وهم" (٧) ثم ساق الحديث الذي وهم فيه. وقال أيضًا: "عبد الرحمن بن إسحاق ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه؛ وإن كان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض. وقال إسماعيل بن إبراهيم: سألت أهل المدينة عن عبد الرحمن فلم يحمد مع أنه لا يعرف بالمدينة له تلميذ إلا موسى الزمعي روى عنه أشياء في عدة منها اضطرابه" (٨). وقال يزيد بن زريع: "ما جاء من المدينة أحفظ منه" (٩).

وقال يعقوب بن شيبة: "صالح" (١٠).

وقال سفيان الثوري: "عبد الرحمن بن إسحاق كان قدريا، فنفاه أهل المدينة فجاءنا هاهنا مقتل الوليد فلم نجالس، وقالوا: إنه قد سمع الحديث" (١١). وقال يعقوب بن سفيان: "ليس به بأس" (١).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥/٢١٢).

(٢) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ط ١، ص ٢١٥.

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢/٣٢١)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٣٤/١٩٦).

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٥/٤٩٥)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٣٤/١٩٧).

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥/٢١٢).

(٦) الترمذي، العلل الكبير، ط ١، ص ١٧٨.

(٧) البخاري، التاريخ الكبير، د. ط، (٥/٢٥٨).

(٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٣٤/١٩٨).

(٩) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٦/٥٢١).

(١٠) المرجع السابق، (١٦/٥٢٣).

(١١) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢/٣٢١).

وقال ابن خزيمة: " لا بأس به أصله مديني انتقل إلى البصرة"^(٢). وقال: "صالح الحديث، مديني سكن واسط، ثم انتقل إلى البصرة"^(٣).

وقال أبو حامد بن الشرقي^(٤): "عبد الرحمن بن إسحاق هذا -يعني عباد الذي روى عنه إبراهيم بن طهمان- هو ثقة مأمون"^(٥).

وقال أبو عبيد الآجري: " سمعت أبا داود يقول: محمد بن إسحاق قدرني معتزلي، وعبد الرحمن بن إسحاق، قدرني، إلا أنه ثقة"^(٦).

وقا ابن سعد: " وعبد الرحمن بن إسحاق المديني أثبت منه في الحديث، وهو الذي روى عنه إسماعيل ابن علية والبصريون"^(٧).

وقال النسائي: " ليس به بأس، ولم يكن ليحيى القطان فيه رأي"^(٨).

وقال الدارقطني: "يرمى بالقدر، ضعيف الحديث"^(٩).

وذكره العقيلي في كتاب "الضعفاء"^(١٠).

وذكره ابن شاهين في الثقات^(١).

(١) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٣/ ٣٧٧)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (١٩٦ / ٣٤).

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (١٩٦ / ٣٤).

(٣) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ط ١، (١٠٣٣ / ٢).

(٤) الإمام العلامة الثقة حافظ خراسان أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري ابن الشرقي صاحب "الصحيح"، وتلميذ مسلم. سمع عبد الرحمن بن بشر، ومحمد بن يحيى، وأبا الأزهر، وأحمد بن يوسف السلمى، وقطن بن إبراهيم، ومحمد بن عقيل، وأحمد بن حفص. ذو تصانيف أخذ عنه أبو علي الحافظ، وأقرانه. توفي سنة ٣٢٥هـ. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (٣ / ٨٣٧). الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (٣٧ / ١٥)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ط ١، (٧ / ٢٤٧)، الزركلي، الأعلام، ط ١، (١ / ٢٠٦)، كحالة، معجم المؤلفين، د. ط، (٢ / ٩٢).

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (١٩٦ / ٣٤).

(٦) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٦ / ٥٢٤).

(٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٦ / ٣٦١).

(٨) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٦ / ٥٢٤).

(٩) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، مجلة الجامعة الإسلامية، ع ٦٠، (٢ / ١٦٢).

(١٠) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢ / ٣٢١).

وذكره العجلي في "الثقات" وقال: "يكتب حديثه وليس بالقوي" (٢).
ووثقه ابن حبان وقال: "متقن جدًا" (٣).

-
- (١) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط١، ص ١٤٤
(٢) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، ص ٢٨٧، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٤ / ١٩٨).
(٣) ابن حبان، الثقات، ط١، (٧ / ٨٦).

المبحث الرابع: الترجيح

إن ظاهر أقوال الأئمة تدل على وجود اختلاف كبير في عبد الرحمن بن إسحاق المدني ولكي يتوصل الناظر إلى ترجيح حكم عام نلخص ما يلي:

- أكثر أئمة النقد جعلوه في دائرة التعديل بين موثق، وقائلٍ صالح الحديث، ولا بأس به وحسن الحديث. فهذه المصطلحات في استعمالات الأئمة بعضها يفسر بعضاً. فابن معين مثلاً قال مرة: ثقة، وأخرى: صالح الحديث، وأخرى: لا بأس به، وصويلح ما يدل على أنه يقصد درجة من درجات التوثيق، لكنّها أقل بقليل من الثقة بالمقارنة مع الثقات الأثبات.
- وممن وثقه كذلك البخاري مع شيء من التحفظ حيث قال: ربما وهم، ومرة مقارب الحديث. وهذا كذلك بالمقارنة؛ فللأئمة ميزان للمقارنة بين الرواة بين بعضهم البعض. ولقد أشار كذلك إلى هذا التحفظ الإمام أحمد، وابن عدي، وأبو حاتم، وهو تحفظ مفسر بأن له أحاديث منكورة؛ فكأنّ تفرد لا يُحتمل.
- بينما ضعفه جملة الدارقطني و يحيى بن سعيد لكنّه تضعيف مردود لقوة أقوال الأئمة المفسرة لأحوال هذا الرواي.
- أن بعض الأئمة ترك الاحتجاج به وضعفه بسبب رميه للقدر ونفي أهل المدينة له وهذا كذلك محجوج لما سبق بيانه من أنّ البدعة مع وجود الصدق لا تؤثر.

والذي يُطمأنّ إليه من خلال عرض هذه الأقوال، والجمع بينها، ومناقشتها أنّ عبد الرحمن بن إسحاق صدوق؛ وذلك لأن من كان هكذا حاله من النكارة عند التفرد فإنّ رتبته لا بد أن تكون أقل من رتبة الثقات هذا من جهة، ومع وجود من يحتج به فإنه كذلك أعلى من الضعفاء من جهة أخرى؛ ليكون في مرتبة وسط. وأمّا رميه بالقدر فالعبرة في هذا المقام بصدق اللسان كما سبق بيانه. والله تعالى أعلم.

١٩. عبد الكرم بن أى المءارق البصرى

المبءء الأول: بىان أقوال المءافظ فى ءءابىه "ءءقرىب" و"المءدى"

قال فى "ءءقرىب": "ضعىف" (١).

وقال فى "المءدى": "مءءوك عنء أءمة المءءء" (٢).

(١) ابن ءءر، ءقرىب ءءهءىب، ط٢، ص٦١٩.

(٢) ابن ءءر، هءى السارى، د.ط، ص٤٢١.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله متروك عند أئمة الحديث فيه إشارة إلى اعتماد مجمل أقوالهم مما يجعله حبيس المرتبة العاشرة، بينما قوله في "التقريب" ضعيف فتوافق المرتبة الثامنة. وهذا فرق كبير في درجة الاحتجاج بالراوي؛ فالضعيف قد تقبل مروياته إذا جاءت مستقيمة وفق أحاديث الثقات، في حين أن المتروك فلا يُنظر إلى مروياته البتّة.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن معين: "ليس حديثه بشيء"^(١). وقال: "ليس بشيء"^(٢). وقال: "بصري ضعيف الحديث"^(٣). وقال أيضا: "وكل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة إلا عبد الكريم البصري أبو أمية"^(٤).

وضَعَفَه الإمام أحمد، وقال أن ابن عيينة كان يستضعفه^(٥)، وقال: "ليس هو بشيء، شبه المتروك"^(٦)، وقال أيضًا: "كان يدعو إلى الإرجاء"^(٧). قال الباحث: والإرجاء ليس سبب التضعيف عند الإمام أحمد.

وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"^(٨).

وقال أبو زرعة: "لين"^(٩).

وقال عمرو بن علي: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن عبد الكريم المعلم"^(١٠).

وقال السعدي^(١١): "غير ثقة"^(١٢).

وقال عبد الرزاق: "أخبرنا معمر قال: ما رأيت أيوب اغتاب أحدا قط إلا عبد الكريم، فإنه

ذكره فقال: رحمه الله، كان غير ثقة، لقد سألتني عن حديث لعكرمة ثم قال: سمعته من عكرمة"^(١).

(١) ابن معين، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان، د.ط، ص ٨٣.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، د.ط، ص ١٨٦، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣٨ / ٧).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٦٠ / ٦).

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣٨ / ٧).

(٥) أحمد ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (١ / ٤٠١، ٤١٢).

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٦٠ / ٦).

(٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣٩ / ٧).

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٦٠ / ٦).

(٩) المرجع السابق، (٦٠ / ٦).

(١٠) المرجع السابق، (٥٩ / ٦).

(١١) هو إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ستأتي دراسته في ترجمة رقم (٢٩).

(١٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣٩ / ٧).

وأُسند عبد الله بن أحمد إلى معمر أنه قال: "سألني حماد عن فقهاءنا فذكرتهم فقال: قد تركت أفقهم، يعني عبد الكريم أبا أمية، قال أبي -أي الإمام أحمد-: كان يوافقه على الإرجاء"^(٢).
وأُسند ابن عدي إلى معمر أنه قال: "سمعت أيوب يقول لعبد الكريم أبي أمية: والله إنه لغير ثقة"^(٣). وقال أيوب مرة أخرى: "لا تأخذن عن عبد الكريم أبي أمية فإنه ليس بثقة"^(٤).
وقال الجوزجاني: "غير ثقة"^(٥)، وكذا ابن حزم في المحلى^(٦).
وقال الترمذي: "ضعيف عند أهل الحديث"^(٧).
ووضعه ابن شاهين في "الضعفاء"^(٨).
وقال الدارقطني: "ولا نعلم مالكا روى عن أحد يترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية البصري"^(٩). وقال: "وقد حُفظ عن أيوب، أنه قال -مع قلة كلامه رضي الله عنه-: عبد الكريم كان غير ثقة"^(١٠)، وذكره في "الضعفاء والمتروكون"^(١١)، وقال عنه "متروك"^(١٢)، وكذا النسائي^(١٣).
وقال ابن حبان: "كثير الوهم فاحش الخطأ فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به"^(١٤).

-
- (١) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٦٢ / ٣)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥٩ / ٦).
(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٦٢ / ٣).
(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣٧ / ٧).
(٤) المرجع السابق، (٣٧ / ٧).
(٥) الجوزجاني، الشجرة في أحوال الرجال، ط ١، ص ١٦١.
(٦) ابن حزم، المحلى، (١ / ٢٤٤).
(٧) الترمذي، سنن الترمذي، ط ٢، (١٧ / ١).
(٨) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ط ١، ص ١٣٤.
(٩) الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني، ط ١، ص ٢٨٧.
(١٠) الدارقطني، علل الدارقطني، ط ١، (١٠ / ١٠).
(١١) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، مجلة الجامعة الإسلامية، ع ٦٠، (١٦٣ / ٢).
(١٢) الدارقطني، سنن الدارقطني، ط ١، (٣٠٠ / ١).
(١٣) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، ص ٧٢.
(١٤) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١١٤ / ٢).

وقال الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"^(١).
وقال ابن عبد البر: "بصري ضعيف متروك مجتمع على ضعفه"^(٢).
وضعفه البغوي^(٣)، والخليلي^(٤).

-
- (١) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢٩٣ / ٨).
(٢) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢٩٣ / ٨).
(٣) البغوي، معجم الصحابة، ط ١، (٣١٨ / ١).
(٤) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (٢١٤ / ١).

المبحث الرابع: الترجيح

من أقوال الأئمة نلخص إلى ما يلي:

- إجماع الأئمة على عدم الاحتجاج به، بل أكثرهم على الترك، قال الباجي بعد نقل أقوال الإمام أحمد وأيوب وأبي زرعة وابن معين مسندةً: "وهذا الذي قالوه فيه صحيح لا خلاف فيه بين أهل الحديث"^(١).
- ضُعِفُ من احتج له بأنه من رجال الصحيحين، فقد قال الحافظ الإشبيلي^(٢): "بين مسلم جرحه في صدر كتابه، وأما البخاري فلم ينبه من أمره على شيء فدل أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في "التاريخ": كل من لم أبين فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل"^(٣). وقال مغلطاي: "وأما توهم ابن طاهر في "رجال الصحيحين" أن الشيخين رويًا له فغير جيد إنما هو عبد الكريم الجزري، والذي لعبد الكريم أبي أمية في "الصحيح" غير ما ذكره في "صلاة الليل": وزاد عبد الكريم أبو أمية ومسلم في المتابعات. قال المنذري: وقول من قال روى له في المتابعات ليس كذلك، فإن مُسلمًا صرح في ذلك الذي في المتابعات أنه الجزري، وليس له في مسلم إلا ما ذكر عن أيوب فيه في "مقدمة" كتابه بأنه غير ثقة. فينظر في قوله: روى له مسلم في المتابعات"^(٤).
- من قال عنه "غير ثقة" فيقصد بذلك التوثيق التي يقابل الضعف، أي أنه كان ضعيفًا. وعلى ذلك ولقوة ما ذهب إليه أئمة النقد من الإجماع على ضعفه، ولا يوجد من وثقه أو اعتبر بحديثه على أقل الأحوال؛ فإنّ الراجح في نظر الباحث بأن عبد الكريم بن أبي المخارق أقل ما

(١) الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط ١، (٢/ ٩١٨).

(٢) الأستاذ الحافظ، الجود الحجة أبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن سليمان بن يربوع الشنتري، ثم الإشبيلي، نزيل قرطبة. من مصنفاته: "الإقليد في بيان الأسانيد"، و"تاج الحلية وسراج البغية في معرفة أسانيد الموطأ"، و"البيان عما في كتاب أبي نصر الكلاباذي من النقصان"، وكتاب "المنهاج في رجال مسلم". توفي: سنة ٥٢٢هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (١٩/ ٥٧٨)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (١١/ ٣٧٩)، كحالة، معجم المؤلفين، د. ط، (٦/ ٢٤).

(٣) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٨/ ٢٦٥).

(٤) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٨/ ٢٩٣).

يقال فيه بأنه متروك الحديث وهي توافق المرتبة العاشرة لدى الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى. والله تعالى أعلم.

الفصل الثاني: من قال فيه "مختلف فيه" أو "فيه مقال"

- المبحث الأول: بيان أقوال الحفاظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعبرين في الراوي.
- المبحث الرابع: الترجيح.

٢٠. أسامة بن زيد الليثي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوقٌ يَهم" (١).

وقال في "الهدى": "مختلفٌ فيه" (٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١٢٤.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٦.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قول الحافظ في التقريب "صدوق يهم" يجعله في المرتبة الخامسة بينما قوله "مختلف فيه" ففي مرتبة أقرب ما تكون إلى التوقف في حال الراوي. وهذا واضح في وجود اختلاف بين العبارتين، فليس في قوله "مختلف فيه" أي تحديد لمرتبة من مراتب الجرح أو التعديل.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن معين: "مديني صالح ليس بذاك"^(١)، وقال: "ثقة صالح"^(٢)، وقال: "ليس به بأس"^(٣). وقال أيضاً: "ثقة"^(٤) حجة^(٥)، وقال: "كان يحيى بن سعيد القطان يضعفه من أجل أنه حدث عن عطاء، عن جابر، قال: "عرفة كلها موقف"، وهو ضعف الحديث"^(٦).
وترك أحاديثه يحيى بن سعيد القطان^(٧). وقال عمر بن شبة^(٨): "حدثنا أبو بكر بن خلد قال: قلت ليحيى بن سعيد إن ابن داود حدثنا عن أسامة بن زيد بكذا، فقال: لا أحدث عن أسامة بن زيد بشيء أبداً. قال أبو زيد: وقد كان حدثنا عنه قبل ذلك"^(٩).
وقال ابن المديني: "ذاك كان عندنا ثقة"^(١٠).

-
- (١) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي كريا يحيى بن معين، ط١، ص٤٠٢.
 - (٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٧٧/٢).
 - (٣) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، د.ط، ص٦٦، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٧٧/٢).
 - (٤) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط١، (٣/١٥٧، ١٧٤، ٣٤٢).
 - (٥) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (٢/٣٥٠).
 - (٦) ابن أبي خيثمة، تاريخ ابن أبي خيثمة، ط١، (٢/٣٣٢).
 - (٧) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/١٧).
 - (٨) أبو زيد عمر بن شبة بن عبدة بن زيد النميري البصري النحوي. روى عن محمد بن جعفر غندر، وعبد الوهاب الثقفي، ومحمد بن أبي عدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم. وروى عنه ابن ماجه، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو شعيب الحراني، وأبو قاسم البغوي، وغيرهم. كان ثقة عالماً بالسير وأيام الناس، وله تصانيف كثيرة منها: "كتاب الكتاب"، و"النسب"، و"أخبار بني نمير"، و"أخبار المدينة" جزء منه، و"تاريخ البصرة"، و"جمهرة أشعار العرب". توفي سنة ٢٦٢هـ.
ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٦/١١٦)، الخطيب، تاريخ بغداد، ط١، (١٣/٤٥)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط١، (٦/٣٧٦)، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (٢١/٣٨٩)، الزركلي، الأعلام، ط١٥، (٥/٤٧)، كحالة، معجم المؤلفين، د.ط، (٧/٢٨٦).
 - (٩) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/١٨).
 - (١٠) ابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ط١، ص٩٨.

وقال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله: " هو دونه وحرك يده"^(١). وتوضحه رواية المروزي:
قال: " سألته عن أسامة بن زيد، قال: الليثي أقوى من ذا، يريد ابن زيد بن أسلم"^(٢)، وفي سؤالات
أبي داود أنه تركه بآخره^(٣).

وقال الإمام أحمد: " روى عن نافع أحاديث منكرة"^(٤).

وقال عبد الله بن أحمد: "قلت لأبي: إنَّ أسامة حسن الحديث؟ قال: إن تدبرت حديثه
فستعرف النكرة فيها"^(٥)، ثم ذكر حديثا فقال عقبه: " تركه يحيى بآخرة لهذا الحديث"^(٦)، وقال في
موضع آخر: " انظر في حديثه يتبين لك اضطراب حديثه"^(٧).

وقال أبو حاتم: " أسامة بن زيد الليثي يكتب حديثه ولا يحتج به"^(٨).

وقال يعقوب بن سفيان: "وأما أسامة بن زيد الليثي فقد تكلم فيه يحيى القطان، وأمسك عن
حديثه، وهو عند أهل المدينة وأصحابنا ثقة مأمون"^(٩). وفي موضع آخر: "ثقة مديني"^(١٠).
وقال البخاري: " هو ممن يُحْتَمَل"^(١١). وقال العجلي: "ثقة"^(١٢).

وقال ابن عدي: " يروي عنه الثوري وجماعة من الثقات، ويروي عنه بن وهب بنسخة صالحة،
رواه عن ابن وهب حرمله، وهارون بن سعيد، والربيع بن سليمان، وابن أخي بن وهب، عن عمه

-
- (١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٣٥ / ٢).
 - (٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي، ط ١، ص ١١٢ .
 - (٣) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، ط ١، ص ٢١٧ .
 - (٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١٧ / ١).
 - (٥) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١٧ / ١).
 - (٦) المرجع السابق، (١٨ / ١).
 - (٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٧٦ / ٢).
 - (٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢٨٥ / ٢).
 - (٩) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٤٣ / ٣).
 - (١٠) المرجع السابق، (٢٣٤ / ٣).
 - (١١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٧٧ / ٢).
 - (١٢) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ٦٠ .

والباقون من أصحاب ابن وهب ليس عندهم إلا الحديث بعد الحديث، وهو حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به.

فحدثنا بالنسخة عن هارون بن سعيد العباس بن محمد بن العباس وحدثناه عن الربيع، وابن أخي بن وهب محمد بن هارون البرقي وأسامة بن زيد كما قال يحيى بن معين ليس بحديثه، ولا برواياته بأس، وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم بكثير^(١).

وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث يستضعف"^(٢).

وقال أبو داود: "صالح، إلا أن يحيى أمسك عنه بأخرة"^(٣).

وقال النسائي: "أسامة بن زيد روى عنه الثوري، ليس بالقوي"^(٤).

وقال الدارقطني: "كان يحيى بن سعيد حدث عنه ثم تركه، وقال: إنه حدث عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "منى كلها منحرة"، فقال يحيى: اشهدوا أنني قد تركت حديثه. زاد حمزة السهمي في "سؤالات الدارقطني" قلت: فمن أجل هذا احتج به مسلم، وتركه البخاري"^(٥).

قال ابن حبان: "يخطيء؛ كان يحيى القطان يسكت عنه"^(٦). وقال: "وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب"^(٧).

وذكره ابن شاهين في الثقات^(٨).

وقال ابن خلفون: "هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين، وهو حجة في بعض شيوخه، وضعيف في بعضهم، ومن تدبر حديثه عرف ذلك"^(٩).

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢/٧٧).

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، ط ٢، ص ٣٩٨.

(٣) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢/٥٨).

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢/٧٧).

(٥) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢/٥٧).

(٦) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٦/٧٤).

(٧) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢/٥٧).

(٨) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، (ص ٣٨).

وقال ابن حزم: "وأما نحن فلا نحتج بأسامة بن زيد الليثي، ولا نراه حجة لنا ولا علينا"^(٢).

(١) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، (٢ / ٦٠).

(٢) ابن حزم، المحلى، (٤ / ٤٠٥).

المبحث الرابع: الترجيح

من كلام الأئمة واختلاف أقوالهم يظهر وجود اختلاف في تحديد حال الراوي أسامة بن زيد الليثي، وهذا كذلك ملاحظ في صنيع أئمة الحديث من بعد كبار أئمة النقد الأوائل، فقد قال ابن القطان الفاسي: "مختلف فيه"^(١)، وقال أبو العرب: "اختلفوا فيه، وقيل: ثقة، وقيل: غير ثقة"^(٢)، وأما الذهبي فجعله في "فيمن تكلم فيه وهو موثق"، وقال: "الظاهر أنه ثقة"^(٣).

ويلخص الباحث صنيع الأئمة من خلال أقوالهم المنقولة ما يلي:

- تعارضت أقوال ابن معين فتارة احتج به، وتارة أخرى قال عنه ليس بذلك.
- وضعه في مصاف الثقات بمجرد وجوده في صحيح مسلم ليس سديداً، فالإمام مسلم لم يخرج له في أصوله، بل أخرج له في شواهده، قال ابن القطان: "وأخرج له مسلم مستشهداً به غير محتج"^(٤). ثم إن الإمامين البخاري ومسلما ينتقيان من أحاديث الضعفاء والمتكلم فيهم انتقاء شديداً.
- أن الإمام أحمد ذكر وجود اضطراب ونكارة في حديث أسامة بن زيد الليثي؛ يعني هذا: أنه لا يُحتج به عند التفرّد، أو مخالفة الأقوى منه. ولعل هذا هو مقصود ابن حبان حينما قال عنه أنه يخطئ، ولذلك رجح ابن عدي حُسن حديثه.
- وبعضهم كأبي حاتم وضعه في الاعتبار دون الاحتجاج به. وفي سياق معرفة معنى "عدم الاحتجاج به" قال ابن أبي حاتم: "قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون فيخذّثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت"^(٥).

(١) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ط ١، (٣/ ٢٧).

(٢) مغطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢/ ٥٨).

(٣) الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط ١، ص ٤١.

(٤) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ط ١، (٤/ ٨٤)، انظر: مغطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢/ ٥٨).

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢/ ١٣٣).

- وأما البخاري فقد قال "هو ممن يحتمل"، وهي عبارة يقولها الأئمة في مقابلة التفرد، والمخالفة من الراوي. أي أنه ممن يحتمل تفرد، ومخالفته إذا جاءت مستقيمة وفق أحاديث الثقات، وهي إشارة توثيق لا تضعيف لأنها لا تقال لمن كان سيء الحفظ.
- توثيق ابن معين له (في رواية)، والمديني، والعجلي، وابن خلفون، ويعقوب بن سفيان، بل قال هو عند أهل المدينة "ثقة"، والعجلي، وابن شاهين، مع قول الإمام أحمد "إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها" فيه إشارة إلى أنه لأسامة بن زيد الليثي أحاديث حسنة مما لا يمنع من أن يكون ثقة يخطئ، فمن المعلوم أن الخطأ جارٍ على الثقة، وعلى الضعيف على حدّ السواء. وعلى ذلك يحمل كلام من لم يقوه من الأئمة؛ فمن ضعفه نظر إلى أخطائه من غير الالتفات إلى ما اشتهر به من العدالة والتوثيق وإلا لما قال فيه إمام الصنعة البخاري بأنه ممن يُحتمل.
- تَرَكُ يحيى بن سعيد القطان لأحاديث أسامة الليثي كان بسبب حديثٍ معيّن لا من حيثُ الجملة، وأما سكوته عنه فلا يمكن أن يُؤخذ على أنه دليلٌ تضعيف، بل ربما أقرب ما يكون إلى التعديل؛ فالسكوت قد يُبقى الراوي على الأصل الذي عُرف به. والأصل هنا في أسامة الليثي أنه ثقة، وثقه أهل المدينة. ثم ها هنا سؤال: لو أن أسامة بن زيد لم يخطئ في ذلك الحديث الذي أنكره عليه يحيى القطان فهل سيحتج به؟ ولاسيما أنّ أسامة الليثي من المكثرين في الحديث، روى عن الكثير من الثقات، وروى عنه أيضاً الكثير منهم.
- قول ابن خلفون في نظر الباحث كان الأقرب إلى تمييز حال أسامة الليثي حيثُ أبقاه على أصل ثقته مع وجود ضعفٍ في بعض شيوخه، وحجيته في آخرين.
- وأما قول ابن حزم فلا عبرة به؛ فابن حزم مشهور بتضعيف الثقات، وتجهيل المعروفين.

وبناء على ذلك فإن الباحث يرجح بأن أسامة بن زيد الليثي ثقة له أو هام؛ وعبارة "له أو هام" جاءت احترازاً من أحاديثه المنكرة التي يخطئ فيها مع كثرة أحاديثه. ومثل هذا الترجيح يجعله في الرتبة الثالثة عند الحافظ ابن حجر، بل حرّى بهذا الحكم أن يكون في رتبة وسط بين الثالثة والرابعة مثل ما فرّق الحافظ بين مرتبة الصدوق والصدوق الذي يخطئ حيث جعل لكل رتبة مستقلة. والله تعالى أعلم.

٢١. بشر بن ثابت البصري البزار

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق"^(١).

وقال في "الهدى": "مختلف" فيه"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١٦٨.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٦.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قول الحافظ في التقريب "صدوق" يجعله في المرتبة الرابعة، بينما قوله "مختلف فيه" فهي مرتبة أقرب إلى التوقف في حال الراوي. وهذا واضح في وجود اختلاف بين العبارتين، فليس في قوله "مختلف فيه" أي تحديد لمرتبة من مراتب الجرح أو التعديل.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال أبو حاتم: "مجهول"^(١).

وقال الدارقطني: "ليس به بأس استغنى عنه مسلم بغيره، وليس بالأثبات من أصحاب
شعبة"^(٢).

وقال بشر بن آدم^(٣): "ثقة"^(٤).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٥)، وابن خلفون كذلك^(٦)، وابن الجوزي في "الضعفاء
والمتركون"^(٧).

(١) ابن أبي حاتم، المرح والتعديل، ط ١، (٢ / ٣٥٢).

(٢) الدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني، ط ١، ص ١٩١.

(٣) أبو عبد الله الضرير، سمع حماد بن سلمة، وأبا عوانة، وعبد العزيز بن المختار، وعبثر بن القاسم، وإسماعيل بن جعفر، وإبراهيم بن سعد، وصالح بن موسى الطلحي، وحبان بن علي، وعلي بن مسهر، وشريك بن عبد الله. روى عنه: إسحاق بن راهويه، والعباس بن أبي طالب، وعباس بن محمد الدوري، ومحمد بن أبي العوام الرياحي، وحامد بن سهل الثغري، وإبراهيم بن إسحاق الحرابي. قال أبو حاتم عنه: "صدوق". توفي سنة ٢٢٨ هـ. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٧ / ٣٥٦). الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٧ / ٥٣٠)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٤ / ٩٣)، ابن أبي حاتم، المرح والتعديل، ط ١، (٢ / ٣٥١).

(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٤ / ٩٨)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ١، (٥ / ٢٨١).

(٥) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٨ / ١٤١).

(٦) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢ / ٣٩١).

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتركون، ط ١، (١ / ١٤١).

المبحث الرابع: الترجيح

وعلى ما تقدم من أقوال الأئمة لاحظ الباحث ما يلي:

- وجود اختلاف في بيان حال الراوي عند الأوائل ظهر أثره عند المتأخرين، فالذهبي مثلاً مرة قال عنه: "مجهول"^(١) وأخرى: "صدوق"^(٢).
- تجهيل بشر بن ثابت من قبل أبي حاتم ليس عيناً بل حالاً لأنه روى عن جمع، وروى عنه جمع آخر. وأما ابن الجوزي فاكتفى بنقل قول أبي حاتم.
- توثيق بعض الأئمة له دلالة على أنه معروف عندهم، ويزده ذلك تعليق الإمام البخاري له في "صحيحه".

وعلى ذلك ومع ضعف من ذهب إلى جهالته، وعدم وجود من ضعفه، أو من وضعه في مصاف الثقات من الأئمة النقاد فإنّ الباحث يرجح بأن بشر بن ثابت صدوق وهو قول الدارقطني. وهذا الحكم يوافق المرتبة الرابعة عند الحافظ ابن حجر. والله تعالى أعلم.

(١) الذهبي، المغني في الضعفاء، د.ط، (١/ ١٦٥)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، ط ٢، ص ٤٨.

(٢) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط ١، ص ٢٦٧.

٢٢. بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوقٌ كثير التدليس عن الضعفاء"^(١).

وقال في "الهدى": "مختلفٌ فيه"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١٧٤.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٦.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

سبق بيان موضع الخلاف في الترجمة رقم ٢١ إلا أنه زاد هنا في "التقريب" التدليس وهذا ظاهر بوجود اختلاف بين العبارتين .

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الإمام أحمد: "بقية إذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه، وإذا حدث بقية عن المعروفين، مثل بجير بن سعد وغيره قبل"^(١). وقال: "وما روى بقية عن بجير وصفوان والثقات يُكتب، وما روى عن المجهولين لا يكتب"^(٢).

وقال: "توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من أين أتى"^(٣).

وقال وكيع: "ما سمعت أحداً أجراً على أن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للحديث من بقية"^(٤).

وقال عبد الله بن المبارك: "بقية بن الوليد صدوق اللهجة، كان يأخذ عن من أقبل وأدبر"^(٥). وقال: "أعياني بقية كان يكنى الأسامي، ويُسمي الكُنَى: حدَّثني أبو سعيد الوحاظي. إنما هو عبد القدوس"^(٦).

وقال عبد الله بن أحمد: "قلتُ لأبي: أيما أحب إليك ضمرة أو بقية؟ قال: لا! ضمرة أحب إلينا، بقية ما كان يبالي عن من حدث"^(٧).

وذكره ابن أبي حاتم في المراسيل^(٨). وقال أبو حاتم: "وكان بقية يدلّس"^(٩). وفي موضع آخر قال في كلامٍ عن علّة حديث: "هذا الحديث له علة قل من يفهمها؛ روى هذا الحديث عبيد الله بن

(١) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/١٦٢).

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٢/٢٦٢).

(٣) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط١، (١/٢٠٠).

(٤) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/١٦٢).

(٥) المرجع السابق، (١/١٦٢).

(٦) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط٢، (٢/٤٢٤).

(٧) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/١٦٢).

(٨) ابن أبي حاتم، المراسيل، ط١، ص ١٩.

(٩) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط١، (٥/١٤٥).

عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعبيدالله بن عمرو كنيته: أبو وهب، وهو أسدي؛ فكأن بقية بن الوليد كنى عبيدالله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد؛ لكيلا يفطن به، حتى إذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا^(١).

وقال أبو حاتم: " يكتب حديث بقية ولا يحتج به"^(٢)، وفصل في أمره قائلاً: " لم ينسبه أبو عبد الله رحمه الله، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رويت عنه عن أقوام ثقاتٍ فأنكرها. ولعمري إنه موضع الإنكار وفي دون هذا ما يسقط عدالة الإنسان في الحديث. ولقد دخلتُ حمص وأكثر همي شأن بقية فتنبت حديثه، وكتبتُ النسخ على الوجه، وتبعت ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه، فرأيتُه ثقة مأموناً ولكنه كان مدلساً.

سمع من عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة، ثم سمع عن أقوام كذابين ضعفاء متروكين عن عبيد الله بن عمر وشعبة ومالك مثل المجاشع بن عمرو والسري بن عبد الحميد وعمر بن موسى الميثمي وأشباههم، وأقوامٌ لا يُعرفون إلا بالكنى فروى عن أولئك الثقات الذين رأهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء، وكان يقول: قال عبيد الله بن عمر عن نافع، وقال مالك عن نافع كذا؛ فحملوا عن بقية عن عبيد الله، وبقية عن مالك، وأسقط الواهي بينهما، فالتزق الموضوع ببقية وتخلص الواضع من الوسط.

وإنما امتحن بقية بتلاميذ له كانوا يسقطون الضعفاء من حديثه، ويسوونه فالتزق ذلك كله به"^(٣). وقال: " هذا الذي أنكره سفيان وغيره من حديث بقية هو ما روى أولئك الضعفاء والكذابون والمجاهيل الذين لا يُعرفون"^(٤).

وقريباً من ذلك قال ابن المديني: "بقية صالح فيما روى عن أهل الشام، وأما حديثه عن عبيد الله بن عمر، وأهل الحجاز، والعراق، فضعفه فيها جداً"^(١).

(١) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط ١، (١ / ١١٥).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢ / ٤٣٥).

(٣) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (١ / ٢٠١).

(٤) المرجع السابق، (١ / ٢٠١).

وقال ابن معين: "إذا حدث عن ثقة فليس به بأس"^(٢). وفي رواية الدارمي قال: "ثقة"^(٣). وزاد: "وإذا كنى ولم يسم اسم الرجل فليس يساوي شيئاً"^(٤). وقال: "إذا روى عن الشاميين الثقات فأما إذا كنى فإنه ليس بشيء"^(٥).

وكان شعبة يبجله، ويقول لبقية: "لأسمع منك أحاديث لو لم أحفظها عنك لطرت"^(٦)، وقال له: "يا أبا يُحمّد! ما أحسن حديثك! ولكن ليس له أركان"^(٧).

وأما أبو زرعة فقال: "بقية أحب إلى من إسماعيل بن عياش، ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة"^(٨).

وقال أبو مسهر: "بقية أحاديثه ليست نقية فكن منها على تقية"^(٩).

وقال أبو إسحاق الفزاري: "إذا حدثك عنم تعرف وعمن لا تعرف فلا تكتب عنه"^(١٠).

وقال: "خذوا عن بقية ما حدث عن الثقات، ولا تأخذوا عن إسماعيل بن عياش ما حدث عن الثقات وغير الثقات"^(١١).

وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق ثقة، ويتقى حديثه عن مشيخته الذين لا يُعرفون، وله

أحاديث مناكير جدا"^(١٢). وقال أيضاً: "ثقة حسن الحديث إذا حدث حدث عن المعروفين، ويحدث

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، (٧/٦٢٣).

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ط١، (١/٧٩).

(٣) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، د.ط، ص ٧٩.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٢/٤٣٥).

(٥) ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط١، (١٠/٣٤٥).

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٢/٤٣٥)، انظر: ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط١، (١٠/٣٣٦).

(٧) ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط١، (١٠/٣٣٧).

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٢/٤٣٥).

(٩) المرجع السابق، (٢/٤٣٥).

(١٠) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، (٢/٢٤٠).

(١١) ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط١، (١٠/٣٤٠).

(١٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، (٧/٦٢٣).

عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء ويحيد عن أسمائهم إلى كناههم، وعن كناههم إلى أسمائهم، ويحدث عن من هو أصغر منه وحدث عن سويد بن سعيد الحدثاني^(١).

وقال الجوزجاني: "أمّا أبو يحمّد فرحمه الله وغفر له ما كان يبالي إذا وجد خرافة عن ما يأخذه، فأما حديثه عن الثقات فلا بأس به"^(٢).

وقال العجلي: "ثقة ما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء"^(٣).

وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة، إذا حدث عن ثقة فحديثه يقوم مقام الحجة، يُذكر بحفظٍ إلا أنه يشتهي الملح والطرائف من الحديث، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث، فيكني الضعيف المعروف بالاسم، ويسمي المعروف بالكنية باسمه"^(٤).

وقال ابن خلفون: "لم يُتكلّم فيه من قبل حفظه ولا مذهبه، إنّما تكلم فيه من قبل تدليسه وروايته عن المجهولين"^(٥).

وقال يعقوب بن سفيان: "قال أهل العلم: بقية إذا لم يسم الذي يروي عنه وكناه فلا يساوي حديثه شيئاً"^(٦).

وقال ابن سعد: "وكان ثقة في روايته عن الثقات، وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات"^(٧).
وقال النسائي: "إذا قال حدثني وحدثنا فلا بأس"^(٨)، وقال: "إن قال أخبرنا أو حدثنا؛ فهو ثقة، وإن قال: عن؛ فلا يؤخذ عنه، لا يدرى عن من أخذه"^(٩).

(١) ابن عساکر، تاريخ دمشق، ط ١، (١٠ / ٣٣٩).

(٢) المرجع السابق، (١٠ / ٣٤٧).

(٣) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ٨٣.

(٤) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٢ / ٤٢٤)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٧ / ٦٢٣).

(٥) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٣ / ٧).

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٧ / ٦٢٣).

(٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٧ / ٤٦٩).

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٧ / ٦٢٣).

(٩) المرجع السابق، (٧ / ٦٢٣).

وقال الدارقطني: "أخرج البخاري عن بقية بن الوليد وعن بهز بن حكيم اعتبارًا لأن بقية يحدث عن الضعفاء، وبهز متوسط"^(١). وقال: "يروى عن قوم متروكين"^(٢).

وقال ابن عدي بعدما ذكر أحاديث لبقية: "إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فرما وهم عليهم، وربما كان الوهم من الراوي عنه. وبقية صاحب حديث ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الكبار والصغار ويروي عنه الكبار من الناس؛ وهذا صورة بقية"^(٣).

وقال ابن خزيمة: " لا أحتج ببقية بن الوليد"^(٤).

وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: "اشتبه أمره على شيوخنا"^(٥) ، وابن شاهين في الثقات^(٦).

وقال الحاكم: "ثقة مأمون"^(٧).

وقال الخطيب: "في حديثه مناكير إلا أن أكثرها عن المجاهيل وكان صدوقاً"^(٨).

(١) السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، د.ط، ص ١٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٢/٢٧٦).

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (١٠/٣٤٩).

(٥) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط١، (١/٢٠٠).

(٦) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط١، ص ٤٩.

(٧) الحاكم، سؤالات السجزي للحاكم، ط١، ص ٩٣.

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، (٧/٦٢٣).

المبحث الرابع: الترجيح

قيد الباحث هذه الملاحظات من أقوال الأئمة:

- أن بقية بن الوليد من كبار الحفاظ المكثرين وكان شعبة يبجله.
- اتفاق الجميع على أنه ثقة في نفسه.
- وجود اختلاف ظاهر في توصيف حال بقية بن مخلد بين موثق ومضعف ومفصل. فحتى من جاء بعد أئمة النقد اختلفوا في الحكم عليه؛ فالذهبي وضعه في "ديوان الضعفاء" وقال: "ثقة في نفسه"^(١)، وجعله في "الثقات الذين تكلم فيهم"؛ وقال: "من وعاء العلم مختلف في الاحتجاج به"^(٢)، وكذلك قال الخليلي: "اختلفوا فيه"^(٣).
- اتفقوا على أنه كان لا يميز عمن يأخذ الحديث، فروى عن ضعفاء ومجهولين وكذابين.
- ثبت عنه التدليس وهو قول أبي حاتم وغيره. وقد ذكر أبو حاتم قصة تتبعه لحديث بقية وكيف صار مدلسًا إلى أن أفسد حديثه الضعفاء والمتروكون. فلذلك قال بعضهم بأنه لا يؤخذ منه إذا كنى وإن كان من الشاميين. وقد قال النسائي بأن حديثه يقبل إذا قال أخبرنا وحدثنا.
- أما قول أبي مسهر بأن تكون على تقية من أحاديث بقية فمعناه فحص أحاديثه وفق ما قرره أئمة الشأن.
- قرر بعض الأئمة كأحمد، وابن المديني، وابن معين، وأبي زرعة، ويعقوب بن شيبة وغيرهم أنه ثقة في الثقات، ولا يكتب حديثه إذا روى عن غير الثقات. وبعضهم ذهب إلى أنه في الشاميين ثبت، وفي غير الشاميين فالأمر متفاوت كابن عدي، ومع ذلك كله فإن العهدة ليست عليه. بمعنى أن الأمر راجع إلى ما فصله أبو حاتم في قصة تتبعه لأحاديث بقية.
- وعلى ذلك: فمن قال عنه ثقة مطلقًا فيقصد ثقة في نفسه مع لزوم الاعتناء بما فصله الأئمة، أي تحمل مجمل أقوالهم على مفصلها.

(١) الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من الجهولين وثقات فيهم لين، ط ٢، ص ٦.

(٢) الذهبي، ذكر أسماء من تلکم فيه وهو موثق، ط ١، ص ٥٤.

(٣) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (١/٢٦٦).

● ومن ترك الاحتجاج به فهذا قد يكون من باب الاحتياط، فقد احتج بأحاديثه بعض الأئمة كالإمام مسلم والبخاري -متابعة- وغيره.

وبناء على ذلك فإن الباحث يرجح في نظره بأن بقية بن الوليد -والله أعلم- ثقة حافظ زُمي بالتدليس وهي المرتبة الثالثة عند الحافظ ابن حجر. وتم ترجيح ذلك للأسباب التالية:

● وجود الخلاف دليل على أن المسألة اجتهادية فمن ضعفه، أو ترك الاحتجاج به فيحسب ما ظهر له من الأدلة وكيفية الجمع بينها، ومن توقف فيه فكذلك. فلا حرج إذاً على من وثقه بالتفصيل الذي ذهب إليه الأئمة.

● رواياته عن الثقات حجة.

● تفصيل أبي حاتم في قصة تتبعه لأحاديث بقية وضعت النقاط على الحروف الغامضة. فتدليسه، وفساد حديثه وقع من بعض تلامذته الذين كانوا يسقطون الضعفاء والمتروكين من الإسناد. لذلك قال عنه أنه ثقة مأمون، فهذه شهادة من خبير لا يمكن أن تترجح إلا بأدلة مثلها أو أقوى منها.

● أن كل من رماه بالتدليس أو النكارة يحمل على ما فصله أبو حاتم.

ويبقى أن يشير الباحث إلى ترجيح صاحبي "التحرير" بأن بقية بن الوليد "ضعيف"^(١)، وأنّ الحجة الوحيدة التي ساقها أنه كان يدلّس تدليس التسوية، وأن هذا الفعل مسقط للعدالة لقول الذهبي: "قال الحافظ أبو الحسن بن القطان: بقية يدلّس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح، مفسد لعدالته، قلتُ (أي: الذهبي): نعم، تيقناً أنه كان يفعله، وكذلك". قال الباحث: نعم كان يدلّس ولكن حقيقة تدليسه ظهرت من القصة التي ساقها أبو حاتم، وهو الذي قال عنه ثقة مأمون -هو- وغيره من أئمة الشأن، فهذا يدفع قول أنه كان يستبيح ذلك.

ثم إنه يوجد الكثير من الثقات من زُمو بالتدليس، فمع أن التدليس أخو الكذب إلا أن الأئمة لم يضعفوه. فكم من ثقة ضُعب حديثه، وكم من ضعيف صُحح حديثه، فهناك فرق بين الحكم على الراوي -وهو موضوع البحث- وبين الحكم على أحاديثه. فأن يُنزل من مرتبة الثقات إلى

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب ومعه تحرير التقريب، ط١، ص ١١٨.

مرتبة الضعف المطلق - مع وجود كل هذا التوثيق، وهذا التفصيل في التدليس - لا يقبله النقد العلمي المتزن. وما نقله الباحث من أقوال الأئمة والمناقشة في الترجيح كفيلة - في نظره - برّد هذا الحُكْم عن بقية بن الوليد. والله تعالى أعلم.

٢٣. خالد بن سلمة بن العاص المخزومي الكوفي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق رمي بالإرجاء وبالنصب"^(١).

وقال في "الهدى": "فيه مقال"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢٨٧.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٢٣.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في التقريب "صدوق" يجعله في المرتبة الرابعة، بينما في الهدي اكتفى بقوله "فيه مقال" وهي مرتبة مع أنها جملة من الحافظ إلا أنها أقرب للتجريح منها للتعديل، مما يدل على وجود اختلاف في الحكمين. وهذا ما سيوضحه الباحث في المبحث التالي.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الإمام أحمد: "ثقة"^(١).

وقال يحيى بن معين: "ثقة"^(٢).

وقال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه"^(٣).

وقال ابن المديني: "له نحو عشرة أحاديث"^(٤)، قال الباحث: فيه إشارة إلى قلة التحديث.

ووثقه علي ابن المديني، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، ويعقوب بن شيبة،

والنسائي^(٥)،

وضعه العقبلي وقال: "حدثنا محمد بن حميد قال: حدثنا جرير قال: كان خالد بن سلمة

الفأفأ رأسًا في المرجئة، وكان يبغض عليا"^(٦).

وقال ابن عدي: "وهو في عداد من يجمع حديثه وحديثه قليل، ولا أرى بروايته بأسًا"^(٧).

وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٨)، وابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكون"^(٩).

(١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٢ / ٤٨٢)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٣٣٥) .

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٣٣٥) .

(٣) المرجع السابق، (٣ / ٣٣٥) .

(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٨ / ٨٥) .

(٥) المرجع السابق، (٨ / ٨٥) .

(٦) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢ / ٥) .

(٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣ / ٤٤٥) .

(٨) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٤ / ٢٠٤) .

(٩) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١ / ٢٤٦) .

المبحث الرابع: الترجيح

من أقوال الأئمة تلخص ما يلي:

- جلهم على توثيقه كالإمام أحمد، وابن معين، والمديني، وابن عمار، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، وابن حبان.
- أنه قليل الحديث.
- رمية بالإرجاء والنصب لا يصح لأنها من رواية محمد بن حميد الرازي^(١) والأئمة على تضعيفه. وعلى فرض صحتها فهي لا تضره من حيث الرواية.
- وأما قول أبي حاتم "شيخ" فقد قال ابن القطان الفاسي عن ذلك: "قول أبي حاتم فيه: "شيخ" فليس بتعريف بشيء من حاله، إلا أنه مقل ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أخذت عنه"^(٢).
- وأما قول ابن عدي لا أرى برواياته بأسًا فلا ينافي التوثيق الذي ثبت بشهادة الأئمة.
- وأما وضع ابن الجوزي والعقيلي له في الضعفاء فلم يذكر سوى رمية بالإرجاء والنصب وهي تهمة - على فرض ثبوتها - لا تضر الراوي متى ثبت صدقه.

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح بأن خالد بن سلمة ثقة وهي توافق المرتبة الثالثة عند الحافظ ابن حجر. والله تعالى أعلم.

(١) أبو عبد الله محمد بن حميد بن حيان الرازي. روى عنه أحمد بن حنبل، وعبد الله بن أحمد، والباغندي وغيرهم. وروى عن القمي، وابن المبارك وآخرين. قال البخاري: "فيه نظر"، وآثم بالكذب من بعض أئمة النقد، وقال أبو علي النيسابوري: "قلْتُ لابن خزيمة: لو حدّث الأستاذ عن محمد بن حميد، فإنّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه. قال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه لما أثنى عليه أصلاً". توفي سنة ٢٤٨هـ. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٣ / ٦٠)، المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٩٧ / ٢٥)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٥ / ١٢٢١).

(٢) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ط ١، (٤ / ٦٢٧).

٢٤. الربيع بن صبيح البصري

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق سيء الحفظ"^(١).

وقال في "الهدى": "مختلف فيه"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٣٢٠.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قول الحافظ في التقريب "صدوق سيء الحفظ" يجعله في المرتبة الخامسة، بينما قوله "مختلف فيه" فهي مرتبة أقرب إلى التوقف في حال الراوي. وهذا واضح بوجود اختلافٍ في الحكم على الراوي.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن المديني: " صالح ليس بالقوي" (١).

وقال أحمد بن حنبل: " لا بأس به رجل صالح" (٢)، وفي رواية المروزي: "تُكَلِّم فيه بكلام لين" (٣).

وقال: "رجل صالح وليس عنده حديث يُحتاج إليه فيه" (٤)، وفي موضع آخر: "قال ليس له كثير شيء يشده. له أشياء يرويها عن عطاء والحسن مسائل وليس به بأس" (٥).
وقال أبو زرعة: "شيخ صالح صدوق" (٦).

وضعه يحيى بن معين (٧)، وفي موضع آخر قال: "ثقة" (٨)، وفي موضع آخر: "ليس به بأس" (٩). قال الباحث: هذا جلي بوجود اختلاف في أقوال ابن معين بين التضعيف والتوثيق.
وقال البخاري: "صدوق" (١٠)، وقال: "قال لي أبو الوليد الطيالسي: كان الربيع لا يدلس، وكان المبارك أشد تدليسًا منه" (١١). وقال أبو الوليد: " ما تكلم أحد في الربيع إلا والربيع فوَّقه" (١٢).

-
- (١) ابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ط ١، ص ٥٩.
(٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (١ / ٤١٢)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٤٦٥).
(٣) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي، ط ١، ص ٥٩.
(٤) المرجع السابق، ص ١٩٠.
(٥) المرجع السابق، ص ١٩٣.
(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٤٦٥).
(٧) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٣ / ١٠)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٤٦٥)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٣٨).
(٨) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ط ١، (١ / ٨٧)، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط ١، (٤ / ٨٣).
(٩) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، د. ط، ص ١١١.
(١٠) الترمذي، العلل الكبير، ط ١، ص ٣٩٣.
(١١) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢ / ٥٢).
(١٢) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٩ / ٩٢).

وقال البخاري أيضاً: "وكان يحيى لا يحدث عنه"^(١).
 وقال يعقوب بن شيبه: "رجل صالح صدوق ثقة، ضعيف جداً"^(٢). قال الباحث: الثقة
 والصلاح والصدق هنا في نفس الراوي، وأما الضعف ففي حديثه.
 وقال محمد بن المثنى^(٣): "ما سمعت يحيى حدث عن الربيع بن صبيح شيئاً قط، وكان عبد
 الرحمن يحدث عنه"^(٤).
 وقال عمرو بن علي الفلاس^(٥): "سمعت عفان يقول: أحاديث الربيع مقلوبة كلها"^(٦).
 وقال: "ليس بالقوي"^(٧).
 وقال ابن سعد: "وكان ضعيفاً في الحديث، وقد روى عنه الثوري، وأما عفان فتركه، فلم
 يحدث منه"^(٨).

-
- (١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٣٨ / ٤).
 (٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٩٣ / ٩).
 (٣) أبو موسى محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس الزمن العنزي من أهل البصرة، يروي عن غندر والبصريين. كان صاحب كتاب لا
 يحدث إلا من كتابه. فممن سمع منه محمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، ومسلم، وإسماعيل القاضي، ومحمد
 بن إسحاق الصغاني. وسمع أبا موسى محمد بن جعفر غندرا، ويحيى بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم. توفي سنة ٢٥٢ هـ.
 ابن حبان، الثقات، ط ١، (٩ / ١١١)، ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، ص ٢١٢، الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء
 الحديث، ط ١، (٢ / ٥١٦)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٤ / ٤٥٧)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال،
 ط ١، (٢٦ / ٣٥٩).
 (٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢ / ٥٢).
 (٥) أبو حفص عمرو بن علي الصيرفي البصري، روى عن يزيد بن زريع، وبشر بن المفضل، ومعتمر بن سليمان، وزيد بن الربيع
 وسلمة بن رفيع، وعفان وغيرهم. وممن روى عنه والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود السجستاني، وأبو عيسى الترمذي،
 وأبو عبد الرحمن النسوي. قال أبو حاتم عنه: "بصري صدوق"، وقال الدارقطني: "من الحفاظ الثقات". توفي سنة ٢٤٩ هـ. ابن أبي
 حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٦ / ٢٤٩)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (١٤ / ١١٧)، الذهبي، سير أعلام النبلاء،
 ط ٣، (١١ / ٤٧٠)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٢٢ / ١٦٤).
 (٦) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢ / ٥٢)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٤٦٥).
 (٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٤٦٥)، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١ / ٢٨١).
 (٨) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٧ / ٢٧٧).

وقال ابن عدي: "للربيع أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثًا منكرًا جدًّا، وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته" (١).

وذكره ابن شاهين مرة في الثقات (٢)، وأخرى في الضعفاء (٣).

وضعه الجوزجاني (٤)، والنسائي (٥).

وقال العجلي: "لا بأس به" (٦).

وقال الساجي: "ضعيف الحديث، أحسبه كان يهم، وكان صالحًا عابدًا" (٧).

وقال ابن حبان: "كان من عباد أهل البصرة وزهادهم، وكان يشبه بيته بالليل بيت النحل من كثرة التهجد إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهم فيما يروي كثيرًا حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما يوافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسًا" (٨).

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٤١).

(٢) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، ص ٨٥.

(٣) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ط ١، ص ١٨٠.

(٤) الجوزجاني، الشجرة في أحوال الرجال، ط ١، ص ٢١٠.

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٣٨).

(٦) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٤ / ٣٤٢).

(٧) المرجع السابق، (٤ / ٣٤٢).

(٨) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (١ / ٢٩٦).

المبحث الرابع: الترجيح

مما تم نقله من أقوال الأئمة لا حظ الباحث ما يلي:

- اختلاف الأئمة فيه بين موثق ومضعف؛ بل اختلف النقل ذاته عن ابن معين. ولعل هذا من أهم أسباب الاختلاف في الرواي الذي قد يرجع لأسباب كثيرة تخص حالات الراوي في الرواية مثل عدم قبول التفرد. قال الترمذي في "علله" في مبحث "اختلاف الأئمة في تضعيف الرجال": "وقد كان شعبة حدث عن عبد الملك بن أبي سليمان ثم تركه، ويقال إنما تركه لما تفرد بالحديث الذي روى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله"^(١). والمقصود وجود الاختلاف في الرواي بوجود من تركه أو ضعفه لا يلزم منه التضعيف أو الترك المطلق، بل ينبغي النظر في الحالات أو منهجية الإمام في الترك^(٢).
- من قال عنه "صالح" أو "ثقة" ثم ضعفه أو لم يقوّه فالمقصود من ذلك صلاح في النفس والعبادة ليس اضطراب في الأقوال.
- من تركه من الأئمة ولم يحدث عنه لم يبيّن سبب الترك، فحتى الأئمة من بعدهم التقلّة عن السابقين لم يبينوا ذلك، بل ثبت عن بعضهم أنّه لم يحدث عنه، وعن البعض الآخر التحديث عنه مثل عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان. فابن مهدي حدّث عنه، بينما يحيى القطان لم يحدث عنه، ولعل ذلك في أحاديث أو حالات مخصوصة. ففي "العلل الصغير" للترمذي قال: "وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء (من بينهم الربيع بن صبيح) فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم. ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا، ومرة هكذا لا يثبت على رواية واحدة تركه. وقد حدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان: عبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من الأئمة"^(٣).

(١) الترمذي، سنن الترمذي، ط ٢، (٧٥٦ / ٥).

(٢) سيأتي نقل موضع لذلك في منهجية يحيى بن سعيد القطان.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي، ط ٢، (٧٤٤ / ٥)، ابن رجب، شرح علل الترمذي، ط ١، (٣٦٩ / ١).

● وكذلك من ضعفه لم يبين السبب - مع وجود من وثقه واحتج بمروياته كالبخاري، وأبي زرعة - أكان ذلك بسبب تفردِه؟ أم كثرة أخطائه؟ أم ماذا؟ كيف وقد قال شعبة في حقه: "تبلغون عني ما لم أتكلم به؟ من سمعني منكم أقع في الربيع بن صبيح؟ والله لا أحدثكم بحديثه حتى تأتوا الربيع بن صبيح فتكذبوا أنفسكم، إنَّ في الربيع خصالا تكون في الرجل الخصلة الواحدة منها فيسود بها"^(١). ومع ذلك فلا يصل عنده إلى مصاف الثقات، ففي سؤال تختياره بينه وبين المبارك بن فضالة قال: "مبارك أحب إليّ منه"^(٢)، وهو ذاته قول عثمان بن سعيد: "المبارك عندي فوقه فيما سمع من الحسن إلا أنه ربما يدلّس"^(٣).

● فصلّ ابن حبان حال الربيع بن صبيح قائلا: "لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما يوافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأساً؛ بمعنى أنه منكر الحديث إذا انفرد، بينما متى وافق الثقات فلا بأس بالاعتبار به. وقد وُجد من اعتبر به بل احتج به، وهذه بلا شكّ مرتبة الصدوق -الذي دون الثقة- الذي لا تقبل مفرداته متى لم يحتمل منه ذلك. وأما قوله لم يكن الحديث من صنعته؛ فهذا مدفوع برواية أمير المؤمنين في الحديث شعبة المعروف عنه بأنه غالباً لا يروي إلا عن ثقةٍ معروفٍ بالسلامة في نفسه وأحاديثه، وقد غضب من طلبته حتى منعهم من تحديثهم بأحاديثه، فلو كان ضعيفاً لا يُحتجّ به ولا يُحتاج إلى أحاديثه لما حصل منه ومنهم كل هذا الاهتمام به.

● وكلام ابن حبان يشبه كذلك كلام ابن عدي أن له أحاديث مستقيمة أي وفق أحاديث الثقات، وليس له أحاديث منكّرة جداً.

● وأما قول عفان بأن أحاديثه مقلوبة كلها؛ فهذا يدفعه أشياء أولاً: احتجاج الإمام البخاري به في صحيحه ولم يكن حديثه مقلوباً، وثانياً: مقولة الإمام أحمد المنقولة، وثالثاً: ما نقله ابن عدي من

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢/ ٥٢).

(٢) ابن أبي حاتم، المرح والتعديل، ط ١، (١/ ١٤٢).

(٣) قال الباحث: وهذا يؤكد أن كل هذه المقارنات وبعض هذا التضارب في الأقوال في الحكم على الراوي قد يكون لأحاديث مخصوصة وحالات مخصوصة لا تنسحب على الحكم الإجمالي على الراوي.

أحاديثه ثم قال بأن له أحاديث مستقيمة. فهذا التعميم من عفان لا يطابق الثابت الصحيح عن الربيع بن صبيح.

● وأما ما ذكر عن أخطائه فهذا حاصل في الثقة وغيره، ولا يلزم منه التضعيف أو الترك مع إمكانية وجوده في مرتبة الصدق، ولا سيما أن تفردّه خاصّة هو الذي أنكره بعض الأئمة. ثم إن قلة أحاديثه لا يعني من ذلك التضعيف، فكلُّ ما في أمر أنه لم يحدث إلا بالقليل، لذلك قال أبو زرعة عنه: شيخ صالح، أي أنه ليس من الحفاظ في اصطلاح الأئمة؛ وهو مما لا يضر مروياته.

وعليه فإنّ الباحث يرجح أوسط الأقوال في الربيع بن صبيح وأنه بالإجمال رجل صالح صدوق وهي المرتبة الرابعة عند الحافظ ابن حجر. والله تعالى أعلم.

وما ذهب إليه صاحبي "تحرير التقريب" من أنه ضعيف الحديث^(١) ففي نظر الباحث مردود، وذلك لأنهما اعتمادًا اعتمادًا كليًا على قول ابن حبان بأن الحديث ليس من صنّعه، وكذا على تضعيف يعقوب بن شيبة، ولم يبيّن سبب هذا الحكم مع وجود من وثقه واحتج بأحاديثه. وما تمّ بيانه سابقًا في الترجيح من قبل الباحث يصلح - في نظره - أن يكون - إن شاء الله تعالى ردًا مفصّلًا.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب ومعه تحرير التقريب، ط ١، ص ٢٤٧.

٢٥. الشاذكوني، سليمان بن داود أبو أيوب المنقري

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "متروك"^(١).

وقال في "الهدى": "فيه مقال"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١٣١٥.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٩٥.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في التقريب "متروك" يجعله في المرتبة العاشرة، وهي من مراتب عدم الاحتجاج بالراوي بالكلية، بينما في الهدي اكتفى بقوله "فيه مقال" وهي بالمقارنة مع قوله "متروك" -وإن كانت أقرب إلى التجريح- إلا أنه محتملة؛ فقد تصل به إلى درجة الاحتجاج، أو على أقل الاحوال الاعتبار. وهذا اختلاف واضح بين الحكمين إذ ليس في عبارة "فيه مقال" أي تحديد لمرتبة من مراتب الجرح.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن معين: "سمع، إلا أنه يكذب ويضع الحديث" (١)، وقال: "ليس بشيء" (٢).
وقال: "وقيل إن الشاذكوني روى عن حماد بن زيد - حديثاً ذكر له - فقال: كذاب عدو الله
كان يضع الحديث" (٣).
وقال أحمد بن حنبل: "كان يحيى بن سعيد إذا ذكر عنده سليمان الشاذكوني قال: ذاك
الخائب!" (٤). وقال: "هو من نحو عبد الله بن سلمة الأفيطس - يعني أنه - يكذب" (٥).
وقال أبو حاتم: "سليمان الشاذكوني ليس بشيء، متروك الحديث، وترك حديثه ولم يحدث
عنه" (٦).

وقال ابن سعد: "وكان حافظاً للحديث" (٧).
ومثله قال الخطيب البغدادي: "وكان حافظاً مكثراً، وقدم بغداد وجالس الحفاظ بها وذاكرهم،
ثم خرج إلى أصبهان فسكنها، وانتشر حديثه بها" (٨). وقال عمرو الناقد: "ما كان في أصحابنا أحفظ
للأبواب من أحمد بن حنبل، ولا أسرد للحديث من ابن الشاذكوني، ولا أعلم بالإسناد من يحيى ما
قدر أحد يقلب عليه إسناداً قط" (٩).
وقال البخاري: "هو عندي أضعف من كل ضعيف" (١٠)، وقال أيضاً: "فيه نظر" (١١).

-
- (١) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط ١، ص ٢٨١.
 - (٢) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١٢٨ / ٢).
 - (٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (١١٥ / ٤).
 - (٤) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٤٣٠ / ٢).
 - (٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (١١٥ / ٤).
 - (٦) المرجع السابق، (١١٥ / ٤).
 - (٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٣٠٩ / ٧).
 - (٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٥٥ / ١٠).
 - (٩) المرجع السابق، (٥٥ / ١٠).
 - (١٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٥٥ / ١٠)، ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١٨ / ٢).
 - (١١) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١٨ / ٢).

وذاكره الرازي فكان يضع الحديث وقت المذاكرة^(١).

وقال العقيلي: "متروك"^(٢).

وقال النسائي: "ليس ثقة"^(٣).

وقال عبدان الأهوازي: "معاذ الله أن يتهم وإنما كانت كتبه قد ذهبت فكان يحدث حفظاً

فيغلط"^(٤)، وقال صالح جزرة عن تهمته: "كان يكذب في الحديث"^(٥)، وقال: "وكان بلية، يُرمى

باللواطه"^(٦). وذكر علي بن المديني أن جيء به وهو سكران^(٧).

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" إلا أنه قال: "وكان يحفظ حتى ذكر في الحفاظ إلا أنه لم

يصف نفسه حتى يرد في القلوب"^(٨). قال الباحث: لأن ابن حبان بنى على أصل السلامة في الراوي

كما قال في مقدمته لكتاب "الثقات": "فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده إذ لم يكلف

الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم"^(٩).

وقال ابن عدي: "حافظ، ماجن عندي، ممن يسرق الحديث"^(١٠)، وقال أيضاً: "سمعت عبد

الله بن سليمان بن الأشعث ينسبه إلى الضعف"^(١١)، وقال: "حدثنا ابن بجيت، سألت عباس بن يزيد

البحراني عن حديث عويد بن أبي عمران الجوني، عن أبيه عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر قال

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٥٥/١٠).

(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٦٠/٣).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٥٥/١٠).

(٤) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (١٨/٢).

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (٧١/٩).

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٥٥/١٠).

(٧) المرجع السابق، (٥٥/١٠).

(٨) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٢٧٩/٢).

(٩) المرجع السابق، (١٣/١).

(١٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢٩٩/٤).

(١١) المرجع السابق، (٢٩٩/٤).

رسول الله صلى الله عليه وسلم: زر غبا تزدد حبا؛ فقال لقنه ذاك الفاجر يعني الشاذكوني^(١). وفي موضع آخر قال: "وللشاذكوني حديث كثير مستقيم، وهو من الحفاظ المعدودين من حفاظ البصرة، وهو أحد من يضم إلى يحيى وأحمد، وعلي وأنكر ما رأيت هذه الأحاديث التي ذكرتها بعضها مناكير، وبعضها سرقة.

وما أشبه صورة أمره بما قال عبدان إنه ذهبت كتبه فكان يحدث حفظاً فيغلط، وإنما أتى من هناك يشتبه عليه، فلجراته واقتداره على الحفظ يمر على الحديث لا أنه يتعمده"^(٢). وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكون"^(٣).

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤/٣٠٢).

(٢) المرجع السابق، (٤/٣٠٥).

(٣) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، مجلة الجامعة الإسلامية، ع ٦٠، (٢/١٥٥).

المبحث الرابع: الترجيح

فمن مجمل أقوال الأئمة تبين للباحث ما يلي:

- أن ابن الشاذكوني من الحفاظ البارعين والمكثرين إلا أنه مجروح. وهذا تطبيق عملي من الأئمة على أن لقب "حافظ" لا يلزم منه عدالة الراوي، وقوة ضبطه كما بينه الباحث سابقاً.
- اتهم بالكذب، والوضع، والسرقه، ونقل ذلك يحيى بن معين وصالح جزرة وأحمد. وعلى ذلك فإن نفي التهمة عنه من قبل عبدان، وصنيع ابن حبان مردودان بما ثبت عن غيرهما هذا الجرح المفسر.
- جرح بما تسقط به عدالته كالفجور واللواط وشرب الخمر.
- ضعفه البخاري ضعفاً شديداً، وتركه أبو حاتم والعقيلي، وضعفه الدارقطني والنسائي.

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح أن سليمان بن داود الشاذكوني أقل أحواله متروك متهم

بالكذب ساقط العدالة وهي توافق المرتبة الحادية عشرة عند الحفاظ ابن حجر. والله تعالى أعلم.

٢٦. سماك بن حرب الكوفي أبو المغيرة

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما يلقن"^(١).
وقال في "الهدى": "مختلف فيه، وقد ضعفوا أحاديثه في عكرمة"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٤١٥.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

سبق في الترجمة السابقة (برقم ٢١) بيان محل النزاع بين قوله "مختلف فيه" و"صدوق" إلا أنه زاد في "الهدى": "وقد ضعفوا أحاديثه في عكرمة" إشارة إلى وجود اتفاق في تضعيفهم له في عكرمة. وفي "التقريب" ذكر التغير والتلقين. وهذا ما سيبينه الباحث في المبحثين القادمين.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال شعبة: "كانوا يقولون لسماك: عكرمة، عن ابن عباس؟ فيقول: نعم، قال شعبة: فكنت أنا لا أفعل ذلك به"^(١). وقال أيضًا: "حدثني سماك، أكثر من كذا وكذا مرة، يعني حديث عكرمة: إذا بني أحدكم فليدعم على حائط جاره، وإذا اختلف في الطريق. وكان الناس ربما لقنوه فقالوا: عن ابن عباس؟ فيقول: نعم، وأما أنا فلم أكن ألقنه"^(٢)، وغمزه"^(٣).

وقال جرير: "أتيت سماك بن حرب فوجدته يبول قائمًا فتركته، ولم أسمع منه"^(٤). قال الباحث: البول قائمًا ليس من قبيل الجرح المؤثر.

وقال عبد الله بن أحمد: "سئل أبي عن سماك بن حرب، وعطاء بن السائب، فقال: ما أقر بهما سماك يرفعها عن عكرمة، عن ابن عباس وعطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس"^(٥). وقال حديثه مضطرب"^(٦).

وقال يحيى بن معين: "ثقة؛ فليل ما الذي عيب عليه؟ قال أسند أحاديث لم يسندها غيره"^(٧)، وقال: "كان شعبة يضعفه"^(٨).

وقال أبو حاتم: "صدوق ثقة"^(٩).

وقال أبو زرعة أن سماك بن حرب لم يسمع من مسروق شيئًا"^(١٠).

وقال عبد الله بن المبارك: "ضعيف في الحديث"^(١).

(١) (العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١٧٨ / ٢).

(٢) (المرجع السابق، (١٧٨ / ٢).

(٣) (العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١٧٨ / ٢).

(٤) (المرجع السابق، (١٧٨ / ٢)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٥٤١ / ٤).

(٥) (العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١٧٨ / ٢).

(٦) (الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٦٣٨ / ٢)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢٧٩ / ٤).

(٧) (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢٧٩ / ٤)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٥٤١ / ٤).

(٨) (ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٥٤١ / ٤).

(٩) (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢٨٠ / ٤).

(١٠) (ابن أبي حاتم، المراسيل، ط ١، ص ٨٥).

وقال أبو علي صالح بن محمد البغدادي: "ضعيف"^(٢).

وقال صالح جزرة: "يضعف"^(٣).

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: "سماك بن حرب الذهلي في حديثه لين"^(٤).

وقال ابن عدي: "ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله كله، وقد حدث عنه الأئمة،

وهو من كبار تابعي الكوفيين وأحاديثه حسان عمن روى عنه، وهو صدوق لا بأس به"^(٥).

ووضعه العجلي في "الثقات" وقال: "جائز الحديث، وكان له علم بالشعر، وأيام الناس، وكان

فصيحًا إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل عن ابن عباس، وربما قال: قال النبي صلى الله عليه

وسلم، إنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس، وكان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعف"^(٦). قال

سفيان الثوري: "ما يسقط لسماك بن حرب حديث"^(٧). قال الباحث: وهذا اضطراب في النقل عن

سفيان الثوري، وقد دفعه الحافظ ابن حجر في "التهذيب" بأن عبارة التعديل من سفيان الثوري هي

لسماك بن الفضل"^(٨).

وقال ابن عمار الموصلي^(٩): "سماك بن حرب يقولون: إنه كان يغلط، ويختلفون في

حديثه"^(١).

(١) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٢٠ / ١٢).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٢٩٦ / ١٠).

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط ١، (٢٣٤ / ٤).

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٢٩٦ / ١٠).

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٥٤٣ / ٤).

(٦) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، (ص ٢٠٧)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٥٤١ / ٤).

(٧) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٢٩٦ / ١٠).

(٨) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط ١، (٢٣٤ / ٤).

(٩) أبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، الثقة الحافظ محدث الموصل. ممن روى عنه أحمد بن حنبل، ويعقوب بن

سفيان الفسوي. له كتاب كبير في الرجال والعلل. توفي سنة ٢٤٢ هـ. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٥٣٦ / ٧)،

ابن حبان، الثقات، ط ١، (١١٣ / ٩)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٤١٨ / ٣)، المزني، تهذيب الكمال في أسماء

وقال البزار: "كان رجلاً مشهوراً لا أعلم أحداً تركه وكان قد تغير قبل موته"^(٢).

وقال يعقوب بن شيبة: "قلتُ لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس، إسرائيل وأبو الأحوص"^(٣).

وقال: "...وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتشبهين. ومن سمع من سماك قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما يرى أنه فيمن سمع منه بأخرة"^(٤).

وقال النسائي: "ليس به بأس، وفي حديثه شيء"^(٥). وقال: "إذا انفرد سماك بأصل لم يكن حجة، لأنه كان يلقي، فيتلقن"^(٦)، وقال في موضع آخر: "وسماك ليس بالقوي وكان يقبل التلقين"^(٧). قال الباحث: التلقين عند الأئمة صفةٌ ضعفٍ مع التفرد.

وقال الدارقطني: "إذا حدث عنه شعبة والثوري وأبو الأحوص فأحاديثهم عنه سليمة، وما كان عن شريك بن عبدالله وحفص بن جميع ونظرائهم ففي بعضها نكارة"^(٨).

وجعله ابن حبان في "الثقات" وقال: "يخطئ كثيراً"^(٩)، وقال ابن شاهين: "ثقة"^(١٠).

وقال الحاكم: "احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأحاديث سماك بن حرب"^(١).

-
- الرجال، ١، (٢٥ / ٥٠٩)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣، (١١ / ٥٦٩)، الزركلي، الأعلام، ١٥٥، (٦ / ٢٢١)، كحالة، معجم المؤلفين، د.ط، (١٠ / ٢٢٨).
- (١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١، (١٠ / ٢٩٦).
- (٢) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ١، (٦ / ١٠٩).
- (٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١، (١٢ / ١٢٠).
- (٤) المرجع السابق، (١٢ / ١٢٠).
- (٥) المرجع السابق، (١٢ / ١٢٠).
- (٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣، (٥ / ٢٤٨).
- (٧) النسائي، السنن الصغرى، ٢، (٨ / ٣١٩).
- (٨) السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، د.ط، ص ١٨٩.
- (٩) ابن حبان، الثقات، ١، (٤ / ٣٣٩).
- (١٠) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ١، ص ١٠٨.

المبحث الرابع: الترجيح

قبل ترجيح الباحث للحكم الأقرب إلى الصواب في نظره سجل هذه الملاحظات:

- احتجاج مسلم بسماك والبخاري بعكرمة من الأدلة القوية على أن المسألة اجتهادية، أي أنّ مَنْ وثقهما أو احتج بأحاديثهما لم يروا ما رآه غيرهما. بل إنّ البخاري استشهد كذلك بسماك بن حرب في المتابعات. وهذا الاضطراب في الحكم الإجمالي على سماك ظهر أثره عند المتأخرين كالذهبي فمرّة قال: "ثقة ساء حفظه"^(٢)، ومرّة أخرى: "صدوق جليل"^(٣)، وأخرى: "صدوق صالح"^(٤).
- البول قائمًا ليست علة تجريح فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم بال قائمًا^(٥)، وهي مسألة فقهية خلافية لا يصل الخلاف فيها لحد الانتقاص من العدالة.
- اتهمه بعض الأئمة باضطراب حديثه عن عكرمة كشعبة وابن المديني وأحمد وابن معين. وكذلك مسألة التلقين الذي رواها شعبة؛ فكلها تدور حول حديثه عن عكرمة وهي ذاتها مسألة إسناد ما لم يسنده غيره؛ فلذلك ضُغف من قبل شعبة وغيره نقلًا عن شعبة، فقد كان سماك يسند أحاديث هي عن عكرمة عن ابن عباس. أي أن التلقين والغلط في الإسناد يدوران حول الاضطراب في حديثه عن عكرمة خاصة.
- وثقه العديد من الأئمة كابن معين، وأبي حاتم، وابن حبان، والعجلي، واحتج به مسلم في أصوله. فمن ضعفه -إذًا- في سوى ما ذكر عن شعبة لم يبين سبب التضعيف إلا ما قيل أنه تغير بأخرة، أو التلقين والاضطراب الذي هو منحصر في حديثه عن عكرمة، وقد بين يحيى بن معين العيب الذي تلبس به سماك بن حرب بعدما وثّقه.

(١) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ط ١، (١/٢٦٢).

(٢) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط ١، ص ٤٦٥.

(٣) الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، ط ١، ص ٩٥.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (٢/٢٣٢).

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح الجامع، كتاب الوضوء، باب البول قائمًا وقاعدا، (١/٥٤)، رقم (٢٢٤)، وأخرجه مسلم في

المسند الصحيح، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، (١/٢٢٨)، رقم (٢٧٣).

- أما قول النسائي أنه إذا انفرد بأصل فلا يحتج به بسبب التلقين؛ فهذا مدفوع باحتجاج مسلم به، واحتجاج بعض أئمة الحديث كأصحاب السنن الأربعة، والدارقطني -مع تفصيل له كما يأتي في الملاحظة التي بعدها-. ولعلّ هذا التلقين هو ذاته الذي رواه شعبة في الرواية عن عكرمة عن ابن عباس، ولذلك احتجوا به خارج روايته عن عكرمة بفحص أحاديثه كغيره من الرواة الثقات.
- وأما من حدّد حجّيته بروايته عن شعبة، والثوري، وأبي الأحوص، وبقدماء أصحابه فمدفوع بمن ردّ روايته عن عكرمة مطلقاً بدون تفريق مع بقاء الاحتجاج به في غير ذلك كالإمام أحمد، وكذا بفعل النسائي في "سننه"؛ فقد خرّج حديثاً برواية أبي الأحوص عن سماك ثم قال: "لا نعلم أنّ أحداً تابعه عليه من أصحاب سماك بن حرب، وسماك ليس بالقوي وكان يقبل التلقين"^(١)، وخرّج له رواية شريك عن سماك^(٢)، فلو كان مردوداً مطلقاً إذا انفرد بأصل بسبب التلقين -كما قال النسائي- لما كان للتحديد هنا فيه فائدة مما يؤكد على أن المسألة اجتهادية الخلاف فيها سائغ. وعلى ذلك وبناء على توثيق كبار الأئمة له، واحتجاج مسلم به، وبيان حيثيات مسألة التلقين، وأن سماك بن حرب تابعي مشهور مكثّر لا تضره أخطاؤه في غير ذلك؛ فإن الباحث يرجح بأن سماك بن حرب ثقة في حديثه اضطراب عن عكرمة وهي المرتبة الثالثة عند الحافظ ابن حجر. فمع وجود من وثقة من أئمة الشأن لا يمكن تنزيهه عن هذه الرتبة الإجمالية العالية إلا بدليل واضح كالشمس تطمئن له قلوب الناظرين، وأمّا تفصيل قبول المرويات فهذا مما يخضع له - في بعض الحالات - الثقة وغيره. والله تعالى أعلم.

(١) النسائي، السنن الصغرى، ط ٢، (٨ / ٣١٩).

(٢) النسائي، السنن الصغرى، ط ٢، (٨ / ٣١٩).

٢٧. عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق"^(١).

وقال في "الهدى": "مختلف فيه"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٥٢٦.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قول الحافظ في التقريب صدوق " يجعله في المرتبة الرابعة، بينما قوله "مختلف فيه" فهي مرتبة أقرب إلى التوقف في حال الراوي. وهذا واضح بوجود اختلافٍ في الحكم على الراوي، فليس في هذه العبارة أي تحديد لمرتبة من مراتب الجرح أو التعديل.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس"^(١)، وقال: "أحاديثه ليست بالقوية"^(٢)، وقال مرة أخرى: "ثقة حجة"^(٣).

وذكره العقيلي في "الضعفاء"، وذكر قول عمرو بن علي: "وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن ابن خثيم"^(٤).

وقال الإمام أحمد: "وابن خثيم يحتمل"^(٥).

وقال أبو حاتم: "ما به بأس، صالح الحديث"^(٦).

وقال ابن عدي: "لابن خثيم هذا أحاديث، وهو عزيز، وأحاديثه أحاديث حسان مما يجب أن يكتب"^(٧).

وقال ابن سعد: "ثقة"^(٨).

وقال العجلي: "ثقة"^(٩).

وقال ابن خلفون: "ثقة"^(١٠).

واختلف النقل عن النسائي؛ فقال مرة: "ثقة"^(١١)، وقال أيضًا: "ليس بالقوي في الحديث، وإنما أخرجت هذا لئلا يجعل ابن جريح، عن أبي الزبير، وما كتبناه إلا عن إسحق بن إبراهيم، ويحيى

(١) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط١، ص ٤٧٦.

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٥/٢٦٦).

(٣) المرجع السابق، (٥/٢٦٧).

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (٢/٢٨١).

(٥) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط٢، (٢/١٧٤).

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٥/١١٢).

(٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٥/٢٦٧).

(٨) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط١، (٥/٤٨٧).

(٩) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، (ص ٢٦٨).

(١٠) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط١، (٨/٥٩).

(١١) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (١٥/٢٨١).

بن سعيد القطان، لم يترك حديث ابن خثيم، ولا عبد الرحمن، إلا أن علي بن المديني، قال: ابن خثيم منكر الحديث، وكأن علي بن المديني خلق للحديث^(١)، وفي موضع آخر: "لين الحديث"^(٢).
ووثقه الدارقطني^(٣).

ووضعه ابن حبان في "الثقات"، وقال: "كان يخطئ"^(٤)، وقال: "كان من أهل الفضل والنسك والفقه والحفظ"^(٥).

وقال الحاكم في تخريجه لحديث فيه عبد الله بن عثمان: "وسائر الرواة متفق على عدالتهم"^(٦).
وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكون"^(٧).

(١) النسائي، السنن الصغرى، ط ٢، (٥ / ٢٤٧).

(٢) المرجع السابق، (٨ / ١٤٩).

(٣) الدارقطني، سنن الدارقطني، ط ١، (٢ / ٨٣).

(٤) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٥ / ٣٤).

(٥) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ط ١، ص ١٤١.

(٦) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ط ١، (١ / ٣٥٧).

(٧) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط ١، (٢ / ١٣٢).

المبحث الرابع: الترجيح

اختلاف الأئمة في عبد الله بن عثمان ظاهر جداً، ولا سيما اختلاف النقل عن نفس الإمام كيحيى بن معين الذي وثقه مرة، وجعله في مرتبة الصدق مرة أخرى، وكذا النسائي الذي وثقه في موضع، وضعفه في موضع آخر .

بينما عند آخرين فقد تحددت مواقفهم؛ فقد وثقه الدارقطني وابن حبان والعجلي وابن سعد وابن خلفون، وضعفه ابن الجوزي والعقيلي قولاً واحداً معتمدين على أقوال من ضعفه من الأئمة. وجعله في مرتبة الصدق أبو حاتم، واكتفى ابن حبان بذكر خطئه. وأما الإمام أحمد فقد قال ممن يحتمل أي يحتج به، بينما ابن المديني كان عكس ذلك وقال: منكر الحديث.

والعديد من المحققين المتأخرين ذكروا هذا الاختلاف؛ فقد قال الزيلعي: "وإن كان من رجال مسلم لكنه متكلم فيه، أسند ابن عدي إلى ابن معين أنه قال: أحاديثه غير قوية، وقال النسائي: لين الحديث، ليس بالقوي فيه، وقال الدارقطني: ضعيف لينوه، وقال ابن المديني: منكر الحديث. وبالجملة فهو مختلف فيه، فلا يقبل ما تفرد به"^(١).
وهنا ملاحظات:

- عدم ترك يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي لأحاديث عبد الله بن عثمان إشارة على الاحتجاج به، وإن روي عنهما أنهما لا يحدثان عنه. ثم إنه قد مرّ معنا سابقاً معنى ترك التحديث عند بعض الأئمة كيحيى بن سعيد القطان، فعدم التحديث لا يلزم منه التكذيب أو التضعيف.
- من ضعفه أو لين حديثه، أو أنكر أحاديثه فالظاهر أن ذلك بسبب التفرد. ولعل هذا هو مقصد ابن حبان بقوله "أنه يخطئ" وإلا فإن الخطأ جائز على الثقات وغيرهم.
- وجود هذا الاختلاف يدل على أن عبد الله بن عثمان ليس من الثقات الأثبات، وليس كذلك من الضعفاء والمتروكين؛ فالذي انتقد عليه بشكل صريح تفردّه وإلا فلا بأس به.

(١) الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، ط ١، (١/٣٥٣).

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح القول الوسط الذي تلتقي فيه الأقوال بأنّ عبد الله بن عثمان صدوق، وهي مرتبةٌ توافق المرتبة الرابعة عند الحافظ ابن حجر. والله تعالى أعلم.

الفصل الثالث: من زاد فيه صفات مؤثرة في الراوي مع بقاءه ضمن دائرة الاحتجاج

- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي.
- المبحث الرابع: الترجيح.

٢٨. أحمد بن شعيب بن علي النسائي.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "الحافظ صاحب السنن"^(١).

وقال في "الهدى" في ترجمة أحمد بن عيسى التستري: "وقد احتجَّ به النسائي مع تعنته"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٩١.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٨٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

الإمام الحافظ النسائي صاحب السنن أشهر من نار على علم، ولكن رُمي الحافظ ابن حجر له بالتعنّت أي التشدد هو ما لفت الانتباه لأخذ ترجمته ضمن الدراسة. فمثل هذا الوصف المؤثر في الحكم على الرواة لم يذكره الحافظ في التقريب، وهذا اختلاف بيّن بين القولين.

وفي المبحث التالي سيعرض الباحث أقوال أهل العلم ليبين مدى صحة هذا الوصف من ضعفه.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن القطان الفاسي: "أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، إمام أهل الحديث"^(١).
وقال ابن يونس^(٢): "وكان إمامًا في الحديث، ثقة ثبتًا حَافِظًا"^(٣). وقال الذهبي معلقًا: "هذا أصح، فإن ابن يونس حافظ يقظ وقد أخذ عن النسائي، وهو به عارف. ولم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النسائي، هو أحق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة"^(٤). وقد وضعه الذهبي في الطبقة السادسة في كتاب "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"^(٥)، وذكره السخاوي في "المتكلمون في الرجال"^(٦).
وقال المزي: "أحد الأئمة المبرزين والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين"^(٧).
وقال ابن عدي: "سمعت منصورا الفقيه وأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي يقولان: أبو عبد الرحمن النسائي إمام من أئمة المسلمين"^(٨).
وقال أبو علي الحسين بن علي الحافظ: "أخبرنا أبو عبد الرحمن النسائي الإمام في الحديث بلا مدافعة"^(٩).

-
- (١) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ط ١، (٥ / ٦٣٩).
 - (٢) أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، محدث ومؤرخ حافظ ثقة ثبت له معرفة بالرجال والعلل. توفي سنة ٣٤٧ هـ. الذهبي، تاريخ الإسلام، ط ١، (٧ / ٨٥٣)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ط ١، (١٨ / ٦٥)، الزركلي، الأعلام، ط ١٥، (٣ / ٢٩٤)، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط ١، (٤ / ٢٤٩)، كحالة، معجم المؤلفين، د. ط، (٥ / ١٢٣).
 - (٣) ابن يونس، تاريخ المصريين وتاريخ الغرباء، ط ١، (٢ / ٢٤).
 - (٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (١١ / ٨٣).
 - (٥) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ط ٤، ص ١٩٨.
 - (٦) السخاوي، المتكلمون في الرجال، ط ٤، ص ١١٠.
 - (٧) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١ / ٣٢٩).
 - (٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٧١ / ١٧١).
 - (٩) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١ / ٣٣٣).

وقال محمد بن طاهر المقدسي^(١): "سألتُ سعد بن علي الزنجاني^(٢) عن رجل فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي. فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشدّ من شرطِ البخاريّ ومسلم"^(٣). قال الباحث: ولعل هذا هو التعنت الذي قصده الحافظ ابن حجر.

وقال الذهبي بعد سياق كلام ابن طاهر: "قلتُ: صدق؛ فإنه لَيِّن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم"^(٤). وقال في ترجمة عبد الله بن وهب: "وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة"^(٥)، وفي موضع آخر قال: "والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به وقوى أمره"^(٦).

وقال الدارقطني: "ولم يكن في الورع مثله، لم يحدث بما حدث ابن لهيعة، وكان عنده عالياً عن قتيبة"^(٧). وقال: "كان أبو عبد الرحمن النسائي أفاقه مشايخ مصر في عصره، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار، وأعلمهم بالرجال، فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه؛ فخرج إلى الرملة، فسئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه، فضربوه في الجامع. فقال: أخرجوني إلى مكة، فأخرجوه إلى مكة وهو عليل، وتوفي بها مقتولاً شهيداً"^(٨).

(١) أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد الشيباني المقدسي الحافظ القيسراني، كان من أسرع الناس كتابة، وأذكاهم وأعرفهم بالحديث. من تصانيفه: رجال الصحيحين، صفوة التصوف، أطراف الكتب الستة، معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعية، المختلف والمؤتلف في الأنساب. توفي سنة ٥٠٧هـ. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٥٣ / ٢٨٠)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (١١ / ٩٢)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (١٤ / ٢٨٧)، ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط ١، (٦ / ٣٠)، كحالة، معجم المؤلفين، د.ط، (١٠ / ٩٨).

(٢) أبو القاسم سعد بن علي بن محمد بن علي بن الحسين الزنجاني، الحافظ شيخ الحرم الشريف سكن مكة، وكان عارفاً بالحديث. توفي سنة ٤٧١هـ. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٢٠ / ٢٧٣)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (١٠ / ٣٢٧).

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٢٣ / ١٠٨).

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (١١ / ٨٢).

(٥) المرجع السابق، (٩ / ٢٢٨).

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (١ / ٤٣٧).

(٧) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١ / ٣٣٣).

(٨) المرجع السابق، (١ / ٣٣٩).

وقال السمعاني: "هو أحد أئمة الدنيا في الحديث، والمرجوع إليه في علم الصحيح والسقيم، وله شرط في الصحيح رضيه الحفاظ، وأهل المعرفة"^(١).

وقال الخليلي: "وقد اتفقوا على حفظه وإتقانه، ويعتمد على قوله في الجرح والتعديل"^(٢).

(١) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٥٧ / ١).

(٢) المرجع السابق، (٥٧ / ١).

المبحث الرابع: الترجيح

قبل أن يرحح الباحث فيما يتعلق بقول الحافظ بأن النسائي متعنت نقل كلام الذهبي في تقسيم أئمة الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام قال رحمه الله: "قسم منهم في الجرح مثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطين والثلاث ويلين بذلك حديثه؛ فهذا إذا وثق شخصا فعرض على قوله بناجذيك، وتمسك بتوثيقه. وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؛ إن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجرحه إلا مفسراً؛ يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب؛ وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي متساهلون،

وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي معتدلون ومنصفون^(١). وبجمله كلامه على ما نقل الباحث من أقواله في المبحث السابق فإن النسائي عنده يكون في درجة المتشددين. ولم يعثر الباحث - في حدود علمه - على من سبق الذهبي إلى هذا الكلام الصريح في حق النسائي مما يشير إلى أن الذهبي - والله أعلم - هو أول من قال بذلك، وصنّف هذا التصنيف ثم تبعه من تبعه من الأئمة والحفاظ كالحافظ ابن حجر، إلا ما ورد عن الزنجاني - وهو من الأئمة الحفاظ (ت ٤٧١هـ) - بأن للنسائي شرط أشد من شرط البخاري ومسلم إذا ما فسّر التشدد بالتعنت. ولكن الباحث يرى بأن قول الزنجاني "أشد" لا يلزم منه التعنت المطلق في أحوال الرجال، فهذا أشبه بصنيع البخاري في صحيحه إذ ضيق شرط الصحيح بالمقارنة مع مسلم، ومع ذلك فلم يقل أحد من الناس بأن البخاري من المتشددين مع أنّ التضييق في التصحيح قد يلزم منه التضييق في الحكم على الرجال. وعلى ذلك يرى الباحث بأن لكلّ إمام طريقته في التجريح والتعديل، فقد مرّ معنا كلام ابن حبان في اختياره للثقات بأنّه بنى على أصل السلامة، بينما غيره من الأئمة بنى على أصول أخرى. فلا يمكن الجزم - إذًا - بالتساهل أو التشدد أو التوسط إلا إذا توفر لدينا مقياس صحيح مطرد نبني

(١) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ط٤، ص ١٧٢.

عليه مثل هذا التصنيف. فقبل أن نصنّف، وملتزم التصنيف كمسلمة قياس ينبغي إثبات صحة هذا الميزان من خلال تصرفات أصحابها؛ فالبخاري مثلاً قد ضعّف من وثّقه غيره، ووثّق من ضعفه غيره، ولا يزال الأئمة مختلفين في التوثيق والتضعيف، وما الرواة المختلف فيهم إلا دليل من الأدلة.

ثم إنّ الناظر في كلام ابن يونس وهو من أخذ عن شيخه النسائي حيث قال: "وكان إماماً في الحديث، ثقةً ثبتاً حافظاً"^(١)، وفي تعليق الذهبي على ذلك: "...هذا أصح، فإن ابن يونس حافظ يقظ وقد أخذ عن النسائي، وهو به عارف. ولم يكن أحد في رأس الثلاث مائة أحفظ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة"^(٢)، وبضميمة غياب ميزان حقيقي يلتزم به كمسلمة لتصنيف الأئمة، وأنّ الاختلاف في التراجم جار بين أئمة النقد في عصر الرواية لم يدع له مجالاً للشك بأنّ النسائي إمامٌ في الجرح والتعديل لا يوصف مثله بالتعنّت وهو القول الراجح الذي تبناه الباحث. والله تعالى أعلم.

(١) ابن يونس، تاريخ المصريين وتاريخ الغرباء، ط ١، (٢ / ٢٤).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (١١ / ٨٣).

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة حافظ رمي بالنصب"^(١).

وقال في "الهدى": "غال في النصب"^(٢). وقال: "كان ناصبياً منحرفاً"^(٣). وفي موضع آخر

قال: "جرحه لا يقبل في أهل الكوفة لشدة انحرافه ونصبه"^(٤).

(١) ابن حجر، ، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١١٨.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٠٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٩٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٤٦.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

هناك تباين بين القولين؛ ففي "التقريب" قال عنه ثقة حافظ مع ذكر النصب، وهي توافق المرتبة الثالثة من مراتب التعديل لديه. بينما في "الهدى" اكتفى بوصفه بالانحراف والغلو في النصب مع عدم قبول جرحه في أهل الكوفة.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال النسائي: "ليس به بأس"^(١). وقال: "ثقة"^(٢). قال الباحث: ويحمل قوله ذلك على هذا. وقال الخلال: "إبراهيم بن يعقوب جليل جدًا، كان أحمد بن حنبل يكتابه ويكرمه إكرامًا شديدًا"^(٣).

وقال الدارقطني: "كان من الحفاظ المصنفين، والمخرجين الثقات، لكن كان فيه انحراف عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فخرج إليهم، وأخرجت جارية له فروجة لتذبح، فلم تجد أحدا يذبحها، فقال: سبحان الله! لا يوجد من يذبحها، وقد ذبح علي بن أبي طالب في ضحوة نيفا وعشرين ألفاً"^(٤).

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "وكان حريزي المذهب، ولم يكن بداعية إليه، وكان صلبًا في السنة حافظًا للحديث إلا أنه من صلابته ربما كان يتعدى طوره"^(٥).

وقال ابن عدي: "ولإسماعيل بن أبان الوراق أحاديث حسان عمن يروي عنه، وقول السعدي فيه إنه كان مائلا عن الحق، يعني ما عليه الكوفيون من تشيع وأما الصدق فهو صدوق في الرواية... السعدي هو: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، كان مقيمًا بدمشق يحدث على المنبر، ويكتابه أحمد بن حنبل فيتقوى بكتابه ويقرؤه على المنبر، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضي الله عنه"^(٦).

ونقل مغلطاي في "الإكمال" قول الحاكم من "سؤالات السجزي": "ثقة مأمون، إلا أنه طويل اللسان، وكان يستخف بمسلم بن الحجاج فغمزه مسلم بلا حجة"^(٧). قال الباحث: بحث في

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٧/ ٢٨٠).

(٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٢/ ٢٤٨).

(٣) المرجع السابق، (٢/ ٢٤٨).

(٤) السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، د. ط، ص ٣٣٠، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٧/ ٢٨١).

(٥) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٨/ ٨٢).

(٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (١/ ٥٠٤).

(٧) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (١/ ٣٢٦).

"سؤالات السجزي" عن نفس العبارة فلم أجدها إلا في ترجمة إبراهيم بن عبد الله السعدي^(١) كأن
مغلطاي رحمه الله وَهَم في ذلك والكمالُ لله.

(١) الحاكم، سؤالات السجزي للحاكم، ط١، ص ٨٢.

المبحث الرابع: الترجيح

مما سبق نقله من أقوال أئمة الشأن لاحظ الباحث ما يلي:

- من وثقه لم يذكر الانحراف ولا الغلو الذي ذكره الحافظ ابن حجر، فكل ما في الأمر أن النصب كان مذهباً لأهل دمشق؛ قال الذهبي: "قد كان النصب مذهباً لأهل دمشق في وقتٍ، كما كان الرفض مذهباً لهم في وقت، وهو في دولة بني عبيد ثم عدم - والله الحمد - النصب، وبقي الرفض خفيئاً خاملاً"^(١)، وهذا يصلح أن يكون تفسير الميلان عن الحق الذي ذكره ابن عدي.
- من ترجم له من الأئمة قبل ابن حجر لم يذكره بما ذكره الحافظ ابن حجر، فهذا هو الذهبي يقول في ترجمته: "كان شيئاً صالحاً بكاء خاشعاً ثقة"^(٢).
- وكذلك من وثقه من أئمة الشأن لم يذكروا ذلك كالنسائي والدارقطني، فلو كان منحرفاً لما وثقه تلميذه النسائي الذي هو ذاته أتهم بالتشيع، بل وصفه أنه كان صلباً في السنة، وكان كذلك الإمام أحمد يكرمه إكراماً شديداً فرحم الله تعالى الأئمة.
- لا يوجد ما هو صريح في بغضه لعلي رضي الله عنه من قصة الدجاجة على فرض ثبوت صحتها، قال المعلّمِي: "فتلك الكلمة ليست بالصريحة في البغض فقد يقولها من يرى أن فعل علي عليه السلام خلاف الأولى أو أنه اجتهد فأخطأ، وفي "تهذيب التهذيب" ج ١٠ ص ٣٩١ عن ميمون بن مهران قال: "كنتُ أفضل علياً على عثمان فقال عمر بن عبد العزيز: أيهما أحب إليك رجل أسرع في المال أو رجل أسرع في كذا - يعني الدماء قال فرجعت وقلت: لا أعود"، وهذا بيّن في أن عمر بن عبد العزيز وميمون بن مهران كانا يريان فعل علي خلاف الأولى أو خطأ في الاجتهاد. ولا يعد مثل هذا نصبا إذ لا يستلزم البغض بل لا ينافي الحب، وقد كره كثير من أهل العلم معاملة أبي بكر الصديق لماعني الزكاة معاملة المرتدين ورأوا أنه أخطأ، وهم مع ذلك يحبونه ويفضلونه"^(٣).

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (١/٧٦).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (١١/٤٧٤).

(٣) المعلّمِي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل، ط ١، ص ٢٩٥.

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح بأن الجوزجاني ثقة صالح قدوة حافظ؛ وأن تهمة الغلو والانحراف غير ثابتة، وأن النصب كونه تهمة غير ثابت، وعلى فرض ثبوته فلا يضره ولا ينبغي ذكره في ترجمته الحديثية التي قد تؤثر في إصدار الأحكام، فالنصب كما تبين كان مذهباً سائداً لأهل دمشق، وكما أنه يصلح هنا قياس هذه المسألة على رواية المبتدع، فالعبرة في مثل هذا المقام الصّدق في الرواية لا الاعتقاد الملتزم به. والله تعالى أعلم.

٣٠. جعفر بن إياس أبو بشر ابن أبي وحشية

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد"^(١).

وقال في "الهدى": "أحد الأثبات"^(٢). وفي موضع آخر نقل قول شعبة بأنه لم يسمع من مجاهد ولا من حبيب بن سالم. وكذا قول البرديجي بأنه من أثبت الناس في سعيد بن جبير.

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٩١.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٢٥.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قال في "الهدى" "أحد الأثبات" بينما في "التقريب" قال "ثقة"، وهما مرتبتان متقاربتان وضعهما الحافظ ابن حجر في الرتبة الثالثة، مع أنّ الثبت في استعمال الأئمة معناه ثبت في جميع مروياته حفظاً وكتاباً بدون استثناء لا يكاد يخطئ، بينما الثقة قد يضعف في راوٍ دون آخر، وقد يكون ثقة في كتابه ضعيف بعض الشيء في حفظه. قال يحيى بن معين: "هما ثبتان: ثبت حفظ، وثبت كتاب"^(١). وفي تطبيقاتهم العملية: قال يحيى بن معين في ترجمة سليمان بن حيان: "ثقة، وليس بثبت"^(٢). وقال الإمام أحمد في ترجمة حماد بن أسامة: "كان ثبتاً، ما كان أثبتة، لا يكاد يخطئ"^(٣). فهذا التطبيق العملي يدل على أنّهما عبارتان تحمل إحداهما على الأخرى معانٍ زائدة وإلا لما فرق أئمة النقد بينهما، ومن هنا جاء اختلاف العبارتين في كلام الحافظ ابن حجر.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط ١، (٥/٢٦٠).

(٢) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٦/٥٠).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/١٣٣).

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الإمام أحمد: "هو جعفر بن أبي وحشية^(١)؛ ليس به بأس"^(٢). وقال: "أبو بشر أحب إليّ من المنهال بن عمرو. قلت -أي: عبد الله- له: أحب إليك من المنهال؟ قال: نعم شديداً، أبو بشر أوثق"^(٣).

وقال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث"^(٤).

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: "ثقة"^(٥).

وقال يحيى بن سعيد: "قال شعبة: لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم. وكان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد حديث الطير"^(٦)، وزاد: "ما سمع منه شيئاً"^(٧)، وقال أيضاً: "ثقة"^(٨). وقال البخاري: "لم يسمع قتادة من حبيب بن سالم هذا الحديث، إنما رواه عن خالد بن عرفطة وأبو بشر لم يسمع من حبيب بن سالم هذا أيضاً"^(٩).

وقال النسائي: "ثقة"^(١٠)، وقال: "من أثبت الناس في سعيد بن جبير"^(١١).

وقال الكلاباذي: "سمع سعيد بن جبير ومجاهدا وعكرمة ويوسف بن ماهك"^(١٢).

-
- (١) انظر: مسلم، الكنى والأسماء، ط ١، (١/١٣٨).
 - (٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٢/٤٩٥).
 - (٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢/٤٧٣)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٧٢/١٠٦).
 - (٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٧/٢٥٣).
 - (٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢/٤٧٣)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٧٢/١٠٦).
 - (٦) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٣/١١)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢/٣٩٢)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (١/١٥٧).
 - (٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢/٣٩٢)، ابن أبي حاتم، المراسيل، ط ١، ص ٢٥.
 - (٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٧٢/١٠٦).
 - (٩) الترمذي، سنن الترمذي، ط ٢، (٤/٥٤).
 - (١٠) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٥/٧).
 - (١١) النسائي، السنن الكبرى، ط ٢، (٤/٩٢).
 - (١٢) الكلاباذي، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، ط ١، ص ١٣٨.

وقال العجلي: "ثقة"^(١).

وقال البرديجي: "كان ثقة، وهو من أثبت الناس في سعيد بن جبير"^(٢).

وقال البغوي: "جعفر بن إياس أبو بشر صاحب شعبة وأبي عوانة وهشيم، وهو جعفر بن أبي

وحشية وهو ثقة روى عنه الأعمش وغيره من القدماء"^(٣).

وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٤).

وقال ابن عدي: "هو معروفٌ بجعفر بن أبي وحشية حدث عنه شعبة وهشيم وغيرهما

بأحاديث مشاهير وغرائب، وأرجو أنه لا بأس به"^(٥).

وذكره ابن شاهين في "الثقات"^(٦).

(١) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، ص ٩٩.

(٢) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ط١، (٣/٢٠١).

(٣) البغوي، معجم الصحابة، ط١، (١/٥٢٠).

(٤) ابن حبان، الثقات، ط١، (٦/١٣٣).

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٢/٣٩٢).

(٦) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط١، ص ٥٤.

المبحث الرابع: الترجيح

قبل الترجيح فإن الباحث قيد الملاحظات التالية:

- اتفاق الأئمة على توثيق جعفر بن إياس المعروف بجعفر بن أبي وحشية.
 - أنه من أثبت الناس في سعيد بن جبير.
 - وأنه لم يسمع من حبيب بن سالم كما قال شعبة والبخاري.
 - وأما نقل قول شعبة بأنه لم يسمع من مجاهد فمردود باحتجاج البخاري بروايته عن مجاهد في صحيحه ما يدل على صحة السماع، وأنّ تضعيف شعبة له كان في بعض روايات جعفر بن إياس عن مجاهد مثل حديث الطير^(١).
- وعلى ذلك فإنّ الباحث يرجح بأن جعفر بن إياس ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، ولم يسمع من حبيب بن سالم. والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه أحمد في المسند، (٤١ / ٤٤٧)، رقم (٢٤٩٨٢)، وابن أبي عاصم في السنّة، باب، (١ / ١١٣)، رقم (١ / ١١٣)، والحاكم في المستدرک، (١ / ٨٦)، رقم (٨٩) وصححه.

٣١. حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره"^(١).
وقال في "الهدى": "أحد الأئمة الأثبات"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢٦٧.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٩٩.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

لاحظ الباحث وجود ثلاثة مواضع خلاف:

- الأول: قوله في "التقريب" "ثقة ثبت" يجعله في المرتبة الثانية، بينما قوله في "الهدى" "أحد الأثبات" ففي المرتبة الثالثة.
- وجود زيادة "ربما دلس" في التقريب، وهي زيادة إذا ثبتت قد تؤثر على مرويات الراوي، فلا تقبل إلا بضوابط معينة كالتصريح بالسماع.
- ذكر الحافظ في "التقريب" تحديث حماد بن أسامة من كتب غيره.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن سعد: "وكان ثقة مأموناً كثير الحديث، يدلّس وتبين تدليسه. وكان صاحب سنة وجماعة"^(١).
وقال عبد الله بن عمر بن أبان: "سمعت أبا أسامة يقول: كتبت بأصبعي هاتين مئة ألف حديث"^(٢).

وقال الإمام أحمد: "كان ثبّتا، ما كان أثبتّه، لا يكاد يخطئ"^(٣)، وقال: "كان أعلم الناس بأمور الناس"^(٤).

وقال ابن أبي حاتم: "سئل أبي عن أبي أسامة وأبي عاصم من أثبتهما في الحديث؟ فقال: أبو أسامة أثبت من مائة مثل أبي عاصم، كان أبو أسامة صحيح الكتاب ضابطاً للحديث كَيِّسا صدوقاً"^(٥). ووثقه ابن معين^(٦).

وقال وكيع بن الجراح: "هَيَّيت أبا أسامة أن يستعير الكتب، وكان دفن كتبه"^(٧).

وقال سفيان بن وكيع: "جلست أنا والقاسم العنقزي، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وأبو بكر بن أبي شيبة فنظرنا فيما يحدث به أبو أسامة فعرفنا عامته، ومن أين أخذه من رجل رجل، حديث هشام بن عروة، وحديث ابن أبي خالد، وحديث مجالد، وحديث ابن جريح كان يتبع كتب الرواة فيأخذها فينسخها"^(٨). وقال: "إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة كان أمره بينا، وكان من أسرق الناس لحديث جيد"^(٩). وقال: "ذاكرني محمد بن عبد الله بن نمير شيئاً من أمر أبي أسامة في

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٦/٣٩٥).

(٢) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٧/٢٢٣).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/١٣٣).

(٤) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٧/٢٢٢).

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/١٣٣).

(٦) المرجع السابق، (٣/١٣٣)، ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، د. ط، ص ٩٢.

(٧) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٤/١٣٣).

(٨) المرجع السابق، (٤/١٣٤).

(٩) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٤/١٣٤).

الحديث، وجعل يتعجب، وقال ابن المحسن لأبي أسامة يقول: إنه دفن كتبه ثم تتبع الأحاديث بعد من الناس" (١).

ونقل الذهبي قول ابن نمير: "وهو الذي يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، نرى بأنه ليس بابن جابر، بل هو رجل تسمى به؛" ثم قال معقباً: "...تلقت الأئمة حديث أبي أسامة بالقبول لحفظه ودينه، ولم ينصفه ابن نمير" (٢). قال الباحث: والناظر في أقوال الأئمة المنقولة يراها توافق ما قاله الذهبي.

وقال الأزدي: "قال المعيطي" (٣): كان كثير التديس، ثم بعد ذلك تركه" (٤).

وقال ابن القانع: "كوفي صالح الحديث" (٥).

وقال العقيلي: "ثقة، وكان يُعدّ من حكماء أصحاب الحديث" (٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات" (٧)، وقال عنه: "من الأثبات" (٨).

وقال ابن عبد البر: "كان ثقة حافظاً ضابطاً مقدماً في حفظ الحديث ثبناً" (٩).

وقال الحاكم: "ثقة معتمد" (١٠).

(١) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٤ / ١٣٤).

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٥ / ٦١).

(٣) أبو عبد الله محمد بن عمر المعيطي، ثقة صاحب حديث. سمع شريك بن عبد الله، وأبا الأحوص سلام بن سليم، وهشيمًا، وسفيان بن عيينة، ومحمد بن فضيل، وعبد الله بن المبارك، وبقية بن الوليد. روى عنه: محمد بن الحسين البرجلاني، وجعفر بن محمد بن شاکر الصائغ، وزكريا أبو يحيى الناقد، وأحمد بن علي الخراز، وإسحاق بن الحسن الحرابي، ومحمد بن يونس الكديمي، وغيرهم. توفي سنة ٢٢٢هـ. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٧ / ٣٥٠)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٤ / ٣٤٤).

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٥ / ٦٨٢).

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (١ / ٥٨٨).

(٦) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٤ / ١٣٥).

(٧) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، ص ١٣٠.

(٨) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٦ / ٢٢٢).

(٩) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ط ١، ص ٢٧٣.

(١٠) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٤ / ١٣٤).

(١١) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ط ١، (١ / ٣٦٦).

المبحث الرابع: الترجيح

قيد الباحث من أقوال الأئمة والمحققين من بعدهم الملاحظات التالية:

- حماد بن أسامة مكثرت كتاباً وحفظاً.
 - اتفاق الأئمة على توثيقه، بل جعلوه في مصاف الأثبات.
 - ما نقل سفيان بن وكيع^(١) عن حماد بن أسامة بأنه يسرق الحديث لا يعتد به، وذلك لأن سفيان بن وكيع متروك الحديث كما مر معنا في الترجمة رقم ١٢ من هذا البحث. ثم إن قوله لا يقاوم ما نُقل عن الأئمة من جعله في مصاف الأثبات والحكماء والحفاظ.
 - تدليسه لم يذكره سوى ابن سعد في الطبقات. فلا أحد ممن وثقه ذكر ذلك، وهي تهمة غير مقطوعة بها، ولا سيما مع وجود نقلٍ من طريق الأزدي عن المعيطي بأنه كان يدلس ثم ترك التدليس، فهذه - بلا شك - تبرئة صريحة من هذه التهمة، ولعل ذلك ما جعل الحافظ ابن حجر يقول: "ربما دلس" بصيغة التمرّض أو التقليل.
- وعلى ذلك فإنّ القول الراجح في نظر الباحث أنّ حماد بن أسامة ثقة ثبت وهي توافق المرتبة الثانية عند الحافظ ابن حجر، وأما التدليس فغير ثابت. والله تعالى أعلم.

(١) قال الباحث: نَقَلَ الذهبي قول الأزدي الذي في "ميزان الاعتدال" عن سفيان الثوري بينما هو عن سفيان بن وكيع كما مر معنا من "الإكمال". انظر كذلك: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط ١، (٣/٣).

٣٢. خالد بن مهران الحذاء أبو المنازل

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة يرسل"^(١).

وقال في "الهدى": "أحد الأثبات... وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من

الشام، وعاب عليهم بعضهم دخوله في عمل السلطان"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢٩٢.

(٢) ابن حجر، هدي الساري، د.ط، ص ٤٠٠.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

ذكرُ الحافظ ابن حجر في "التقريب" الإرسالَ بينما في "الهدى" لم يذكر ذلك. وقوله "يرسل" أي أنه كثير الإرسال.

وكذلك بين توثيقه في "التقريب" وقوله "من الأثبات" في "الهدى" مع أنّهما في نفس الرتبة بالنسبة للحافظ إلا أنه عند أئمة النّقد بينهما اختلاف دقيق سبق وأن بينه الباحث في الترجمة رقم (٣٠).

والفرق الثالث هو التغيّر المذكور في "الهدى"، فهذا وإن كان نقلاً إلا أنه قد يؤثر في طريقة فحص مرويات الراوي ولو كان ثقةً. ثمّ ههنا تساؤلٌ: إنّ الأئمة عندما يُطلقون وصف الثّبت على الراوي فهم يقصدون بأنه لا يكاد يخطئ حفظاً وكتاباً؛ فكيف يُقال فيمن هذا حاله بأنّ حفظه تغيّر؟

فعندنا إذًا جزئيتان أساسيتان: التحقق من الإرسال والتغير، وأخرى فرعية بين كونه ثقةً أو ثبناً.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال حماد بن زيد: "قدم علينا قدمة من الشام فكأنا أنكرنا حفظه"^(١).

وقال أحمد بن حنبل: "قيل لابن عليّة في هذا الحديث فقال: "كان خالد يرويه، فلم نكن نلتفت إليه، ضعف ابن عليّة أمره، يعني خالدًا الحذاء"^(٢)، وقال: "ثبت"^(٣)، وقال: "خالد الحذاء أبو المنازل أحد الثقات"^(٤). وقال: "ما أرى خالدًا الحذاء سمع من الكوفيين من رجل أقدم من أبي الضحى، وقد حدث عن الشعبي وما أراه سمع منه"^(٥). وقال: "كان على صدقات البصرة"^(٦). وفي الطبقات لابن سعد قال: "وكان خالد ثقة، رجلاً مهيباً، لا يجترئ عليه أحد، وكان كثير الحديث"^(٧).

وقال عباد بن عباد: "أراد شعبة أن يضع من خالد الحذاء، فأتيته أنا وحماد بن زيد، فقلت: له مالك أجننت؟! أنت أعلم! قال: وتهددناه، فأمسك"^(٨).

وقال يحيى بن معين: "ثقة"^(٩). وقال أنه ثقة صالح صدوق^(١٠).

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"^(١١).

وقال النسائي: "ثقة"^(١٢).

(١) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢/٤).

(٢) المرجع السابق، (٢/٤).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/٣٥٣).

(٤) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، ط ١، ص ٣٢٨.

(٥) ابن أبي حاتم، المراسيل، ط ١، (ص ٥٤)، ابن العراقي، تحفة التصحيح في ذكر رواة المراسيل، ط ١، ص ٩٤.

(٦) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية، ط ٢، (٢/٤٧٢).

(٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٧/٢٥٩).

(٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (٦/١٩١).

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/٣٥٣).

(١٠) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ط ١، (١/٩٨).

(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/٣٥٣).

(١٢) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٨/١٨٠).

وقال العجلي: "بصري ثقة"^(١). وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٢). وكذا ابن شاهين في "تاريخ أسماء الثقات"^(٣).

وقال الحاكم: "خالد بن مهران الحذاء من أئمة أهل البصرة الذي يجمع حديثهم"^(٤).

(١) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، ص ١٤٢.

(٢) ابن حبان، الثقات، ط١، (٦/٢٥٣).

(٣) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط١، ص ٧٦.

(٤) الحاكم، سؤالات السجزي للحاكم، ط١، ص ٢٤٩.

المبحث الرابع: الترجيح

- وثق أئمة النقد خالد الحذاء، فمن الذين وثقوه: الإمام أحمد، وابن معين، والنسائي، وابن سعد والعجلي، وتابعهم على ذلك ابن شاهين، وابن حبان، والحاكم.
- أما تضعيف خالد من ابن عليّة وأبي حاتم فليس فيه مستند إلا ربما ما ذكر عن حماد بن زيد إنكاره لحفظه، وكذلك عمله لدى السلطان من جمع الصدقات. فأما التهمة الأولى فليست مفسّرة، وجاءت بصيغة الشك، وأنّ إنكار ابن عليّة جاء في قضية معينة. وأما الثانية فليست جرحاً، وقد قال الذهبي عن خالد بن مهران الحذاء: "ثقة جبل والعجب من أبي حاتم يقول لا أحتج بحديثه"^(١).
- المقصود بالإرسال هنا محتمل؛ إمّا هو بمعنى الرواية عمّن لم يسمع منه، ليس كما هو الثابت في علم المصطلح على أنه قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقد كان خالدًا يروى عمّن لم يسمع منهم كالشعبي مثل ما ذكر ذلك ابن أبي حاتم في المراسيل عن الإمام أحمد. ولم يسمع كذلك من أبي العالية، وأبي عثمان النهدي كما جاء ذلك عن أحمد^(٢). ومن الأدلة التطبيقية عن معاني المرسل ما جاء عنه في ترجمة عراك بن مالك: "كتب إلي علي بن أبي طاهر، نا أحمد بن محمد بن هانيء، سمعت أبا عبد الله وذكر حديث خالد بن الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: حولوا مقعدي إلى القبلة. فقال: مرسل. فقلتُ له: عراك بن مالك قال: سمعت عائشة رضي الله عنها فأنكره، وقال عراك بن مالك من أين سمع عائشة؟ ماله ولعائشة"^(٣). والشاهد هنا قوله: "مرسل" بسبب أنّ عراكاً لم يسمع من عائشة رضي الله عنها.

(١) الذهبي، المغني في الضعفاء، د.ط، (١/٣٠٢).

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط١، (٣/١٢٢)، انظر: ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ط١، (١/٢٨٢).

(٣) ابن أبي حاتم، المراسيل، ط١، ص ١٦٢.

أو هو: بمعنى الإرسال على الاصطلاح فقد قال الترمذي في تعليقه على حديث: "ورواه خالد الحذاء عن عكرمة مرسلاً"^(١)، فمقصوده هنا أن الحديث عن عكرمة بهذه الرواية جاء مرسلاً ليس متصلاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وعليه فالإرسال المقصود به ههنا هو النوع الأول عدم السماع من بعض الذين ذكرهم الأئمة كالشعبي، والذي هو في المصطلح بمعنى الإرسال الخفي. وأما بنوعه الاصطلاحي فغير ثابت في حق خالد الحذاء لأنه لا يُعدّ من التابعين، وأن الحافظ ابن حجر يعتمد في كتبه على ما استقر عليه علم المصطلح. ثم إنّ الإمام أحمد ذكر إرسال خالد عن الشعبي بصيغة الشك لا الجزم؛ حيث قال: "وما أراه سمع منه" كأن المسألة اجتهادية.

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح بأن خالد بن مهراّن الحذاء ثقة وهي المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر، وأما التغير فلم يثبت. وكذلك الإرسال -المقصود به الخفي- لم يذكره إلا الإمام أحمد عن الشعبي بصيغة الشك مع أنّ خالد الحذاء مكثّر حافظ، فلو اشتهر عنه ذلك لذكره الأئمة. والله تعالى أعلم.

(١) الترمذي، سنن الترمذي، ط ٢، (٥/٢٥٥).

٣٣. ذر بن عبد الله المرهبي الكوفي.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة عابد رمي بالإرجاء"^(١).

وقال في "الهدى": "أحد الثقات الأثبات"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٣١٣.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٠٢.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قولُ الحافظ في "التقريب" "رُمي بالإرجاء" وَحَلَّوْ كَلامه من ذلك في "الهدى" وهذا فرق واضح بين العبارتين، بل إنَّ ذِكر البدعة في الترجمة الحديثية قد يؤثر على الراوي من حيث الرواية متى خالفت مروياته الضوابط.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن سعد: "وكان ذر من أبلغ الناس في القصص، وكان مرجئًا هو وأبو عمر بن ذر. وكان فيمن خرج من القراء مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث على الحجاج بن يوسف"^(١).

وقال البخاري: "صدوق في الحديث"^(٢).

وقال الإمام أحمد: "ما بحديثه بأس"^(٣). وزاد: "هو أول من تكلم في الإرجاء"^(٤).

وقال حمزة الزيات: "عن أبي المختار الطائي، قال: شكّا ذر سعيد بن جبير إلى أبي البختری

الطائي قال: سلمتُ عليه فلم يرد علي، وكلمه فيه، فقال سعيد: إنَّ هذا يحدثُ كل يوم ذنبًا، والله لا كلمته أبدا"^(٥). وقال شريك: "عن مغيرة: سلّم ذر على إبراهيم النخعي فلم يرد عليه لأنه كان يرى الإرجاء"^(٦).

وقال يحيى بن معين: "ثقة"^(٧).

وقال أبو حاتم: "صدوق"^(٨).

وقال أبو داود: "كانَ مُرَجِّئًا"^(٩).

وقال أبو الفتح الأزدي: "كان مرجئًا يتكلمون فيه"^(١٠).

وقال ابن خراش والنسائي ثقة"^(١١).

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٦/٢٩٣).

(٢) البخاري، الضعفاء الصغير، ط ١، ص ٦٠.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/٤٥٣).

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (٢/٣٢).

(٥) المرجع السابق، (٢/٣٢).

(٦) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٨/٥١٢).

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/٤٥٣).

(٨) المرجع السابق، (٣/٤٥٤).

(٩) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٨/٥١٢).

(١٠) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٤/٢٩١).

(١١) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٨/٥١٢).

وقال الساجي: "صدوق في الحديث، كان يرى الإرجاء"^(١).
وذكره ابن حبان في الثقات^(٢)، وابن خلفون كذلك^(٣) وقال: "تُكَلِّم في مذهبه ونسب إلى
الإرجاء"^(٤).

(١) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٨ / ٥١٢).

(٢) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٦ / ٢٩٤).

(٣) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٤ / ٢٩١).

(٤) المرجع السابق، (٤ / ٢٩١).

المبحث الرابع: الترجيح

قيد الباحث الملاحظات التالية:

- تهمة الإرجاء ثابتة على ذر بن عبد الله وهذا باتفاق أئمة النقد.
 - هذه البدعة لم تؤثر عليه في الاحتجاج بمروياته، أي أنه لم ينزل عن رتبة الصدق بالمعنى الاصطلاحي.
 - مَنْ هجره كالنخعي وسعيد بن جبير فقد هجره لبدعته لا لضعفه في الحديث. فهكذا كان دأب السلف مع أصحاب البدع زجرًا لهم ولغيرهم، ومع ذلك فإن علماء الحديث يفرقون بين الأمرين لمصلحة جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.
 - أكثر الأئمة على توثيقه إلا ما جاء عن البخاري، والساجي، وأبي حاتم، وأحمد بأنه صدوق، وعبارة "صدوق" قد تكون عبارةً لإثبات عدالة لا لتعيين درجته. فليكونها محتلمة فإن الباحث يرى عدم محاكمتها إلى اصطلاح المتأخرين.
- وبناء على ما تقدم فإن الباحث -في نظره- يرجح أن ذر بن عبد الله ثقة متهم بالإرجاء والله تعالى أعلم.

٣٤. سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة من الثالثة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسله"^(١). وقال في "الهدى": "مجمع على ثقته"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٣٧٩.

(٢) ابن حجر، هدي الساري، د.ط، ص ٤٠٥.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

يرى الباحث أنّ الفارق بين العبارتين في زيادة الإرسال عن عائشة وأم سلمة، ومسألة التغيّر. وهذا مؤثر—وإن كان الراوي ثقةً— في قبول بعض مروياته.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن سعد: "كان قد كبر حتى اختلط قبل موته بأربع سنين، ومات في أول خلافة هشام بن عبد الملك"^(١)، وقال: "قال الواقدي: كان قد كبر حتى اختلط قبل موته بأربع سنين، ثم مات في أول خلافة هشام بن عبد الملك"^(٢).

قال يحيى بن معين: "يقال إن سعيد بن أبي سعيد اختلط قبل موته بأربع سنين"^(٣). وقال: "ثبت"^(٤).

وقال أحمد: "ليس به بأس"^(٥).

وقال أبو حاتم: "صدوق"^(٦)، وقال: "لم يسمع من عائشة"^(٧).

وقال أبو زرعة: "مديني ثقة"^(٨).

وقال يحيى بن سعيد: "لم يقف ابن عجلان على حديث سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة فتركها، فكان يقول سعيد المقبري عن أبي هريرة؛ ترك أباه"^(٩). قال الباحث: الذي اختلط عليه ههنا هو ابن عجلان، قال الترمذي في "العلل": "قال محمد بن عجلان: أحاديث سعيد المقبري بعضها سعيد عن أبي هريرة، وبعضها سعيد عن رجل عن أبي هريرة؛ فاختلفت عليّ فصيرتها عن سعيد عن أبي هريرة، وإنما تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا"^(١٠).

(١) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط ١، (٢١ / ٢٨١).

(٢) المرجع السابق، (٢١ / ٢٨٤).

(٣) ابن أبي خيثمة، تاریخ ابن أبي خيثمة، ط ١، (٢ / ٢٢٦).

(٤) ابن معين، تاریخ ابن معين رواية الدوري، ط ١، (٣ / ٢٤٦).

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤ / ٥٧).

(٦) المرجع السابق، (٤ / ٥٧).

(٧) ابن أبي حاتم، المراسيل، ط ١، ص ٧٥.

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤ / ٥٧).

(٩) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٢ / ٢٢)، البخاري، التاريخ الأوسط، ط ١، (٢ / ٧٥).

(١٠) الترمذي، سنن الترمذي، ط ٢، ص ٧٤٤.

وقال ابن المديني: "ثقة"^(١).

وقال العجلي: "تابعي ثقة"^(٢).

وقال ابن خراش^(٣): "ثقة أثبت الناس فيه الليث بن سعد"^(٤).

وقال ابن عدي: "وإنما ذكرت سعيد المقبري في جملة من اسمه سعيد لأن شعبة يقول: حدثنا سعيد بعد ما كبر. وأرجو أن سعيدًا من أهل الصدق، وقد قبله الناس وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلا بخير"^(٥).

وقال يعقوب بن شيبة: "وكان سعيد المقبري مولى لبني ليث من كنانة، وكانت وفاته في أول خلافة هشام بن عبد الملك، قد كان تغير وكبر واختلط قبل موته يقال بأربع سنين حتى لقد استشار بعض المحدثين عنه ما كتب عنه في كبره مما كتب قبله، فكان شعبة يقول: حدثنا سعيد المقبري بعد ما كبر"^(٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "وكان قد اختلط قبل أن يموت بأربع سنين"^(٧)، وفي

"مشاهير علماء الأمصار" قال: "في سماع المتأخرين عنه الأوهام الكثيرة"^(٨).

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٢١ / ٢٨٥).

(٢) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، ص ١٨٤.

(٣) أبو محمد، عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش، المروزي ثم البغدادي، كان حافظًا عارفاً بالحديث كثير الرحلة. توفي سنة ٢٨٣هـ. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، (١١ / ٥٧١)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٦ / ١٠٧)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط٣، (١٣ / ٥٠٨).

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٢١ / ٢٨٥).

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٤ / ٤٤٤).

(٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٢١ / ٢٨٥).

(٧) ابن حبان، الثقات، ط١، (٤ / ٢٨٥).

(٨) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ط١، ص ١٣١.

المبحث الرابع: الترجيح

ووفقًا لأقوال الأئمة فإنّ الباحث قيد الملاحظات التالية:

- وجود اتفاق تام على توثيق سعيد المقبري، وأنه تابعي جليل. وقد سبق أن بين الباحث أن قول قدماء الأئمة - كالإمام أحمد وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم - "لا بأس به" أو "صدوق" لا يلزم منه أن يكون الراوي في مرتبة أقل من التوثيق.
- قصة التغير مدارها على الواقدي، وهو متروك عند الأئمة؛ ولذلك يلاحظ الناظر أنّ من ذكر التغير فقد ذكره بصيغة التمريض.
- وأما نقل قول شعبة للتغير فغير ثابت منه بشكل صريح، فكلّ ما في الأمر أن شعبة كان يقول "حدثنا بعدما كبر" فلعلها كانت من باب الاحتراز، وإلا فشعبة ثبتّ يترك من كان حاله مثل ذلك، لئلا فلو ظهر اختلاطه لتركه ولم يحدث عنه، وقد مر معنا ما يشبه ذلك في ترجمة رقم (٢٦). وقد تبع قول شعبة محققو الحديث من بعد الأئمة حيث جعلوه ضمن المختلطين في كتبهم كما فعل العلائي ناقلاً قول شعبة بأنه ساء بعدما كبر^(١). وفي مقابلة ذلك لم يرتض ذلك بعض المحققين كالذهبي حيث قال: "ثقة حجة، شاخ، ووقع في الهرم، ولم يختلط"^(٢). وقال: "ما أحسب أنّ أحدًا أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعبه يسيل فلم يحمل عنه"^(٣).
- أما ما نقل عن إرساله عن أبي هريرة والاختلاف عليه في ذلك في كتب "العلل" كعمل ابن أبي حاتم والدارقطني فقد قال العلائي محققاً المسألة: "تقدم أنّ سعيداً المقبري سمع من أبي هريرة ومن أبيه عن أبي هريرة، وأنه اختلف عليه في أحاديث، وقالوا أنه اختلط قبل موته، وأثبت الناس فيه الليث بن سعد يميز ما روى عن أبي هريرة مما روى عن أبيه عنه، وتقدم

(١) العلائي، المختلطين، ط١، ص ٣٩.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط١، (٢/١٣٩).

(٣) المرجع السابق، (٢/١٤٠).

أن ما كان من حديثه مرسلًا عن أبي هريرة فإنه لا يضر لأن أباه الواسطة^(١). وقال الترمذي: "سعيد المقبري، قد سمع من أبي هريرة، وروى عن أبيه، عن أبي هريرة"^(٢).
● وأما إرساله عن عائشة وأم سلمة فقد ذكر أبو حاتم أنه لم يسمع من عائشة، ونقل مغلطاي قول الإشبيلي: "أنه لم يسمع من أم سلمة، بينهما عبد الله بن رافع"^(٣). قال الباحث: إرساله ظاهر من صنيع أبي حاتم في "العلل"، وأصحاب الصحيح وغيرهما بأنهم أخرجوا له عن عائشة وأم سلمة بواسطة^(٤).

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح بأن سعيدًا المقبري ثقة لم يتغير، وأن روايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة. والله تعالى أعلم.

(١) ابن العراقي، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ط١، ص ١٨٤.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي، ط٢، (١٠٣ / ٢).

(٣) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط١، (٣٠٢ / ٥).

(٤) انظر على سبيل المثال: ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط١، (١٦٧ / ٢)، (٢٥٥ / ٢)، الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ط١، (١٤٣ / ٨)، (٢١٥ / ١٥)، ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، ط١، (٣٠ / ١)، (١٢٢ / ١)، مسلم، المسند الصحيح بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ط١، (٢٥٩ / ١)، (٥٠٩ / ١)، البخاري، صحيح البخاري، (١٤٧ / ١)، (٥٣ / ٢).

٣٥. سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة حافظ غلط في أحاديث" (١).

وقال في "الهدى": "ثقة مشهور حافظ أخطأ في أحاديثه" (٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٤٠٦.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٥٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

بما أن الترجمة متعلقة بحافظ مشهور من أصحاب السنن فسيكون تركيز الباحث ليس على إثبات ثقته، وقوة حفظه، ونقل أقوال الأئمة في ذلك كما فُصِّلَتْ ترجمة الإمام النسائي برقم (٢٨)، فسينحصر البحث على فحص كلام الحافظ ابن حجر في نسبة الخطأ إلى أحاديثه؛ حيث قال في "التقريب": "أحاديث" بينما في "الهدى": "أحاديثه" ولا شك بوجود فرقٍ بين العبارتين، فالأولى تدل على البعضية؛ وهو ما يحصل عادةً في أحاديث الثقات، بينما الثانية على الغالب أو الجميع؛ وهذا مؤشر ضعف لا توثيق.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن سعد: "كثير الحديث ثقة، وربما غلط"^(١).

وقال ابن معين في معرض تخييره بين أبي داود وحرمي بن عمارة في شعبة: "أبو داود صدوق؛ أبو داود أحب إلي"^(٢).

وقال وكيع: "ما بقي أحد أحفظ لحديث طويل من أبي داود الطيالسي"^(٣).

وقال أبو حاتم: "قال عبد الله بن عمران الأصبهاني: قدم علينا أبو داود فكان يُملي من حفظه، وكان يحفظ ثلاثين ألف حديث"^(٤). قال أبو داود: "حدثت بأصفهان أحدًا وأربعين ألف حديث ابتداء من غير أن أسأل"^(٥).

وقال بندار: "لم نلق أحفظ بسرد الحديث من أبي داود الطيالسي، أول من صنف المسند على ترتيب الصحابة بالبصرة أبو داود الطيالسي وبالكوفة"^(٦).

وقال أبو حاتم: "أبو داود محدث صدوق كان كثير الخطأ"^(٧).

وقال الإمام أحمد: "لا يعد لأبي داود خطأ، إنما الخطأ إذا قيل له لم يعرفه، فأما أبو داود قيل له فعرف، ليس هو خطأ"^(٨). قال الباحث: هذه لفظة هامة من الإمام أحمد في معنى الخطأ. فأبو داود كان يعرف خطأه.

وقال أبو مسعود: "كتبوا إلي من أصبهان أن أبا داود أخطأ في تسع مائة، أو قالوا: ألف، فذكرت ذلك لأحمد بن حنبل، فقال: يحتمل لأبي داود"^(٩).

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٧/٢٩٨).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤/١١٢).

(٣) المرجع السابق، (٤/١١٢).

(٤) المرجع السابق، (٤/١١٢).

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤/٢٧٥).

(٦) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (٢/٥١٢).

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤/١١٣).

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (١٠/٣٢).

وقال عمرو بن علي الفلاس: "ما رأيت أحداً أحفظ من أبي داود الطيالسي"^(٢). ومثل ذلك قال علي بن المديني^(٣).

وقال أبو زرعة في الكلام على إحدى روايات أبي داود: "هذا خطأ؛ إنما هو: هشام عن أيوب نفسه ليس فيه فتادة؛ أبو داود يخطئ فيه"^(٤).

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: "أخطأ أبو داود الطيالسي في ألف حديث"^(٥).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "أبو داود الطيالسي أصدق الناس"^(٦).

وقال العجلي: "ثقة، وكان كثير الحفظ، رحلت إليه فأصبته مات قبل قدومي بيوم"^(٧).

وقال ابن عدي: "وأبو داود الطيالسي له حديث كثير عن شعبة وعن غيره من شيوخه، وكان في أيامه أحفظ من بالبصرة مقدم على أقرانه لحفظه ومعرفته... وقد حدث بأصبهان كما حكى عنه بندار أحداً وأربعين ألف حديث ابتداءً وإنما أراد به من حفظه.

وله أحاديث منها يرفعها، وليس بعجب من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطئ في أحاديث منها يرفع أحاديث يوقفها غيره، ويوصل أحاديث يرسلها غيره، وإنما أتى ذلك من حفظه وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت"^(٨).

وقال النسائي: "ثقة من أصدق الناس لهجة"^(٩).

وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠).

(١) المرجع السابق، (١٠ / ٣٢).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (١٠ / ٣٢).

(٣) المرجع السابق، (١٠ / ٣٢).

(٤) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط ١، (٤ / ٤٨٣).

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٢٧٥).

(٦) الأصبهاني، تاريخ أصبهان، ط ١، (١ / ٣٩٠).

(٧) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ٢٠١.

(٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٢٧٨).

(٩) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١١ / ٤٠٧).

(١٠) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٨ / ٢٧٥).

وقال الخطيب البغدادي: "وكان حافظاً مكثراً، ثقةً ثبتاً"^(١). وقال: "كان أبو داود يحدث من حفظه، والحفظ خوان، فكان يغلط، مع أن غلطه يسير في جنب ما روى على الصحة والسلامة"^(٢).

وقال ابن رجب الحنبلي: "حدث من حفظه فوهم، وكان حفظه كثيراً جداً. يقال أنه حدث من حفظه بأصبهان بأربعين ألف حديث فأخطأ فيها في مواضع، وليس ذلك يعجب منه"^(٣).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (١٠ / ٣٢).

(٢) المرجع السابق، (١٠ / ٣٢).

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ط ١، (٢ / ٧٦٤).

المبحث الرابع: الترجيح

قيد الباحث هذه الملاحظات:

- أبو داود محدّث حافظ أكثر جدًّا محدّث من حفظه.
- أنّ الخطأ إذا عرفه الراوي لا يعد خطأ أمّا إذا لم يعرفه فهو الخطأ المقصود كما قال الإمام أحمد. وأبو داود صحاب الترجمة كان إذا عُرِف بخطئه عرفه.
- أن الخطأ واقع من الثقة والضعيف، فلو غلب على أبي داود الخطأ لضعفه الأئمة، قال الذهبي: "ولو أخطأ في سبع هذا لضعفوه"^(١)، وقال ابن رجب: "يقال أنه حدث من حفظه بأصبهان بأربعين ألف حديث فأخطأ فيها في مواضع، وليس ذلك يُعجب منه"^(٢). بل قال الإمام أحمد عنه "يحتمل" لما قيل له بأنه أخطأ في ألف حديث.

وعليه فإن الباحث يرجح بأن دواد الطيالسي محدث ثقة حافظ وأما الخطأ مع كثرة حفظه وتحديثه لا يضره، إذ لو كان كثير الخطأ كما قيل لعدّ في جملة الضعفاء أو على الأقل من الصدوقين عند الجميع أو الأكثر^(٣). والله تعالى أعلم.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (٩ / ٣٨٢).

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ط ١، (٢ / ٧٦٤).

(٣) قال الباحث: أمّا قول صاحبي التحرير (ص ٣١١): "قوله: "غلط في أحاديث" لو لم يذكرها لكان أحسن... ثمّ شنع على الحافظ ذكّر ذلك بقولهما: "...وهذا من المبالغات والتهاويل التي لا يعول عليها ولا يلتفت إليها..." فليس في نظر الباحث تعقبا سديداً، إذ إنّ الحافظ في صدد الترجمة وهو يذكر ما توصل إليه بجنه، فلا يمكن عدّه من المبالغات ولا من التهاويل!

٣٦. سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي الأعمش

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة حافظ عارف بالقراءة، ورع لكنه يدلّس"^(١).

وقال في "الهدى": "...ومنصور عنده أتقن من الأعمش مع أن الأعمش أيضا من الحُفّاظ؛

فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلا فمثل هذا لا يقدر في صحة

الحديث إذا لم يكن راويه مدلسًا"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٤١٤.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٥٠.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

لا شك أن الأعمش من الأعلام المشتهرين بالحفظ لم يختلف الأئمة في توثيقه. ولكن ما يهمنا هنا في هذا البحث هو دراسة الفرق في أقوال الحافظ ابن حجر؛ ففي ترجمة الأعمش ذكر التدليس في "التقريب"، ولم يذكره في "الهدى"، بل وثّقه ونفى عنه التدليس بقوله "والإسناد كيفما دار كان متصلاً فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلساً"، فهذا ظاهر بوجود اختلافٍ سيبين الباحث نتائجه في المبحثين اللاحقين.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

ذكره ابن أبي حاتم في "المراسيل" ونفى أحمد وأبو حاتم سماعه من شمر بن عطية، وأنس، ومصعب بن سعد، ومطرف بن عبد الله بن الشخير، ومحمد بن سيرين، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعكرمة، والربيع بن خثيم، وهمام بن الحارث^(١). وزاد: لم يسمع من ابن أبي أوفى^(٢).

وقال الكرابيسي: "دلس عن زيد بن وهب كثيراً، وعن أبي الضحى وإبراهيم بن يزيد، وأبي صالح، ومجاهد، وشقيق، وهؤلاء كلهم قد دلس عنهم وكذلك عن المنهال وغيره"^(٣).

وقال يعقوب بن سفيان: "حديث سفيان وأبي إسحاق والأعمش ما لم يعلم أنه مدلس يقوم مقام الحجة"^(٤). وقال: "وأبو إسحاق رجل من التابعين وهو ممن يعتمد عليه الناس في الحديث هو والأعمش إلا أنهما وسفيان يدلسون، والتدليس من قديم"^(٥).

وقال أحمد بن يونس: "سمعت الأعمش يقول: والله لا تأتون أحداً إلا حملتموه على الكذب. والله! ما أعلم من الناس أحداً هو شر منهم قال أبو بكر: فأنكرت هذه؛ لأنهم لا يشبعون قال: وذكر أبو بكر حينئذ التدليس"^(٦).

وقال ابن سعد: "وكان الأعمش صاحب قرآن وفرائض وعلم بالحديث"^(٧).

وقال ابن معين: "كان الأعمش جليلاً جداً"^(٨). وقال: "ثقة"^(٩). وقال: "كل ما روى الأعمش عن أنس فهو مرسل"^(١٠).

(١) ابن أبي حاتم، المراسيل، ط ١، ص ٨٣ - ٨٤.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤/١٤٦).

(٣) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٦/٩٢).

(٤) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٢/٦٣٧).

(٥) المرجع السابق، (٢/٦٣٣).

(٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٦/٣٤٢).

(٧) المرجع السابق، (٦/٣٤٢).

(٨) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني، ط ١، ص ٢٠٣.

(٩) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٦/٣٤٢).

(١٠) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٢/٨٣).

وقال شعبة: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة"^(١).
 وقال أبو حاتم: "الأعمش ثقة يحتج بحديثه"^(٢). وقال: "إن الأعمش قليل السماع من مجاهد،
 وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس"^(٣).
 وقال أبو زرعة: "سليمان الأعمش إمام"^(٤). وقال: "لم يسند عن أيوب شيئاً"^(٥).
 وقال ابن المديني: "الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء"^(٦).
 وقال أحمد بن حنبل: "منصور أثبت أهل الكوفة، ففي حديث الأعمش اضطراب كثير"^(٧).
 وقال أبو داود: "سمعتُ أحمد سئل عن الرجل يعرف بالتدليس يحتج فيما لم يقل فيه سمعت: قال: لا
 أدري فقلت: الأعمش متى تصاد له الألفاظ؟ قال يضيق هذا. أي أنك تحتج به"^(٨).
 وقال هشيم: "ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله من الأعمش، ولا أجود حديثاً، ولا
 أفهم، ولا أسرع إجابة لما يسأل عنه"^(٩).
 وقال ابن المبارك: "إنما أفسد حديث أهل الكوفة أبو إسحاق، والأعمش"^(١٠).
 وقال جرير بن عبد الحميد^(١١): "سمعتُ مغيرة يقول: أهلك أهل الكوفة أبو إسحاق
 وأعيمشكم هذا، كأنه عن الرواية عمن جاء، وإلا فالأعمش عدل صادق ثبت، صاحب سنة وقرآن،

(١) البيهقي، معرفة السنن والآثار، ط ١، (١/١٥١).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤/١٤٧).

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط ١، (٥/٤٧١).

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤/١٤٧).

(٥) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٦/٩٢).

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (٢/٢٢٤).

(٧) المرجع السابق، (٢/٢٢٤).

(٨) أحمد بن أحمد، سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، ط ١، ص ١٩٩.

(٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (١٠/٥).

(١٠) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (٢/٢٢٤).

(١١) أبو عبد الله جرير بن عبد الحميد الضبي الرازي القاضي؛ ثقة كثير العلم. روى عن جرير بن يزيد بن جرير البجلي، وحمزة الزيات، والثوري، والأعمش وغيرهم. وممن روى عنه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وزهير بن حرب. توفي سنة ١٨٨ هـ. ابن

ويحسن الظن بمن يحدثه، ويروي عنه، ولا يمكننا أن نقطع عليه بأنه علم ضعف ذلك الذي يدلسه، فإن هذا حرام" (١).

وقال العجلي: "ثقة كوفي" (٢). وقال: "كان الأعمش ثقة ثبتاً في الحديث، وكان كثير الحديث وكان عالماً بالقرآن رأساً فيه" (٣).

وقال أبو داود السجستاني: "لم يسمع الأعمش من واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم" (٤). وقال: "لم يسمع الأعمش من نافع" (٥).

وقال النسائي: "ثقة ثبت" (٦).

وقال ابن حبان في "الثقات": "وكان مدلساً أخرجناه في هذه الطبقة -أي الثالثة- لأن له لُقياً وحفظاً، وإن لم يصح له سماع المسند عن أنس" (٧).

سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٧ / ٣٨١)، خليفة، طبقات خليفة، ط ١، ص ٢٨٩، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢ / ٥٠٥)، الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (٢ / ٥٦٨)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٨ / ١٨٤)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٤ / ٥٤٠)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٤ / ٨٢٠).

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (٢ / ٢٢٤).

(٢) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ٤٣٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٣٤.

(٤) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني، ط ١، ص ١٠٣.

(٥) المرجع السابق، ص ١١١.

(٦) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٢ / ٨٣).

(٧) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٤ / ٣٠٢).

المبحث الرابع: الترجيح

مما سبق نقله من أقوال الأئمة لخص الباحث ما يلي:

- اتفاق أهل الشأن على أنّ الأعمش إمام حافظ ثقة جليل القدر عالم بالقراءات.
- الأعمش متهّم بالتدليس. فكلّ من جرحه بفساد حديثه مثل ابن المبارك محمّل على تدليسه.
- ذكر الأئمة عدم سماع الأعمش من بعض التابعين وجميع الصحابة؛ أي أن رواياته عنهم مرسلة. ومثل هذا الإرسال قد يقع كثيراً من الثقات -مع بقاء الصدق والأمانة- لأسباب كثيرة ولا سيما من عرف بالكثرة، والحفظ، والتحديث مثل الأعمش.
- من ذكره بالتدليس ذكر معه كذلك حجم تدليسه، فمن أقوال الأئمة أن جلّها قليلة بالمقارنة مع مروياته الصحيحة. مثال ذلك: ما ذكر من تدليسه عن مجاهد حيث كان قليل التحديث عنه كما قال أبو حاتم.
- مرويات الأعمش تُحمل أصالةً على السماع كما قال يعقوب بن سفيان، والإمام أحمد في "سؤالات أبي داود" حيث ضيق عدم الاحتجاج به لثقتّه وأمانته إلا ما ظهر منه أنه تدليس.

وعلى ذلك فإن الباحث في نظره يرجح بأن الأعمش إمام حافظ ثقة أكثر أحاديثه محمولة

على الاتصال أصالةً إلا ما ذكر من تدليسه وهو منحصر معروف وقليل. والله تعالى أعلم.

٣٧. سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي البصري أبو روح

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة رمي بالقدر"^(١).

وقال في "الهدى": "أحد الأثبات"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٤٢٦.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٠٨.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

سبق بيان موضع النزاع في الترجمة رقم (٣٣).

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الثوري: "لم أر ههنا شيئاً مثل هذا يعني: سلام بن مسكين"^(١).

ووثقه ابن سعد^(٢).

وقال ابن معين: "ثقة"^(٣).

وقال ابن المديني: "ثقة من أهل الأمانة"^(٤).

ووثقه الإمام أحمد^(٥). وقال: "ثقة كثير الحديث"^(٦)، وكذا ابن خلفون^(٧) ناقلاً توثيق ابن نميرة

وأحمد بن صالح^(٨).

وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"^(٩).

وذكره الجوزجاني فيمن تكلم في القدر وعرفوا بصدق ألسنتهم وأمانتهم^(١٠).

وقال أبو داود السجستاني: "كان يذهب إلى القدر"^(١١).

وقال النسائي: "ليس به بأس"^(١٢).

وقال ابن عدي في تخريجه لحديث: "في إسناده سلام بن مسكين، لأن سلام لا بأس به"^(١).

-
- (١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (١/٧٠).
 - (٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط١، (٧/٢٨٣).
 - (٣) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، د.ط، ص ١١٦، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٤/٢٥٨).
 - (٤) ابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ط١، ص ٧١.
 - (٥) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط٢، (١/٢٣٥)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٤/٢٥٨).
 - (٦) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط١، ص ٤٧٤.
 - (٧) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط١، (٦/١٨١).
 - (٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط١، (٤/٢٨٧).
 - (٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٤/٢٥٨).
 - (١٠) الجوزجاني، الشجرة في أحوال الرجال، ط١، ص ٣١٠.
 - (١١) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني، ط١، ص ٣١٠.
 - (١٢) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (١٢/٢٩٧).

وذكره ابن شاهين في "الثقات" (٢). وابن حبان في "الثقات" (٣)، وقال عنه: "من المتقنين وأهل الفضل في الدين" (٤).

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤ / ٤٨٧).

(٢) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، ص ١٠١.

(٣) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٦ / ٤١٦).

(٤) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ط ١، ص ٢٤٧.

المبحث الرابع: الترجيح

مما تم نقله من أقوال أئمة النقد في سلام بن مسكين لخص الباحث الملاحظات التالية:

- الاتفاق على توثيق سلام بن مسكين.
- أمّا قول أبي حاتم "صالح الحديث"؛ فهذا كما أنه قد يحمل على الاعتبار إلا أنه لا ينفي كذلك التوثيق، فمحتمل مقصود أبي حاتم أنه لا يحتاج بتفرده مع بقاء ثقته.
- وأما قول النسائي "لا بأس به" فإنّ أئمة النقد أحياناً يتجه هذا الوصف في حق الثقات أو القريبين من الثقات، ولا يجري على اصطلاح المتأخرين أين جعلوا لفظة "لا بأس به" في مرتبة الصدوق^(١).
- لم يصفه بالقدر إلا أبو داود السجستاني بينما سائر الأئمة وصّفوه بالصلاح والفضل في ديارته. ولم ير ذلك فيمن ترجم له من المتأخرين سوى الحافظين الذهبي وابن حجر؛ بل قال الذهبي بصيغة التمرّض: "لكنه زُمي بالقدر فيما قيل"^(٢)، فكأن الجميع ذكر مسألة القدر نقلاً عن أبي داود. ولبيان صدق سلام بن مسكين، بل عدم صحة هذه التهمة في حقّه فقد خرّج الهروي في "ذم الكلام" أثرًا من طريق سلام بن مسكين في ذم القدرية؛ قال: "أخبرني يحيى بن عمار أخبرنا أبي حدثنا أحمد بن إسحاق بن أيوب حدثنا عمر بن حفص حدثنا عاصم بن علي حدثنا سلام بن مسكين عن عمران بن عبد الله بن طلحة عن القاسم بن محمد "أنه مرّ بقوم يذكرون القدر فقال تكلموا فيما سمعتم الله ذكر في كتابه وكفوا عما كلف الله عنه"^(٣). قال الباحث: فلو كان سلام بن مسكين يرى ذلك أو داعية إلى ذلك لما نُقل عنه مثل هذا الخبر.

(١) قال ابن أبي خيثمة: "قلت لابن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف. قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة. وإذا قلت: هو ضعيف، فليس هو بثقة، ولا يكتب حديثه"، ابن حجر، لسان الميزان، ط ١، (٩٣/١). و قال أبو زرعة: "قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب؟ قال: لا بأس به. قلت: ولم لا تقول ثقة، ولا نعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك أنه ثقة"، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط ١، (٢٧٧/٧).

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (١٨١/٢).

(٣) الهروي، ذم الكلام وأهله، ط ١، (٩/٥).

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح بأن تهمة القدر غير ثابتة في حق سلام بن مسكين. وعلى فرض ثبوتها فإنها لا تؤثر في صدقه، وديانته بما ثبت عنه من صدقٍ وصلاح وفضل وكثرة حديث؛ وعليه فإنّ سلام بن المسكين ثقة فاضل وهي توافق المرتبة الثالثة عند الحافظ ابن حجر والله تعالى أعلم.

٣٨. سيف بن سليمان أو ابن أبي سليمان المخزومي.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة ثبت رمي بالقدر"^(١).

وقال في "الهدى": "أحد الأثبات"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط١، ص ٤٢٨.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٠٨.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

وموضع الخلاف بين العبارتين في شيئين:

- الأول: قوله "ثقة ثبت" في "التقريب" يجعله في المرتبة الثانية لتكرار التوثيق، بينما في "الهدى" في المرتبة الثالثة.
- الثانية: الرمي بالقدر غير مذكور في "الهدى".

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن سعد: "سيف بن سليمان وبعضهم يقول: ابن أبي سليمان مولى بني مخزوم، وتوفي بمكة بعد ستة وخمسين ومائة، وكان ثقة كثير الحديث"^(١).

قال الإمام أحمد: "ثقة"^(٢). وقال: "سيف بن سليمان اختلفوا قال بعضهم ابن أبي سليمان، هو ثقة من أهل مكة"^(٣).

وأتمه ابن معين بالقدر^(٤)، وقال في تحديد شخصيته: "سيف بن سليمان المكي هو سيف بن أبي سليمان هو واحد"^(٥).

ونقل العقيلي قول إبراهيم بن سليمان: "سيف بن سليمان كذاب، شهد عندي شاهدان على يحيى بن معين، وابن نمير، أن سيف بن سليمان كذاب"^(٦)، ونقل كذلك قول الإمام أحمد: "سيف بن سليمان، وزكريا بن إسحاق، وإبراهيم بن نافع، وأصحاب ابن أبي نجيح قدرية عامتهم، ولكن ليس هم أصحاب كلام، إلا أن يكون شيئاً لا أدري؛ حدثنا عبد الله قال: سمعت أبي يقول: سيف وشبل وزكريا، ما أقربهم"^(٧).

وقال أبو زرعة الدمشقي: "ثبت"^(٨).

وقال أبو حاتم: "ويقال ابن أبي سليمان"^(٩). وقال: "لا بأس به"^(١٠).

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٥/٤٩٣).

(٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (٢/٥٠٠).

(٣) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديليهم، ط ١، ص ٢٣٤.

(٤) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط ١، (٣/١٠٠).

(٥) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط ١، (٣/١٠٩).

(٦) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢/١٧٣).

(٧) المرجع السابق، (٢/١٧٣).

(٨) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٢/٣٢١).

(٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤/٢٧٤).

(١٠) المرجع السابق، (٤/٢٧٤).

ونقل البخاري قول يحيى بن سعيد القطان: "كان سيف بن سليمان حيًّا سنة خمسين، وكان عندنا ثقة ممن يصدق ويحفظ"^(١)، وقول وكيع: "سيف أبو سليمان"، وابن المبارك: "سيف بن أبي سليمان"^(٢).

وقال يحيى القطان أيضًا: "كان عندنا ثبًا ممن يصدق، ويحفظ"^(٣).

ثم قال العقيلي: "وإبراهيم بن سليمان الذي حدثنا عنه أحمد بن زهير كان من أصحاب الحديث مصري، فإن كان صح عنده هذه الرواية عن يحيى وابن نمير، فالجرح أولى"^(٤).

وقال أبو عبيد الآجري: "سألتُ أبا داود عنه، فقال: ثقة. قلتُ: يرمى بالقدر. قال: أعلمه"^(٥). قال الباحث: وهذه إحدى تطبيقات التعامل مع البدعة في الرواية.

وقال النسائي: "ثقة ثبت"^(٦).

ووثقه العجلي^(٧)، وذكره ابن شاهين في الثقات^(٨)، وأهمه الفسوي في "المعرفة" بالقدر^(٩).

وقال الساجي: "سيف بن سليمان فكل قد أجمع على أنه صدوق ثقة، غير أنه اتهم بالقدر"^(١٠).

وقال البزار: "ثقة"^(١١).

(١) البخاري، التاريخ الأوسط، ط ١، (٢/ ١١٣)، التاريخ الكبير، د.ط، (٤/ ١٧١)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤/ ٥١٠).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، د.ط، (٤/ ١٧١).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٤/ ٢٧٤)، ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، ص ١٠٤.

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢/ ١٧٣).

(٥) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٢/ ٣٢١).

(٦) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (١٢/ ٣٢٢).

(٧) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ٢١٣.

(٨) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، ص ١٠٤.

(٩) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٢/ ٢٠٧).

(١٠) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٦/ ١٩٢).

(١١) المرجع السابق، (٦/ ١٩٢).

وقال الدارقطني: "مكي ثقة"^(١).
وقال ابن عدي: "وحدِيثه ليس بالمنكر وأرجو أنه لا بأس به"^(٢).
وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٣)، وقال: "من متقني أهل مكة"^(٤).

(١) الدارقطني، سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني رواية الكرجي، ط١، ص ٣٤.

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٤/٥١١).

(٣) ابن حبان، الثقات، ط١، (٦/٤٢٥).

(٤) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ط١، ص ٢٣٢.

المبحث الرابع: الترجيح

قيد الباحث الملاحظات التالية:

- وجود اختلاف صريح في اسم الراوي سيف بن سليمان أو ابن أبي سليمان.
- شبه اتفاق على توثيقه، فقد وثقه أحمد، وأبو زرعة، ويحيى القطان، والنسائي، والدارقطني وغيرهم.
- أما قول أبي حاتم "لا بأس به" فقد مر معنا تفسيره في الترجمة السابقة، وأن اصطلاحات أئمة النقد المتقدمين لا تحاكم إلى اصطلاحات المتأخرين، ف"لا بأس به" عندهم قد تعني التوثيق^(١).
- لم يضعفه صراحة، ونقل تكذيب يحيى بن معين لسيف بن سليمان إلا العقيلي، ومن قصة لا يُعرف صحتها، بل هو نفسه شكك فيها حيث قال: "فإن كان صحَّ عنده هذه الرواية عن يحيى وابن نمير فالجرح أولى". ولكنَّ ذمَّ النَّاسِ لا تنتهك بالشك، ولا سيما أن غيره من الأئمة وثَّقه توثيقاً عالياً، فقد قال عنه النسائي "ثقة ثبت" كما تقدم النقل عنه في المبحث السابق.
- تهمة القدر ثابتة كما قال الإمام أحمد وغيره إلا أنه ليس من أهل الكلام فيه، ولا يضره ذلك صدق روايته.
- وصفه بعض الأئمة بالثبوت والثقة وكثرة الحديث كيحيى القطان، وابن سعد، والنسائي.

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح بأن سيف بن سليمان ثقة ثبت، وأما رميه بالقدر فهو ثابت ولكن لا يؤثر على درجته. والله أعلم.

(١) قال ابن أبي خيثمة: "قلت لابن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف. قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة. وإذا قلت: هو ضعيف، فليس هو بثقة، ولا يكتب حديثه"، ابن حجر، لسان الميزان، ط ١، (١/٩٣). و قال أبو زرعة: "قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب؟ قال: لا بأس به. قلت: ولم لا تقول ثقة، ولا نعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك أنه ثقة"، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط ١، (٧/٢٧٧).

الفصل الرابع: من كان الاختلاف فيهم غير مؤثر في الحكم الإجمالي

- المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"
- المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف.
- المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي.
- المبحث الرابع: الترجيح.

٣٩. أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي أبو جعفر السرخسي.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة حافظ" (١).

وقال في "الهدى": "حافظ جليل" (٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٨٩.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٢٢٢.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في التقريب "ثقة حافظ" يجعله في المرتبة الثانية وهي من أعلى المراتب بعد الصحابة، بينما قوله في "الهدى" "حافظ جليل" محتملة بحسب سياقها. فليس بالضرورة أن يكون الحافظ ثقة، وقد بين الباحث شيئاً من ذلك في هذا البحث من صنيع الحافظ ابن حجر ذاته^(١)، وكذا الشأن بالنسبة لقوله "جليل" فهي صفة قاصرة على نفس الراوي لا تتعدى إلى مروياته.

(١) انظر: ص ٢١.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال أبو حاتم: "كان يكتابني، ولم أكتب عنه"^(١).

وقال أحمد: "ما قدم علي خراساني أفقه بدءاً منه"^(٢).

وقال أحمد بن محمد بن سعيد بن عطاء: "أحمد بن سعيد بن صخر أبو جعفر الدارمي، يقال: إن أصله من سرخس، أقدمه الطاهرية هراة فأقام بها ملياً يحدث، وكان أحد حفاظ الحديث، المتقن الثقة، العالم بالحديث وبالرواة"^(٣).

وقال يحيى بن زكريا الحافظ النيسابوري: "كان ثقةً جليلاً"^(٤).

وقال أبو محمد بن الأخصر^(٥): "هو أحد المذكورين بالثقة ومعرفة الحديث والحفظ له، ومن رحل وجد في الطلب وأكثر"^(٦).

وقال ابن حبان: "وكان ثقةً ثبناً صاحب حديث يحفظ"^(٧).

وقال ابن عدي: "سمعت محمد بن الحسين بن مكرم يقول: سمعتُ حجّاجا الشّاعر، وذكرت له أبا زرعة، وأبا حاتم، وابن وارة، وأبا جعفر الدارمي، فقال: ما بالمشرق قوم أنبل منهم"^(٨).
وقال الخطيب البغدادي: "وكان ثقةً ثبناً، روى عنه: عمرو بن علي الفلاس، وأبو موسى محمد بن المثني، والبخاري، ومسلم في صحيحهما"^(٩).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥٣ / ٢).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٢٧٢ / ٥).

(٣) المرجع السابق، (٢٧٢ / ٥).

(٤) المرجع السابق، (٢٧٢ / ٥).

(٥) أبو محمد عبد العزيز بن محمود بن المبارك بن الأخصر، الحافظ المحدث الثقة. من تصانيفه: تنبيه اللبيب وتلقيح فهم المريب في تحقيق أوام الخطيب، وتلخيص وصف الأسماء في اختصار الرسم والترتيب، والمقصد الأرشدي في ذكر من روى عن أحمد. توفي سنة ٦١١ هـ. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (٣٢ / ٢٢)، كحالة، معجم المؤلفين، د. ط، (٢٦٢ / ٥).

(٦) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٤٦ / ١).

(٧) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٣٣ / ٨).

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٢٧٢ / ٥).

(٩) المرجع السابق، (٢٧٢ / ٥).

وقال أحمد بن سعيد الدارمي: "قلت لأحمد بن حنبل: أقول لك قولي وإن أنكرت منه شيئاً فقل إنني أنكره قلت له: نحن نقول القرآن كلام الله من أوله إلى آخره، ليس منه شيء مخلوق، ومن زعم أن شيئاً منه مخلوق فهو كافر، فما أنكرك منه شيئاً ورضيه"^(١). قال الباحث: وهذا من أدلة فقهاء، فقد ذكره ابن مفلح ضمن أصحاب الإمام أحمد بن حنبل^(٢).

(١) أبو يعلى، طبقات الحنابلة، د.ط، (١/٤٦).

(٢) انظر: ابن مفلح، المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ط ١، (١/١٠٨).

المبحث الرابع: الترجيح

من أقوال الأئمة قيّد الباحث ما يلي:

- أن أحمد بن سعيد الدارمي مجمع على جلاله قدره وثقته.
- أنه من الحفاظ الفقهاء النبلاء من أصحاب الإمام أحمد.
- روى عنه الكثير من الأئمة الحفاظ كالبخاري ومسلم وغيرهما.

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح أن أحمد بن سعيد الدارمي ثقة ثبت حافظ جليل وهي أعلى

مراتب التعديل عند الحفاظ ابن حجر بعد الصحابة. والله تعالى أعلم.

٤٠. إبراهيم بن إسماعيل أو إسماعيل بن إبراهيم السلمي، الشيباني الحجازي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "مجهول الحال"^(١).

وقال في "الهدى": "لا يعرف"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١٠٥.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ١٩.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في التقريب "مجهول الحال" توافق المرتبة التاسعة حيث عرفها بشرطين: بأن يكون الراوي لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق. بينما في "الهدى" قال "لا يعرف" وهي محتملة، فإما أن يقصد مجهول العين أو الحال. كل ذلك مع القول أن إبراهيم بن إسماعيل هو ذاته إسماعيل بن إبراهيم وإلا فإن المسألة خلافية بين الأئمة، فمن فرق جعل الأول مجهولاً والثاني معروفاً، بل بعضهم وثقه كما يأتي التفصيل في المبحث التالي.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال عنه أبو حاتم: مجهول، روى عنه الحجاج بن عبيد^(١).

وفرق أبو حاتم بينه وبين "إسماعيل بن إبراهيم؛ قال: "إسماعيل بن إبراهيم الشيباني روى عن ابن عباس وامرأة رافع، وروى عنه عمرو بن دينار"^(٢). وقال أبو زرعة: "مكي ثقة"^(٣).

وقال العجلي: "إبراهيم بن إسماعيل، حجازي، لا بأس به"^(٤).

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "شيخٌ يروي عن أبي هريرة وعائشة، يروي عنه الحجاج بن عبيد"^(٥)، بينما قال في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم: "إسماعيل بن إبراهيم السلمي، ويقال الشيباني حجازي يروي عن ابن عباس روى عنه عمرو بن دينار ويعقوب بن خالد"^(٦).

وقال محمد بن إسحاق: "كان خياراً"^(٧) هذا في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم كما ذكر البخاري^(٨). وقال البخاري: "وقال لنا إسحاق عن جرير عن ليث عن حجاج عن إسماعيل بن إبراهيم - أو إبراهيم ابن إسماعيل - السلمي عن عائشة..."^(٩)، ثم قال: "...وقال عبد الوارث عن ليث عن إسماعيل بن إبراهيم، وقال عبيد الله أخبرنا شيبان عن ليث عن حجاج بن أبي عبد الله عن إبراهيم بن إسماعيل السلمي..."^(١٠).

قال الباحث: فيه دلالة على أن البخاري لم يفرق بينهما وجعلهما واحداً. ومشى على ذلك المزني في "التهذيب" قال: "...روى عنه حجاج بن عبيد، وعباس بن عبد الله بن سعيد بن عباس،

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٨٣ / ٢).

(٢) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (١٨٣ / ١).

(٣) المرجع السابق، (١٨٣ / ١).

(٤) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ٥١.

(٥) ابن حبان، الثقات، ط ١، (١٢ / ٤).

(٦) المرجع السابق، (١٦ / ٤)، بواسطة: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (١٨٣ / ١).

(٧) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٥٠ / ٢).

(٨) البخاري، التاريخ الكبير، د. ط، (٣٤٠ / ١).

(٩) المرجع السابق، (٣٤٠ / ١).

(١٠) المرجع السابق، (٣٤٠ / ١).

وعمر بن دينار، ويعقوب بن خالد بن المسيب^(١). وقال مغلطاي بعدما نقل أقوال من فرّق بينهما:
" هكذا كما ترى فرّق بينهما، وجمعُ المزي بينهما يحتاج إلى دليل واضح"^(٢). وقد رجّح كذلك أنّ
البخاري فرّق بينهما، قال: "فهذا كما ترى يستلوح منه التفرقة"^(٣) ولكن لم يتضح ذلك للباحث
بالمقارنة مع ما نقله سابقاً من قول الإمام البخاري.

(١) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٢ / ٥٠).

(٢) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (١ / ١٨٣).

(٣) المرجع السابق، (١ / ١٨٣).

المبحث الرابع: الترجيح

مما تم نقله لاحظ الباحث ما يلي:

- وجود خلاف في تمييز شخصية إبراهيم بن إسماعيل ظهر أثره على الحكم عليه، فالبخاري جعله واحداً، وكذا العجلي فوضعه في "الثقات"، وتبعه على ذلك بعض العلماء كالمزي والحافظ ابن حجر وغيرهم، بينما فرّق بينهما أبو حاتم وأبو زرعة وابن حبان ورجح ذلك العلامة مغلطاي.
- ونتج عن ذلك اختلاف في التعديل والتجريح بناء على الاختلاف في تعيين هذه الشخصية، فمن جعله إسماعيل بن إبراهيم فقد عرفه وعدله، ومن جعله الآخر إبراهيم بن إسماعيل فقد جهله، ومن ثمّ فمن جمع بينهما فقد حكم عليه بما يوافق الراجح عنده من الاسم، لذلك نجد الاختلاف بين الأئمة والمحققين بين موثق، وآخر مجهول. فالذهبي مثلاً في "الميزان" - بعد أن ذكر الاسمين لنفس الشخص - قال: "لا يُدرى من ذا"^(١).

وعلى ذلك ولوجود مثل هذا الاختلاف، وليس يوجد في نظر الباحث من أدلة أو قرائن تعين على الجمع بين الأقوال أو الترجيح بينها فإن الباحث يميل إلى التوقف في شأن إبراهيم بن إسماعيل. والله تعالى أعلم.

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (١/ ١٨٥).

٤١. إبراهيم بن موسى الفراء بن زيد التميمي أبو إسحاق الرازي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة حافظ"^(١).

وقال في "الهدى": "كان من كبار الحفاظ"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١١٧.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٢٢٥.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في التقريب "ثقة حافظ" يجعله في المرتبة الثانية وهي أعلى المراتب بعد الصحابة، بينما قوله في "الهدى" "من كبار الحفاظ" محتملة؛ لأنه ليس بالضرورة أن يكون "الحافظ" ثقة كما بين الباحث شيئاً من ذلك في هذا البحث من صنيع الحافظ ابن حجر ذاته^(١).

(١) انظر: ص ٢١.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال أبو زرعة الرازي: "لم يكن في كتبه من الضعف إلا رجلين عبد العزيز بن أبان، وأبو قتادة الحارثي"، ثم قال: "كأنه قد جمع له الثقات"^(١). وقال أيضاً: "إبراهيم بن موسى أئقن من أبي بكر بن أبي شيبة، وأصح حديثاً منه لا يحدث إلا من كتابه لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثاً من حفظه، وهو أئقن وأحفظ من صفوان بن صالح"^(٢). وقال: "كتبت عن إبراهيم بن موسى مائة ألف حديث"^(٣).

وقال أبو حاتم: "إبراهيم بن موسى من الثقات وهو أئقن من أبي جعفر الجمال-محمد بن مهران الرازي-"^(٤).

وقال عبد الله بن أحمد: "قلت لأبي: كتبت عن إبراهيم بن موسى الصغير، فقال: لا تقل صغيراً هو كبير هو كبير، فإذا روى عنه الثقات فحديثه محتج به بلا مدافعة"^(٥).

وقال أبو داود: "كان عند إبراهيم بن موسى الرازي حديث بخط ابن إدريس فحدث به فأنكروه عليه فتركه"^(٦). قال الباحث: هذا من حرصه على رد خطئه^(٧).

وذكر ابن خلفون أن أبا عبد الله بن البيع^(٨) قال: هو ثقة مأمون^(٩).

وقال النسائي: "ثقة"^(١٠).

وذكره ابن حبان في "الثقات"^(١).

(١) أبو زرعة الرازي، الضعفاء، ط ١، (٢/ ٥٢٨).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢/ ١٣٧).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (١١/ ١٤١).

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢/ ١٣٧).

(٥) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (٢/ ٦٦٨).

(٦) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (١/ ٣٠٠).

(٧) انظر مقولة الإمام أحمد في معرفة الراوي خطأه ص ٢٥٥.

(٨) هو الحاكم صاحب المستدرک على الصحيحين.

(٩) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (١/ ٢٩٩).

(١٠) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٢/ ٢٢٠).

وحدث عنه الأئمة البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو
حاتم الرازي^(٢).

(١) ابن حبان، الثقات، ط١، (٧٠ / ٨).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط٣، (١٤١ / ١١).

المبحث الرابع: الترجيح

لاحظ الباحث من أقوال الأئمة ما يلي:

- إجماعهم على توثيقه والاحتجاج به.
 - أن إبراهيم بن موسى متقن يحدث من كتابه، ومأمون أيضاً، وهذا ظاهر من صنيعه بترك حديث أنكر عليه كما نُقل عنه.
 - وأنه كذلك مكثراً، فأبو زرعة كتب عنه مئة ألف حديثٍ ما يدل على سعة كتابه.
 - حدّث عنه كبار الأئمة الحفاظ كالبخاري ومسلم وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم.
- وعليه فإن الباحث يرجح بأن إبراهيم بن موسى الفراء ثقةٌ مُكثَرٌ حُجَّةٌ. والله تعالى أعلم.

٤٢. إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فروة الفروي أبو يعقوب المدني

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق كفّ فسَاءَ حفظه" (١).

وقال في "الهدى" مُرَجَّحًا قَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ: "كان صدوقًا ولكن ذهب بصره فرمما لُقن، وكتبه

صحيحة" (٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١٣١.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٨٩.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

اكتفى الحافظ بقوله في التقريب "فساء حفظه" من غير أن يبيّن هل هو بسبب التغير أم فقدان الكتاب أم لأي سبب كان، كما فعل في "الهدى" حيث ذكر التلقين مع التأكيد على صحة كتبه. فليس من شك بوجود فرق بين العبارتين تؤثر على الاحتجاج بمرويات ابن أبي فروة.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال أبو حاتم: "كان صدوقاً ولكنّه ذهب بصره فربّما لقن الحديث، وكتبه صحيحة"^(١). وقال: "مضطرب"^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: "وكتبَ أبي وأبو زرعة عنه ورويًا عنه"^(٣).

وقال العقيلي: "جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها، وسمعت أبا جعفر الصائغ يقول: كان إسحاق الفروي كفّ وكان يلقي"^(٤).

وقال الساجي: "فيه لين"^(٥). ووهّاه أبو داود^(٦).

وذكره ابن حبان في "الثقات": "يعرب ويتفرد"^(٧).

وقال النسائي: "ليس بثقة"^(٨). وفي نقلٍ عند الباجي: "ضعيف ليس بثقة"^(٩). ثم قال الباجي: "فيحتمل عندي أنه يتهم لكثرة خطئه بقلة التحري"^(١٠).

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم^(١١): "قال: سمعت محمد بن عاصم المصري - وكان من أهل الصدق - وقال: قدمت المدينة ومالك بن أنس حي فلم أر أهل المدينة يشكون أن إسحاق بن أبي فروة متهم على الدين"^(١).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢/٢٣٣).

(٢) المرجع السابق، (٢/٢٣٣).

(٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٢/٤٧٢).

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (١/١٠٦).

(٥) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢/١٠٩).

(٦) المرجع السابق، (٢/١١٠).

(٧) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٨/١١٥).

(٨) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ط ٢، ص ١٨.

(٩) الباجي، التعليل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط ١، (١/٣٧٧).

(١٠) المرجع السابق، (١/٣٧٧).

(١١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع الحقلّي المصري، مولاهم القرشي الحافظ الفقيه صاحب الشافعي مفتي مصر. كان عالم الديار المصرية في عصره مع المزي. سمع الشافعي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وعبد

وقال الدارقطني: "ضعيف، وقد روى عنه البخاري، ويونحونه في هذا"^(٢).
وقال الحاكم: "عيب على محمد إخراج حديثه، وقد غمزوه"^(٣).
وقال جعفر الطيالسي^(٤): "لو كان الأمر إليّ ما حدثتُ عنه"^(٥).

الله بن وهب وغيرهم. وروى عنه أبو حاتم الرازي، وابن أبي حاتم، والنسائي وغيرهم. وثقه الدارقطني، والنسائي وابن أبي حاتم. من تصانيفه: "أحكام القرآن"، و"الرد على الشافعي مما خالف فيه الكتاب والسنة"، و"الرد على أهل العراق"، و"أدب القضاة". توفي سنة ٢٦٨هـ. ابن يونس، تاريخ ابن يونس، ط ١، (١ / ٤٥١)، السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، ط ١، ص ١٩١، ابن حبان، الثقات، ط ١، (٩ / ١٣٢)، تاريخ دمشق، ط ١، (٥٣ / ٣٥٩)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٢٥ / ٤٩٧)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٦ / ٤١٠)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (١٢ / ٤٩٨)، الزركلي، الأعلام، ط ١٥، (٦ / ٢٢٣)، كحالة، معجم المؤلفين، د.ط، (١٠ / ٢٢٣).

(١) الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط ١، (١ / ٣٧٧).

(٢) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢ / ١١٠).

(٣) المرجع السابق، (٢ / ١١٠).

(٤) أبو الفضل جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي البغدادي، الحافظ الثقة الثبت. روى عن عفان بن مسلم وسليمان بن حرب ومسلم بن إبراهيم ومسدد وابن معين وغيرهم. ومن روى عنه يحيى بن صاعد، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبو بكر الشافعي. توفي سنة ٢٨٢هـ. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٨ / ٨١)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (١٣ / ٣٤٦)، الذهبي، تاريخ الإسلام، ط ١، (٦ / ٧٢٨)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ط ١، (١١ / ١٠٣).

(٥) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢ / ١١٠).

المبحث الرابع: الترجيح

قيّد الباحث ما يلي:

- إسحاق الفروي من أهل الصدق كُفّ بصره، وكتبه صحيحة.
- نقلَ بعض الأئمة مسألة التلقين وهي تعد من أسباب تضعيف الراوي فتكون مروياته على أقل الأحوال إذا كان من أهل الصدق صالحة للاعتبار.
- أكثر الأئمة على تضعيفه، وقليل منهم من ذكره في الثقات مثل ابن حبان وقال بأنه يغرب ويتفرد، بمعنى أن تفردَه مردود، وفي أحاديثه غرائب عمّا يرويه الثقات كما ذكر العقيلي.
- ذَكَرَ ذهاب بصره مع التلقين من دلائل سوء حفظه، فقد يكون ناجحًا عن عدم استطاعته التحديث من كتبه الصحيحة وذلك لذهاب بصره حتى صار يلقن أو ربما لسبب آخر.
- احتجاج البخاري به -وهو من شيوخه- لا يدل على توثيق الراوي، وذلك لما عرف عنه أنه ينتقي من أحاديث الضعفاء، وليست هناك قاعدة مطردة في ذلك يُعتمد عليها. وبذلك فإن مقولة الحاكم في البخاري غير ملزمة.
- أما رواية أبي حاتم وأبي زرعة عنه فلا تناقض عبارة التّضعيف -بقول أبي حاتم بأنه ربما يلقن-، فهما كتبا حديثه للاعتبار، وربما يكونا رويًا عنه ما وافق أحاديثه أحاديث الثقات مثل ما هو منهج البخاري في "صحيحه".

وعليه فإن الباحث في نظره يرجّح أنّ إسحاق الفروي إلى الضعف أقرب وحديثه صالح للاعتبار، وذلك لعدم إمكانية تجاهل مَنْ ضَعَفَه مِنَ الأئمة، ولا غض الطرف عن عبارات التليين التي اتّفق عليها الأكثر. والله تعالى أعلم.

٤٣. أسيد بن زيد بن نجيح المال الكوفي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ضعيف أفرط ابن معين فكذبه"^(١).

وقال في "الهدى": "لم أر لأحد فيه توثيقاً"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١٤٧.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٩١.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في الهدي "لم أر لأحد فيه توثيقاً" محتملٌ، فقد يكون في إحدى مراتب الصدق، أو دون ذلك في مرتبة من مراتب التجريح، بينما كلامه في "التقريب" محدد المرتبة وهي الثامنة لقوله "ضعيف"، وزاد على ذلك تكذيب ابن معين لأسيد بن نجیح.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال البزار: "أسيد بن زيد كوفي قد احتل حديثه مع شيعة شديدة كانت فيه"^(١).
وقال يحيى بن معين: "كذاب، قد أتته ببغداد في الحذائين، فسمعتة يحدث بأحاديث كذب"^(٢). قال الباحث: كلام ابن معين لا يدل على عموم التحديث.
وقال أبو حاتم: "قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره فأتاه أصحاب الحديث ولم آته. وكانوا يتكلمون فيه"^(٣).
وقال النسائي: "متروك الحديث"^(٤).
وقال ابن عدي: "يتبين على رواياته الضعف، وله غير ما ذكرت من الروايات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه"^(٥).
وقال ابن حبان: "شيخ من أهل الكوفة، حدّث ببغداد يروي عن شريك والليث بن سعد وغيره من الثقات المناكير، ويسرق الحديث"^(٦).
وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"^(٧)، وذكره في "الضعفاء والمتروكون"، وقال: "متروك"^(٨).
وقال الخطيب: "وكان غير مرضي في الرواية"^(٩).

(١) البزار، البحر الزخار، ط١، (١٨ / ٧٩).

(٢) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط١، ص ٢٩٢، العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١ / ٢٨)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٢ / ٣١٨)، ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء، ط١، ص ٤٧.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٢ / ٣١٨).

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٢ / ٨٥).

(٥) المرجع السابق، (٢ / ٨٧).

(٦) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط١، (١ / ١٨٠).

(٧) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ط١، (١٠ / ١١١).

(٨) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، مجلة الجامعة الإسلامية، ع ٥٩٤، (١ / ٢٥٩).

(٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، (٧ / ٥١٥).

المبحث الرابع: الترجيح

من خلال ما تم نقله تبين ما يلي:

- لم يوثقه أحد من الأئمة كما قال الحافظ ابن حجر، أقل ما قيل فيه أنه ضعيف، ولا يتابع على غالب أحاديثه.
- تركه النسائي وأبو حاتم.
- وأما الدارقطني فقد اختلف النقل عنه، فمرة ضعفه، وأخرى قال عنه متروك غير أن صنيعة في "سننه" يرد الترك حيثُ خرَّج له.
- اتَّهام ابن حبان له بسرقة الحديث من قواعد العدالة.
- وأما تكذيب ابن معين له فكانت واقعة عين، لأنه سمعه يحدث بأحاديث غير صحيحة فاتهمه بالكذب، وهم بأن يكذبه أمام الناس ما يشير إلى أنه غير مرضيٍّ في التحديث كما قال الخطيب.
- وأما قول البزار "احتمل حديثه" فهي محتملة للتعديل، وقد روى البخاري له متابعة.

وعلى ذلك ولعدم وجود من وثقه توثيقاً صريحاً، بضميمة اتهامه بسرقة الحديث، وضعفه فإنَّ الباحث يرجح بأن أسيد بن زيد متروك الحديث وهي الدرجة العاشرة عند الحافظ ابن حجر، ولكنّه لا يصل إلى درجة الكذب؛ إذ لو كان كذلك لما خرَّج له الإمام البخاري -ولو متابعة- إذ كيف له أن يخرج عمَّن يكذبون على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهو رحمه الله كان ينتقي من أحاديث الضعفاء، والمتكلم فيهم، والمختلف فيهم بما صح عنهم. والله تعالى أعلم.

٤٤. بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة ثبت" (١).

وقال في "الهدى": "أحد الأثبات" (٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ١٧٨.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٩٢.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

الفرق بين العبارتين - وإن كانتا في أعلى مراتب الاحتجاج والتعديل - هو تكرار التوثيق في "التقريب" الذي يجعل الراوي في المرتبة الثانية بينما قوله في "الهدى" "أحد الأثبات" ففي المرتبة الثالثة. وقد مرّ معنا في ترجمة رقم (٣٠) الفارق بين الثبت والثقة.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن سعد: "كان ثقة، كثير الحديث، حجة"^(١).

قال الإمام أحمد: "... لم يكن جرير الرازي بالذكي في الحديث، قلتُ -أي عبد الله بن أحمد- له: جرير روى عن أشعث بن سوار شيئاً. قال: نعم كان اختلط عليه حديث أشعث، وعاصم الأحول حتى قدم عليه بهز بن أسد. قال: فقال له: هذا حديث عاصم وهذا حديث أشعث. قال: فعرفها فحدث بها الناس"^(٢)، وقال أيضاً: "إليه المنتهى في الثبت"^(٣).

وقال: "كان ثبناً ثقة"^(٤)، وقال: "كان بالبصرة ثلاثة يأخذون الحديث بإتقان، مستثبتين: بهز بن أسد، وعفان بن مسلم، وحبان بن هلال"^(٥)، وقال: "كان هؤلاء الثلاثة أصحاب حفظ للحديث، وتقييد وشكل"^(٦).

وقال بشار الخفاف^(٧) يوماً عند أحمد: "هؤلاء الثلاثة ثبت في الحديث، وأثبتهم بهز ثم عفان ثم حبان، فقال أحمد: ما صنعت شيئاً، أثبتهم عفان ثم بهز، وقال: هؤلاء كانوا يوقفون الشيخ على الأخبار"^(٨).

وقال ابن معين: "ثقة"^(٩).

-
- (١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٧/ ٢٩٨).
 - (٢) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط ٢، (١/ ٥٤٣).
 - (٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢/ ٤٣١).
 - (٤) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن حنبل، ط ١، ص ٣٤.
 - (٥) المقدسي، المنتخب من العلل للخلال، ط ١، ص ٧.
 - (٦) المقدسي، المنتخب من العلل للخلال، ط ١، ص ٨.
 - (٧) أبو عثمان بشار بن موسى الخفاف محدث صاحب سُنَّة. قال ابن سعد: "بشار بن موسى رجلٌ مشهور بالحديث ويروي عن قوم ثقات، وأرجو أن لا بأس به. وأنه قد كتب الحديث الكثير، وقد حدث عنه الناس ولم أر في حديثه شيئاً منكراً وقول مَنْ وثَّقه أقرب إلى الصواب ممن ضعفه". توفي سنة ٢٢٨هـ. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٢/ ١٨٨)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٧/ ٦١٧)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٥/ ٥٤٠)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (١٠/ ٥٨١).
 - (٨) المقدسي، المنتخب من العلل للخلال، ط ١، ص ٨.

وقال العجلي: "ثقة ثبت في الحديث، رجل صالح صاحب سنة"^(٢).

وقال أبو حاتم: "إمام صدوق ثقة"^(٣). ووثقه يحيى القطان^(٤).

وقال النسائي: "ثقة"^(٥).

وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٦)، وكذا ابن شاهين^(٧).

وقال الأزدي: "صدوق، كان يتحامل على عثمان رضي الله عنه، سيء المذهب"^(٨). قال

الباحث: هذا مردود بما ثبت عن غيره بأنه إمام صاحب سنة، ومن كان كذلك فَلَا يمكن أن يتحامل

على نقلة السنة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدارمي، د. ط، ص ٨٢، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢ / ٤٣١).

(٢) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ٨٧.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٢ / ٤٣١).

(٤) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (٢ / ٤٨٧).

(٥) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٤ / ٢٥٩).

(٦) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٨ / ١٥٥).

(٧) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، ص ٤٩.

(٨) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٣ / ٣٥).

المبحث الرابع: الترجيح

مما سبق نقله من أقوال الأئمة تبين للباحث ما يلي:

- تمييزه للأحاديث دلالة على قوة حفظه وثباته، بل حجة.
- اتّفاق الأئمة على أنه ثقة ثبت حافظ مكثّر، بل بعضهم قال بأنه إمام حجة وإليه المنتهى في الثبت.
- أما مقولة الأزدي فمردودة بتعديل الأئمة له فلا أحد منهم ذكر ذلك.

فلا شك أنه من كانت فيه هذه الأوصاف مجتمعة فقد بلغ دجة عالية من الإمامة، والأمانة والصدق والتحديث حفظًا وكتابًا؛ وعليه فإن الباحث رجح أن بهز بن أسد إمام حافظ ثبت حجة في أعلى مراتب التعديل. والله تعالى أعلم.

٤٥. الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني أبو زهير الكوفي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "كذبه الشّعي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف"^(١).
وقال في "الهدى": "ضعيف"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢١١.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ١٩.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في "الهدى" ضعيف يجعله في الرتبة الثامنة، بينما قوله "وفي حديثه ضعف" محتملة. لأن وصف "ضعيف" وصفٌ مستمر ملاصق، بينما وصف "في حديثه ضعف" فقد يكون صدوقاً مع وجود ضعفٍ في بعض أحاديثه.

ومن مواضع الاختلاف كذلك ذكره الرفض، وتكذيب ابن معين في "التقريب" مع عدم ذكرهما في "الهدى".

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الشعبي: "حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً"^(١). وفي لفظ: "حدثني الحارث الأعور وأنا أشهد أنه أحد الكاذبين"^(٢). وفي لفظ آخر: "وكان -والله- كذاباً"^(٣).

وقال بشر بن آدم: "حدثنا إسماعيل بن مجالد، عن أبيه عن الشعبي، قال: قيل له كنت تختلف إلى الحارث؟ قال: نعم كنت أختلف إليه أتعلم منه الحساب، وكان أحسب الناس"^(٤).

قال الباحث: ومع ذلك فقد روى الشعبي عن الحارث، قال الترمذي في معرض الكلام عمن يحدث عمن جرّحه: "...ويروى عن الشعبي حدثنا الحارث الأعور وكان كذاباً، وقد حدّث عنه وأكثر الفرائض التي ترونها عن علي وغيره هي عنه. وقد قال الشعبي: الحارث الأعور علمني الفرائض وكان من أفض الناس"^(٥).

وقال محمد بن سيرين: "أدرت الكوفة وهم يقدمون خمسة؛ من بدأ بالحارث الأعور ثني بعبدة، ومن بدأ بعبدة ثني بالحارث، ثم علقمة الثالث لا شك فيه، ثم مسروق، ثم شريح، قال: وإن قومًا آخرهم شريح لقوم لهم شأن"^(٦).

وقال أبو إسحاق السبيعي: "زعم الحارث الأعور وكان كذوباً"^(٧).

وقال جرير: "كان الحارث الأعور زيفاً"^(٨).

(١) أبو زرعة الرازي، الضعفاء، ط ١، (٥٨٧ / ٢)، الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (١١٧ / ٣)، البخاري، التاريخ الكبير، ٥ ط، (٢٧٣ / ٢)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٧٨ / ٣)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢ / ٢) (٤٤٩)، مسلم، المسند الصحيح بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ط ١، (١ / ١٩ مقدمة).

(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢٠٨ / ١)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢ / ٤٥٠).

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢٠٨ / ١).

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢ / ٤٥١).

(٥) الترمذي، سنن الترمذي، ط ٢، (٥ / ٧٥٤).

(٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢ / ٤٥١).

(٧) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢٠٨ / ١)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣ / ٧٨)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢ / ٤٤٩).

(٨) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢٠٨ / ١).

وقال بندار: "أخذ يحيى وعبد الرحمن القلم من يدي فضربا على نحو من أربعين حديثًا من حديث الحارث عن علي" (١).

وقال حمزة الزيات: "سمع مرة الهمداني من الحارث الأعور شيئًا فأنكره فقال له: اقعد حتى أخرج إليك، فدخل مرة الهمداني واشتمل على سيفه وأحس الحارث بالشر فذهب" (٢).
وقال أبو بكر بن عياش: "لم يكن الحارث بأرضاهم، كان غيره أرضى منه، كانوا يقولون أنه صاحب كتب" (٣).

وقال سعيد بن منصور: "كان ضعيفًا جدًا" (٤).

وقال ابن سعد: "وكان له قول سوء، وهو ضعيف في روايته" (٥)، وقد أسند إلى شريك أنه قال: "عن جابر عن عامر، قال: لقد رأيت الحسن والحسين يسألان الحارث الأعور عن حديث علي" (٦).

وقال ابن المديني: "الحارث كذاب" (٧)، وقال: "كان أصحاب عبد الله الذين يقرؤون ويفتون ستة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرجيل، والحارث الأعور" (٨).
وقال ابن معين: "ليس به بأس" (٩). وقال أيضًا: "ضعيف" (١٠). وقال عثمان بن سعيد الدارمي: "سألت يحيى بن معين قلت: أي شيء حال الحارث في علي؟ قال: ثقة" (١١).

(١) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/٢٠٨).

(٢) المرجع السابق، (١/٢٠٨)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٢/٤٥٠)، مسلم، المسند الصحيح بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ط١، (١/١٩ مقدمة).

(٣) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/٢٠٩)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٣/٨٧).

(٤) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط١، (٣/٣٠٠).

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط١، (٦/١٦٨).

(٦) المرجع السابق، (٦/١٦٨)، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط٢، (١/٢٠١).

(٧) العقبلي، الضعفاء الكبير، ط١، (١/٢٠٩)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٢/٤٤٩).

(٨) ابن المديني، العلل، ط٢، ص ٤٣.

(٩) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط١، (٣/٣٦٠)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٢/٤٥٠).

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٣/٧٩).

وذكره البخاري في كتاب "الضعفاء"، وقال: "قال ابن يونس عن زائدة عن إبراهيم أنه اتهم الحارث" (٢).

وقال أبو خيثمة: "يحيى بن سعيد القطان يحدث من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق سمعت الحارث، وكان ابن مهدي قد ترك حديث الحارث" (٣). وقال: "كذاب" (٤).
وقال ابن أبي خيثمة: "قيل ليحيى: يحتج بحديث الحارث؟ فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه" (٥).

وخرج ابن عساكر عن ابن أبي خيثمة قال: "ثنا عبد الرحمن بن صالح ثنا يحيى بن آدم عن عمرو بن ثابت قال: قيل لأبي إسحاق: إن الشعبي يقول: إن الحارث من الكذابين. فقال: وهو مثله، الشعبي دخل بيت المال، فأخذ في خفه ثلاثمائة درهم، والحارث أعطي من السبي رؤوسًا أرسلها إليه عبد الرحمن ابن خالد بن الوليد، فلم يأخذ حتى خمس" (٦).

وقال عمرو بن علي: "كان يحيى - يعني ابن سعيد - يحدث من حديث الحارث ما كان من حديث عبد الله بن مرة عن الحارث ومن حديث الشعبي" (٧).

وقال أحمد بن صالح: "الحارث الأعور ثقة، ما أحفظه، وأحسن ما روى عن علي وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب. قال: لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه" (٨).
قال الباحث: وهذا من أحمد بن صالح تفسير للجرح. ووثقه ابن نمير (٩).

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢/٤٥٠).

(٢) البخاري، الضعفاء الصغير، ط ١، (ص ٤٠)، التاريخ الكبير، د. ط، (٢/٢٧٣).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/٧٩).

(٤) المرجع السابق، (٣/٧٩).

(٥) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ط ١، ص ٦٩.

(٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط ١، (٢٥/٤١٩).

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/٧٩)، ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢/٤٥٠).

(٨) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ط ١، ص ٦٩.

(٩) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٣/٣٠١).

وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه"^(١). وقال أبو زرعة الرازي: "لا يحتج بحديثه"^(٢).

وقال ابن أبي داود: "الحارث كان أفقه الناس، وأفرض الناس، وأحسب الناس، تعلم الفرائض من علي"^(٣).

وقال الترمذي في سننه: "وقد ضعف بعض أهل العلم الحارث الأعور"^(٤). وقال مضعفا حديثاً: "وفي الحارث مقال"^(٥).

وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(٦). وقال: "ليس به بأس"^(٧).

وذكره العجلي في الثقات، ونقل قول إبراهيم النخعي: "كان الحارث متهمًا في التشيع"^(٨).

وقال ابن حبان: "كان غالباً في التشيع واهياً في الحديث"^(٩).

وقال ابن عدي: "وللحارث الأعور عن علي، وهو أكثر رواياته عن علي وروى عن ابن مسعود القليل، وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ"^(١٠).

وذكره ابن شاهين في "تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين" وقال: "من أحد الكذابين"^(١١). ولعله اعتمد قول الشعبي ناقلاً، فهو قد رد هذا القول في كتابه "المختلف فيهم" قال: "وفي هذا الكلام من الشعبي في الحارث نظر، لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي،

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٣/٧٩).

(٢) المرجع السابق، (٣/٧٩).

(٣) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٥/٢٥٢).

(٤) الترمذي، سنن الترمذي، ط ٢، (٢/٧٢).

(٥) المرجع السابق، (٥/١٧٢).

(٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢/٤٥٠).

(٧) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٥/٢٤٩).

(٨) العجلي، تاريخ الثقات، ط ١، ص ١٠٣.

(٩) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (١/٢٢٢).

(١٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٢/٤٥١).

(١١) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ط ١، ص ٦٩.

وهذا يدل على أن الحارث صحيح في الرواية عن علي، ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين مع علمهما وفضلهما يسألان الحارث، لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي، فدل سؤالهما للحارث على صحة روايته^(١).

وأورد الدارقطني اسمه في كتابه "الضعفاء والمتروكون"^(٢). وكذا ابن الجوزي^(٣).

(١) ابن شاهين، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ط١، ص ٩٢.

(٢) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، مجلة الجامعة الإسلامية، ٦٠٤، (٢/١٤٨).

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط١، (١/١٨٢).

المبحث الرابع: الترجيح

قيد الباحث مما تم نقله ما يلي:

- أن الحارث بن عبد الله الأعور من الفقهاء المقدمين في الفقه، ومن أهل الفتيا.
- تقديمه في الفقه من دلائل الصدق، فالذي قدمه أئمة وعلماء كابن سيرين وابن أبي داود، لذلك قال الذهبي في "المغني": "من كبار علماء التابعين"^(١).
- وعلى ذلك فإن ما نُقِم عليه ليس في ديانته، فَمَنْ كان صادقاً في ديانته فإنه لن يكذب متعمداً على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا لكان الحارث ساقط العدالة، ولجاءت أقوال الأئمة متناقضة وهذا بعيد جداً. بالإضافة إلى ذلك أن الحسن والحسين رضي الله عنهما كان يختلفان إليه يسألانه عن حديث علي رضي الله عنه، فلو كان مشتهراً بالكذب لما سأله الحسن والحسين وهما من خيار الصحابة كما رجح ذلك ابن شاهين.
- وهذا جلي كذلك من توثيق أحمد بن صالح له، وأنه إنما كُذِب من جهة رأيه لا من جهة حديثه، ويضاف إليه توثيق ابن معين، واحتجاج يحيى القطان ببعض حديثه، بل قال ابن معين: ما زال المحدثون يقبلون حديثه. فقد احتج به أصحاب السنن وإن كان كما قال ابن عدي عامّة ما يرويه عن علي وابن مسعود غير محفوظ إلا أنّ كل هذه قرائن تدل على أن الحارث الأعور ليس من الكذابين.
- من الذين كذبوه ليس فقط الشعبي كما قال الحافظ ابن حجر بل كذبه الشعبي وغيره كما نقلنا عن الأئمة. ولكن الباحث بيّن بما نقل عنهم أن التكذيب ليس صحيحاً، ثم إنّ الشعبي ذاته قد روى عنه، وهذا يحدث عند رواة الحديث أن يحدثوا عمّن جرّحوهم كما سبق النقل عن الترمذي في "علة".
- أما تشييعه فقد سبق وأن نقل الباحث ما يبطل مثل هذه التّهم من عدة جوانب: أولاً: من جانب الرواية؛ لأن عمدها الصدق، وثانياً: من جانب أن حقيقة التشيع في ذلك الزمان هو

(١) الذهبي، المغني في الضعفاء، د.ط، (١/٢١٣).

الميلان لعلي رضي الله عنه وأهل بيته فقد كان منتشرًا في الكوفة^(١). فهذه ليست تهمة بل صفة تلبس بها الكثير من أهل ذلك الزمان. وقد بين ابن عبد البر أن الشعبي ما كذبه إلا لإفراطه في حب علي رضي الله عنه؛ قال: "...معاذ الله أن يكون الشعبي كذابا بل هو إمام جليل، والنخعي مثله جلالة وعلما ودينا، وأظن الشعبي عوقب لقوله في الحارث الهمداني، حدثني الحارث - وكان أحد الكذابين - ولم يبين من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي رضي الله عنه وتفضيله له على غيره، ومن هاهنا والله أعلم كذبه الشعبي؛ لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر رضي الله عنه، وإلى أنه أول من أسلم، وتفضيل عمر رضي الله عنه"^(٢).

وعلى ذلك فإن الباحث في نظره يرجح أنّ الحارث بن عبد الله الأعور ليس متهمًا في دينه، وليس كذابا، بل وقع اختلاف في توثيقه وتضعيفه؛ فبعض الأئمة احتج به ووثقه، والبعض الآخر ضعفه ولم يحتج به. والأكثر على تضعيفه وهو ما يراه الباحث الراجح في حق الحارث بن عبد الله الأعور وهو **الضعف**. والله تعالى أعلم.

وإذا ما نزلنا الحكم على مراتب ابن حجر فإنه يكون أقرب إلى المرتبة السادسة "لين الحديث" وليس الثامنة، وذلك - وبالنظر إلى شروطه - فمن شروط مرتبة الضعف عنده عدم وجود توثيق معتبر وقد وُجد من وثقه من المعترين كابن معين وأحمد بن صالح. والله أعلم.

(١) انظر: قول الذهبي المنقول في ص ٢٢٤.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ط ١، (٢/١٠٩٨).

٤٦. الحكم بن نافع البهراني أبو اليمان الحمصي.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة ثبت، يقال إن أكثر حديثه عن شعيب منأولة"^(١).
وقال في "الهدى": "مجمع على ثقته..."^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢٦٤.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٣٩٩.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

الفارق بين القولين هو الرتبة؛ فقوله في "التقريب" "ثقة ثبت" يجعله في الرتبة الثانية، بينما التوثيق في الرتبة الثالثة. أما مسألة المناولة ففي "الهدى" أتى بالقولين إما مناولة أو إذن مجرد، وفي "التقريب" ذكر المناولة فقط.

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال الإمام أحمد: "كتاب شعيب عن ابن أبي حسين ملصق بكتاب الزهري. قال: فبلغني أن أبا اليمان حدثهم به عن الزهري وليس له أصلاً"^(١). وفي ذات السياق قال أبو زرعة الرازي: "كأنه يذهب إلى أنه اختلط بكتاب الزهري، إذ كان به ملصقاً، فرأيته كأنه يعذر أبا اليمان، ولا يحمل عليه فيه"^(٢). قال الباحث: فهذا اعتذار صريح من الإمام أحمد في رد خطأ أبي اليمان، لعلمه أن أبا اليمان جليل القدر، وأنّ الخطأ يرد على الجميع.

وقال أحمد أيضاً: "أما حديثه عن صفوان بن عمرو وحرير فصحيح"^(٣). وفي رواية: "فصالح"^(٤). وقال: "لا بأس به"^(٥). وقال: "كان يسمى كاتب إسماعيل بن عياش كما يسمى أبو صالح كاتب الليث؛ وهو نبيل ثقة صدوق"^(٦). ومثله قال أبو حاتم^(٧). قال الباحث: وكلام أحمد الثاني يفسر الذي قبله.

وقال أيضاً: "هو يقول: أنا شعيب، واستحل ذلك بشيء عجب"^(٨). وقال: "كان أمر شعيب في الحديث عسرا، وكان علي بن عياش سمع منه، وذكر قصة لأهل حمص أراها أنهم سألوه أن يأذن لهم أن يرووا عنه. فقال لهم: لا ترووا هذه الأحاديث عني. ثم كلموه وحضر ذلك أبو اليمان فقال لهم: ارووا تلك الأحاديث عني"^(٩). ثم سئل: "مناولة؟ فقال لو كان مناولة كان لم يعطهم كُتبا ولا شيئاً إنما سمع هذا فقط؛ فكان ابن شعيب يقول إن أبا اليمان جاءني فأخذ كتب شعيب مني بعد

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٧١ / ١٥).

(٢) المرجع السابق، (٧١ / ١٥).

(٣) المرجع السابق، (٧٧ / ١٥).

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (١٢٩ / ٣)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٧٧ / ١٥).

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٧٦ / ١٥).

(٦) المرجع السابق، (٧٧ / ١٥).

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (١٢٩ / ٣).

(٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٧٧ / ١٥).

(٩) المرجع السابق، (٧٧ / ١٥).

وهو يقول: أخبرنا فكأنه استحل ذلك بأن سمع شعيبًا يقول لقوم ارووه عني" (١). قال الباحث: ظاهر القصتين تدلان على أن أبا اليمان قد حضر مجلس المناولة التي كانت مقرونة بالإذن. وحكى أبو اليمان سؤال الإمام أحمد له: "كيف سمعت الكتب من شعيب بن أبي حمزة؟ قلت: قرأت عليه بعضه، وبعضه قرأه علي، وبعضه أجاز لي، وبعضه مناولة". وقال أحمد: "فقال في كله أنا شعيب" (٢).

وقال أبو زرعة الرازي: "لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا حديثًا واحدًا والباقي إجازة" (٣). قال الباحث: وهذا يرد ما ورد عن أحمد وغيره وإخراج البخاري (٤) ومسلم (٥) له أكثر من حديث وسيأتي رد الذهلي عن هذا بل من صريح كلام البخاري.

وقال ابن معين: "قلت لأبي اليمان أخرج أصلك فأخرج أصله، فإذا هو عن شعيب عن الزهري" (٦). وقال: "سألت أبا اليمان فقال: الحديث حديث الزهري فمن كتبه عني من حديث الزهري فقد أصاب، ومن كتبه عني من حديث ابن أبي حسين فهو خطأ. إنما كتبه في آخر حديث ابن أبي حسين فغلطت فحدثت به من حديث ابن أبي حسين" (٧). وقال: "قال لي أبو اليمان: لم أخرج من المناولة إلى أحد شيئًا" (٨). وفي رواية: "ليس هو مناولة المناولة لم أخرجها إلى أحد" (٩). قال

(١) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط١، (٧٨ / ١٥).

(٢) المرجع السابق، (٧٨ / ١٥).

(٣) أبو زرعة الرازي، الضعفاء، ط١، (٤٦٥ / ٢)، ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط١، (٧٩ / ١٥).

(٤) الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ط١، (٥٢٧ / ٢)، ابن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ط١، (ص ١٤٨).

(٥) ابن منجويه، رجال صحيح مسلم، ط١، (١ / ١٤١)، ابن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ط١، ص ١٤٨.

(٦) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط١، (٧١ / ١٥).

(٧) المرجع السابق، (٧٣ / ١٥).

(٨) المرجع السابق، (٧٨، ٧٥ / ١٥).

(٩) المرجع السابق، (٧٨ / ١٥).

الباحث: وهذا تصريح من أبي اليمان أنه لم يخرج المناولة، وهو جواب على ما نقل عن أحمد بن حنبل بأنه يقول في كله أخبرنا. وقال ابن معين أيضاً: "ثقة"^(١).

وقال إبراهيم بن هانئ: "قال لنا أبو اليمان الحديث حديث الزهري، والذي حدثكم عن ابن أبي حسين غلطت فيه بورقة قلبتها"^(٢).

وقال البرزعي لمحمد بن يحيى الذهلي: "يقال إنه -أبو اليمان- لم يسمع من شعيب بن أبي حمزة غير حديث واحد والبقية عرض. قال: لا أعلمه"^(٣).

وقال البخاري في سماع أبي اليمان شعيباً: "سمع شعيب بن أبي حمزة"^(٤). وكذا قال الكلاباذي: "الحكم بن نافع أبو اليمان البهراني الحمصي سمع شعيب بن أبي حمزة، روى عنه البخاري نسخة كبيرة في بدء الخلق وغير موضع"^(٥).

وقال أبو زرعة الدمشقي: "أخبرني الحكم بن نافع قال: كان شعيب بن أبي حمزة عسراً في الحديث فدخلنا عليه حين حضرته الوفاة فقال: هذه كتي وقد صححتها، فمن أراد أن يأخذها فليأخذها، ومن أراد أن يعرض فليعرض، ومن أراد أن يسمعها من ابني فليسمعها فإنه قد سمعها مني"^(٦). قال الباحث: وهذا دليل ظاهر على إذن شعيب لأبي اليمان وغيره بالرواية عنه بأي طريقة كانت.

قال العجلي: "لا بأس به"^(٧).

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: "ثقة"^(٨).

(١) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط١، ١٥ / ٧٦.

(٢) المرجع السابق، ١٥ / ٧٣.

(٣) المرجع السابق، ١٥ / ٧٢.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير، د.ط، ٢ / ٣٤٤.

(٥) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط١، ١٥ / ٧٥.

(٦) أبو زرعة الدمشقي، تاریخ أبي زرعة، د.ط، ٤٣٤، ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط١، ١٥ / ٧٧.

(٧) العجلي، تاریخ الثقات، ط١، ص ١٢٧.

(٨) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط١، ١٥ / ٧٩.

وقال النسائي: "ليس به بأس" (١). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢).
وقال الخليلي في ترجمة شعيب بن أبي حمزة: "يقال: إنه كاتب الزهري، ثقة متفق عليه حافظ،
أخرج البخاري نسخته كلها عن الزهري؛ رواها عن أبي اليمان، عن شعيب. أثنى عليه الأئمة: أحمد
وغيره" (٣).

(١) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط١، (٧٥ / ١٥).

(٢) ابن حبان، الثقات، ط١، (١٩٤ / ٨).

(٣) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط١، (١٩٨ / ١).

المبحث الرابع: الترجيح

لا حظ الباحث ما يلي:

- وجود إجماع على توثيق أبي اليمان الحمصي، بل اجتمع قول أبي حاتم و أحمد على أنه نبيل ثقة صدوق.
- لم أجد من أقوال الأئمة ما يدل على أن أبا اليمان ثبت. وقد بين الباحث الفارق بين الثقة والثبت في ترجمة رقم (٣٠).
- ثبوت سماع أبي اليمان من شعيب بن أبي حمزة. وهذا مأخوذ من صريح قول البخاري والكلاباذي، وإذن شعيب بالتحديث، بل إن أبا اليمان ذاته صرح أنه لم يخرج شيئاً من المناولة.
- أما ما ورد من الوهم في حديثه بإبدال ابن أبي حسين بالزهري فهذه من جملة الأوهام التي تقع للثقات.

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح بأن أبا اليمان الحمصي ثقة وهي توافق المرتبة الثالثة عند الحافظ في "التقريب" والله تعالى أعلم.

٤٧. حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي.

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة حجة"^(١).

وقال في "الهدى": "أحد الأثبات"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٢٧٩.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٠٠.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

مرّ معنا نفس موضع الخلاف في الترجمة رقم (٤٤).

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن سعد: "كان ثقة وله أحاديث"^(١).
وقال يحيى بن معين: "مكي ثقة"^(٢). وقال: "ثقة حجة"^(٣).
ووثقه ابن المديني^(٤)، وابن المبارك^(٥). وقال ابن المديني في موضع آخر: "لا بأس به"^(٦). قال
الباحث: و "لا بأس به" تحمل هنا على التوثيق.
وقال الإمام أحمد: "ثقة ثقة"^(٧). وأفردها مرة فقال: "ثقة"^(٨).
وقال يحيى القطان: "كان عنده كتاب"^(٩).
وقال يعقوب بن شيبة: "ثقة وهو دون المثبتين"^(١٠). قال الباحث: وكلام يعقوب يصلح
ليضاف كدليل تطبيقي في التفرقة بين "الثبت" و "الثقة".
وقال أبو حاتم: "كان وكيع إذا أتى على حديث حنظلة يقول: حدثنا حنظلة بن أبي سفيان
وكان ثقة ثقة"^(١١). وقال: "ثقة"^(١٢). ومثله قال أبو زرعة^(١٣).

-
- (١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط١، (٥/٤٩٣).
(٢) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط١، (ص ٤٦٧)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٣/٢٤٢).
(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٣/٣٣٨).
(٤) ابن المديني، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ط١، ص ٩٧.
(٥) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط٢، (٣/٢٤٠).
(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط١، (٣/٦١).
(٧) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط٢، (٢/٥٢٦)، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي، ط١، ص ١٩٠، العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (٢/٢٢٤).
(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٣/٢٤١).
(٩) المرجع السابق، (٣/٢٤١).
(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط١، (٣/٦١).
(١١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (١/٢٢٨).
(١٢) المرجع السابق، (٣/٤٢٤).
(١٣) المرجع السابق، (٣/٤٢٤).

وقال أبو داود والنسائي: "ثقة"^(١).

وقال الترمذي: "ثقة"^(٢).

وذكره ابن حبان في "الثقات"^(٣).

وقال ابن عدي: "عامه ما يروي حنظلة مستقيم، وحنظلة أحاديث صالحة، وإذا حدث عنه

ثقة فهو مستقيم الحديث"^(٤).

(١) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (٧/٤٤٦).

(٢) الترمذي، سنن الترمذي، ط٢، (٥/٤٦٣).

(٣) ابن حبان، الثقات، ط١، (٦/٢٢٥).

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٣/٣٤٠).

المبحث الرابع: الترجيح

قيد الباحث الملاحظات التالية:

- هناك إجماع واضح على توثيق حنظلة بن أبي سفيان.
 - بل بعض الأئمة كأحمد ووكيع قالوا: ثقة ثقة بتكرير لفظة التعديل وهي أعلى مراتب التعديل.
 - قول يحيى القطان "عنده كتاب" أي أنه يحدث من كتابه وهي ليست تجريئًا. ولعل هذا ما جعل يعقوب بن شيبة يقول: ليس من المشبتهين، لأن الثبت يكون حفظًا وكتابًا كما سبق بيانه في الترجمة رقم (٣٠).
- وعلى ذلك فإن الباحث يرجح بأن حنظلة بن أبي سفيان ليس ثبتًا لكنه ثقة وهي توافق المرتبة الثالثة عند الحافظ ابن حجر. والله تعالى أعلم.

٤٨. عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، المسعودي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط"^(١).
وقال في "الهدى": "مشهور من كبار المحدثين إلا أنه اختلط في آخر عمره"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٤٨٦.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤١٧.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في التقريب "صدوق يجعله في المرتبة الرابعة، بينما قوله في الهدى "مشهور من كبار المحدثين" محتملة أنه من الثقات الحفاظ بين المرتبة الثانية والثالثة.

وفي "التقريب" كذلك ذكر ضابط التمييز بين مروياته التي قبل الاختلاط وبعده، وهو ما لم يذكره في "الهدى".

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن سعد: "وكان ثقة كثير الحديث إلا أنه اختلط في آخر عمره"^(١).

قال أبو زرعة الرازي: "أحاديثه عن غير القاسم، وعون، مضطربة يهمل كثيرًا"^(٢).

وقال يحيى بن سعيد القطان: "رأيت المسعودي سنة رآه عبد الرحمن فلم أكلمه"^(٣).

وقال محمد بن عيسى يحيى قصة الاختلاط قال: "حدثنا صالح قال: حدثنا علي قال:

سمعت معاذ بن معاذ قال: قدم علينا المسعودي قدمتين: البصرة يملي علينا إملاء، قال: ثم لقيت

المسعودي ببغداد سنة أربع وخمسين، وما أنكر منه قليلا ولا كثيرا، فجعل يملي علي ثم أذن لي في بيته

ومعي عبد الله بن عثمان، ما نكر منه قليلا ولا كثيرا.

قال: ثم قدمت عليهقدمة أخرى مع عبد الله بن حسن، فقلت لمعاذ: سنة كم؟ قال: سنة

إحدى وستين، فقال يحيى بن سعيد لمعاذ وهو إلى جنبه: خرجت قبل أن يقدم سفيان، فقال معاذ:

قبل سفيان بسنة أو نحو ذلك، فقالوا: دخل عليه فذهب ببعض متاعه فأنكروه آنذاك، قال معاذ:

فتلقانا يوما فسألته عن حديث للقاسم فأنكره، وقال: ليس من حديثي.

قال: ثم رأيت رجلاً جاءه بكتاب عمرو بن مرة عن إبراهيم، فقال: كيف وفي كتابك؟ قال:

عن علقمة قال: وجعل يلاحظ كتابه، قال معاذ: فقلت له: إنك إنما حدثناه عن عمرو بن مرة، عن

إبراهيم، عن عبد الله؟ قال: فهو عن علقمة، فقال يحيى بن سعيد وهو إلى جنب معاذ، وذلك في

صفر سنة تسعين ومائة: آخر ما لقيت المسعودي سنة سبع أو ثمان وأربعين، ثم لقيته بمكة سنة ثمان

وخمسين، وكان عبد الله بن عثمان ذاك العام معي، وعبد الرحمن بن مهدي، قال يحيى: ولم أسأله عن

شيء"^(٤).

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط ١، (٦/٣٦٦).

(٢) أبو زرعة الرازي، الضعفاء، ط ١، (٢/٤٢٠).

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢/٣٣٦)، ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (٢/

٤٨).

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢/٣٣٦).

وقال ابن أبي حاتم: "أخبرنا أحمد بن سنان الواسطي قال: سمعت الوليد بن أبان الكرابيسي يذكر عن أبي النضر هاشم بن القاسم قال: إني لأعرف اليوم الذي اختلط فيه المسعودي، كنا عنده وهو يعزي في ابن له إذ جاءه إنسان فقال له: إن غلامك أخذ عشرة آلاف من مالك وهرب، ففزع وقام ودخل إلى منزله ثم خرج إلينا وقد اختلط؛ رأينا فيه الاختلاط"^(١).

وقال: "أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأزدي قال: قال لي أبو نعيم: لو رأيت رجلا في قباء سواد وشاشية وفي وسطه خنجر، ولا أعلم إلا قال مكتوب بين كتفيه بياض فسيكفيهم الله، كنت تكتب عنه؟ قلت: لا، قال: فقد رأيت المسعودي في هذه الحالة. قال أبو محمد: هذا بعد الاختلاط"^(٢).

وقال عمرو بن علي الفلاس: "سمعت معاذ بن معاذ، يقول: رأيت المسعودي سنة أربع وخمسين يطالع الكتاب، يعني أنه قد تغير حفظه"^(٣). وقال: "حدثنا أبو قتيبة -مسلم بن قتيبة- قال: رأيت المسعودي سنة ثلاث وخمسين، وكتبت عنه وهو صحيح، ورأيت سنة سبع وخمسين والذر يدخل في أذنه وأبو داود يكتب عنه، فقلت له: أتطمع أن تحدث عنه وأنا حي؟"^(٤).

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: "وهو مضطرب الحديث، وتغير بأخرة"^(٥).

وقال مسعر: "ما أعلم أحدا أعلم بعلم ابن مسعود رضى الله عنه من المسعودي"^(٦).

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: "المسعودي كان ثقة، فلما كان بأخره اختلط، سمع عبد

الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة، وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم"^(٧).

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥ / ٢٥١).

(٢) المرجع السابق، (٥ / ٢٥١).

(٣) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢ / ٣٣٦).

(٤) المرجع السابق، (٢ / ٣٣٦)، ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط ١، (٢ / ٤٨).

(٥) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط ٢، (٢ / ٦٥٥).

(٦) البخاري، التاريخ الكبير، د. ط، (٥ / ٣١٤)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥ / ٢٥٠).

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥ / ٢٥١).

وقال ابن معين: "كان ثقة، وكان يغلط فيما يحدث عن عاصم بن بهدلة، وسلمة يعني ابن كهيل، وكان صحيح الرواية فيما يحدث عن القاسم، ومعن"^(١). وقال: "صالح"^(٢). وقال أيضاً: "ثقة يكتب حديثه"^(٣). وقال أيضاً: "المسعودي أحاديثه عن الأعمش مقلوبة، وعن عبد الملك بن عمير أيضاً، وحديثه عن عون، وعن القاسم صحاح، وأما عن أبي حصين وعاصم فليس بشيء، إنما أحاديثه الصحاح، عن القاسم، وعن عون"^(٤). وقال: "من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر"^(٥) فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في زمان المهدي فليس سماعه بشيء"^(٦).

وقال ابن المديني: "ثقة، وقد كان يغلط فيما روى عن عاصم بن بهدلة وسلمة ويصحح فيما روى عن القاسم ومعن"^(٧).

وقال أحمد بن حنبل: "ثقة"^(٨). وقال: "كل من سمع من المسعودي بالكوفة مثل وكيع وأبو نعيم، وأما يزيد بن هارون، وحجاج، ومن سمع منه ببغداد فهو في الاختلاط إلا من سمع بالكوفة"^(٩). وقال أيضاً: "سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديم، وأبو نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد"^(١٠).

وقال أبو حاتم: "المسعودي أفهم بحديث عون"^(١١). وقال: "كان المسعودي أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه"^(١). وقال: "قد وجدنا من ينسب إلى العلم: المسعودي، والجريري، وسعيد بن

(١) (العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢/٣٣٦)، ابن أبي خيثمة، تاريخ ابن أبي خيثمة، ط ١، (٢/٩٥٠).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥/٢٥١).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (١١/٤٨٠).

(٤) المرجع السابق، (١١/٤٨٠).

(٥) زمن خلافة أبي جعفر المنصور.

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (١١/٤٨٠).

(٧) المرجع السابق، (١١/٤٨٠).

(٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥/٢٥١).

(٩) (العقيلي، الضعفاء الكبير، ط ١، (٢/٣٣٦).

(١٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (١١/٤٨٠).

(١١) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط ١، (٥/٣٤٧).

أبي عروبة، وعطاء بن السائب، وغيرهم^(٢). وقال: "تغير بأخرة قبل موته بسنة أو سنتين، وكان أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه"^(٣).

وقال أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي: "مسعر أتقن من المسعودي، والمسعودي ثقة"^(٤).
وقال الدينوري: "اختلط في آخر عمره، ومات ببغداد. وهو المسعودي الأكبر"^(٥).
وقال الفسوي: "وسئل -أي أحمد بن حنبل- عن: المسعودي أحب إليك أو أبو عميس فقال: ما فيهما إلا ثقة. فقال له الهيثم بن خارجة: أيهما أكثر عندك؟ فقال: كان المسعودي أكثرهما حديثاً"^(٦).

وقال يعقوب بن شيبة: "والمسعودي ثقة صدوق، وقد كان تغير بأخرة"^(٧).
وقال محمد بن يحيى الذهلي: "قلتُ لأبي الوليد: سمع عبد الرحمن من المسعودي بمكة شيئاً يسيراً؟ قال: نعم! قلتُ: وأبو داود سمع منه ببغداد؟ قال: نعم! قلتُ: وكم كان بين قدومه مكة وبغداد؟ قال: أكثر من سنة وسنتين"^(٨).

وقال ابن عمار الموصلي: "المسعودي من قبل أن يختلط كان ثبناً، ومن سمع منه ببغداد فسماعه ضعيف"^(٩).

وقال العجلي: "ثقة"^(١٠).

وقال أبو داود السجستاني: "كان المسعودي يخطئ في الحديث"^(١).

(١) المرجع السابق، (٦/٤٣٤).

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط١، (٦/٦٣٤).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٥/٢٥١-٢٥٢).

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، (١١/٤٨٠).

(٥) الدينوري، المعارف، ط٢، ص ٢٤٩.

(٦) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط٢، (٢/١٦٣).

(٧) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، (١١/٤٨٠).

(٨) المرجع السابق، (١١/٤٨٠).

(٩) المرجع السابق، (١١/٤٨٠).

(١٠) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، ص ٢٩٥.

وقال الطيالسي: "قال رجل لشعبة: تروي عن المسعودي؟ قال: ما شأنه؟ قال: هو مع هؤلاء، قال: هو صدوق اذهب فاسمع منه. فلما قدم شعبة بغداد أتى بكتب المسعودي فسمع منه" (٢).

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: "المسعودي صدوق اختلط بأخرة" (٣).

وقال النسائي: "ليس به بأس" (٤).

وقال العقيلي: "كوفي تغير في آخر عمره، في حديثه اضطراب" (٥).

وقال ابن حبان: "وكان المسعودي صدوقاً إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطاً شديداً حتى ذهب عقله. وكان يحدث بما يجيئه، فحمل فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يتميز فاستحق الترك" (٦).

وقال الدارقطني: "المسعودي إذا حدث عن أبي إسحاق، وعمرو، بن مرة، والأعمش فإنه

يغلط، وإذا حدث عن معن والقاسم وعون، فهو صحيح؛ وهؤلاء هم أهل بيته" (٧).

وقال ابن شاهين: "ثقة" (٨).

(١) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، ط١، ص ١٦٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٥ / ٢٥١).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، (١١ / ٤٨٠).

(٤) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، (١٧ / ٢٢٦).

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير، ط١، (٢ / ٣٣٦).

(٦) ابن حبان، كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط١، (٢ / ٤٨).

(٧) السلمي، سؤالات السلمي للدارقطني، د.ط، ص ٢٥٥.

(٨) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط١، ص ١٤٣.

المبحث الرابع: الترجيح

لا حظ الباحث ما يلي:

- للمسعودي مرحلتان: مرحلة قبل اختلاطه، ومرحلة بعد اختلاطه.
- وجود اتفاق على اختلاطه في بغداد، ولكن اختلف في تحديد السنة التي اختلط فيها بعدما قدم إليها. فكل من روى القصة ذكر السنة التي رأى فيها المسعودي، فمنهم من ذكر سنة إحدى وستين، ومنهم من ذكر سبعمائة وخمسين، ومنهم حدد زمنًا معينًا. ففي هذه الحال الأصح -في نظر الباحث- الأخذ بالقول الموسع احتياطًا باختيار بغداد فاصلا بين الاختلاط وعدمه، وهو قول الإمام أحمد وابن عمار الموصلي. فقد قدم بغداد سنة أربع وخمسين كما فصل معاذ بن معاذ قصة قدومه إلى البصرة القدمة الأولى، والثانية قدم بغداد سنة أربع وخمسين.
- أكثر الأئمة على توثيقه فقد وثقه: ابن معين، وابن المديني، وأحمد، والدارمي، وابن سعد، وابن نمير، وابن شيبه، وابن عمار، والعجلي، وابن شاهين.
- ومنهم من صحح أحاديثه تصحيحًا مقيدًا كالدارقطني وأبي زرعة الرازي، حيث قيدها في القاسم وعون. أمّا ابن معين وابن الديني فذكرنا -بعد أن وثقاه- بأنه صحيح في القاسم وابن عون ويغلط في أحاديث، وضربًا مثلًا على ذلك لأنه روى عن كثيرين وروى عنه كثيرون. فقد مر معنا قول أبي قتيبة: "رأيت المسعودي سنة ثلاث وخمسين، وكتبت عنه وهو صحيح". وعليه فمثل هذه الأوهام التي ذكرها الأئمة تحدث للثقات وغيرهم، ولا سيما أن المسعودي مكثر كما قال ابن سعد.
- تركه ابن حبان ويحيى القطان، ومال أبو نعيم إلى التضعيف والعقيلي. وأمّا أبو داود فقال بأنه يخطئ كثيرًا مع أنه من كان هذا حاله فيكون إلى الضعف أقرب. ولعل هذا التضعيف والتخطئة بسبب اختلاطه، فابن حبان صرح بذلك وقال بأنه تركه من أجل ذلك. ولكن الناظر يلاحظ مما قاله الأئمة أن اختلاطه وقع في بغداد ليس قبل ذلك، وأن الأكثر ممن وثقه على وفاق بأن من سمع منه في الكوفة والبصرة فسماعه صحيح، بل قد ورد في إحدى النقول أنّ شعبة سمع منه وهو بغداد؛ فقد يكون هذا السماع قبل اختلاطه إذ هو لم يختلط أول قدومه ببغداد.

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح بأن المسعودي ثقةً أكثر اختلاطاً بأخوة؛ فمن سمع منه في بغداد فمحمول على الاختلاط لعدم تميز السنّة التي اختلط فيها وهو ببغداد. والله تعالى أعلم.

٤٩. عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي أبو عتبة الشامي

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة"^(١).

وقال في "الهدى": "أحد الثقات الأثبات"^(٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٦٠٤.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤١٩.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

قوله في "التقريب" "ثقة" يجعله في المرتبة الثالثة، بينما في "الهدى" في المرتبة الثانية لتكرير لفظ التوثيق. ثم إنّ هناك فرقاً بين "الثقة" و"الثبت" كما سبق بيانه في ترجمة رقم (٣٠).

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن سعد: "كان ثقة"^(١).

وقال يحيى بن معين: "عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وأبو بكر بن أبي مریم، وحرير بن عثمان الرحي، هؤلاء ثقات"^(٢).

ووثقه أبو حاتم^(٣) وقال أيضاً: "صدوق لا بأس به"^(٤)، ووثقه أحمد^(٥). وقال أيضاً: "ليس به بأس"^(٦). قال الباحث: ولفظة "لا بأس به" تفسرها الأولى، بل نقل ابن عساكر قول أبي حاتم: "صدوق ثقة لا بأس به"^(٧).

ووثقه يعقوب بن سفيان^(٨)، وكذا العجلي في "الثقات"^(٩).

وقال البخاري: "زيد بن عبد الله البكائي صدوق. أهل الكوفة يروون عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير، وإنما أرادوا عندي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث. وهو -أي زياد- بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر"^(١٠). قال الباحث: وعلى ذلك فتضعيف أبي حفص عمرو بن علي الفلاس لعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهم منه^(١١).

-
- (١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط١، (٧/٤٦٦).
 - (٢) ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ط١، ص ٣٩٩، ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ط١، (٤/٤٥٦)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٥/٣٠٠).
 - (٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط١، (٢/٥٣٠).
 - (٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٥/٣٠٠).
 - (٥) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، ط٢، (٢/٣٤٧)، أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديليهم، ط١، ص ٢٥٧.
 - (٦) أحمد بن حنبل، سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديليهم، ط١، ص ٢٦١.
 - (٧) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٦/٥٦).
 - (٨) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط٢، (٢/٤٥٣).
 - (٩) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، (٢/٩٠).
 - (١٠) الترمذي، العلل الكبير، ط١، ص ٣٩٢.
 - (١١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، (١١/٤٧١).

وقال ابن مهدي: " إذا رأيت البصري يذكر أيوب، ويونس، وابن عون، وسليمان التيمي فاطمئن إليه، وإذا رأيت الكوفي يذكر سفيان الثوري، وزائدة، ومالك بن المغول، وأبا الأحوص فاطمئن إليه، وإذا رأيت الشامي يذكر الأوزاعي، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وسعيد بن عبد العزيز فاطمئن إليه" (١).

وقال ابن المديني: "يعد في الطبقة الثانية من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة" (٢).
وقال أبو داود: "من ثقات الناس" (٣). وقال أيضًا: "من ثقات المسلمين" (٤). وقال ابنه: "ثقة مأمون" (٥).

ووثقه الذهلي (٦)، والنسائي (٧)، والدارقطني (٨). وذكره ابن حبان في "الثقات" (٩). وقال في "مشاهير علماء الأمصار": "من متقني الشاميين وصالحى الدمشقيين" (١٠).
ووثقه ابن شاهين (١١).

ونقل مغلطاي قول زيد اليامي (١٢): "كانوا يرون أن عبد الرحمن لا يعمل شيئًا إلا وهو يريد به وجه الله تعالى" (١).

(١) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط ١، (٥٧ / ٣٦).

(٢) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٨ / ١٨).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ط ١، (٤٧١ / ١١).

(٤) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط ١، (٥٧ / ٣٦).

(٥) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٨ / ١٨).

(٦) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢٥١ / ٨).

(٧) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٨ / ١٨).

(٨) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ط ١، (٤١ / ١).

(٩) ابن حبان، الثقات، ط ١، (٨٢ / ٧).

(١٠) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ط ١، ص ٢٨٦.

(١١) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، ط ١، ص ١٤٥.

(١٢) زيد بن الحارث بن عبد الكرم بن عمرو بن كعب اليامي أو الإيامي الحافظ الثقة الثبت، روى عن إبراهيم بن يزيد النخعي، وإبراهيم بن سويد النخعي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم. وروى عنه الثوري وشعبة وجريير بن حازم وغيرهم. توفي سنة ١٢٢هـ. البخاري، التاريخ الكبير، د. ط، (٤٥٠ / ٣)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٦٢٣ / ٣)، الذهبي، تاريخ

المبحث الرابع: الترجيح

قيد الباحث الملاحظات التالية:

- إجماع الأئمة على توثيقه إلا ما جاء من بعضهم التضعيف كأبي حفص عمرو بن علي، ولكن ذلك اتضح للباحث أنه وهم منهم لاختلاطه بابن تميم الذي تركه الأئمة كما قال البخاري وغيره.
- من قال "لا بأس به" كأبي حاتم وأحمد فهي محمولة على التوثيق لورود نقول فسرتها.
- لم يذكر أحد من الأئمة وصفًا من الأوصاف الدالة على أنه من الحفاظ الأثبات، سواء بتكرير الوصف أو بإفراد وصف الثبت.
- ذكر بعضهم ما يدل على صلاحه في نفسه، وأمانته في الحديث كقولهم "من صالحي الدمشقيين"، و"من ثقات المسلمين"، و"من ثقات الناس"، وكذا قول ابن مهدي "وإذا رأيت الشامي يذكر الأوزاعي وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وسعيد بن عبد العزيز فاطمئن إليه"، بل قال ابن أبي داود عنه "ثقة مأمون".

وعليه فإنّ الباحث رجح بأن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر فقيه صالح ثقة مأمون وهي المرتبة الثالثة عند الحفاظ ابن حجر. والله تعالى أعلم.

الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط ١، (٤٠٩ / ٣)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (٢٩٦ / ٥)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ١، (٢٩٠ / ٩).

(١) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٢٥١ / ٨).

٥٠. عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد

المبحث الأول: بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدى"

قال في "التقريب": "ثقة متقن" (١).

وقال في "الهدى": "أحد الأثبات" (٢).

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط٢، ص ٦١٩.

(٢) ابن حجر، هدى الساري، د.ط، ص ٤٢١.

المبحث الثاني: بيان موضع الخلاف

موضع الخلاف في هذه الترجمة فرقُ الرتبة بين العبارتين؛ فكلامه في "التقريب" يوافق الرتبة الثانية، بينما في "الهدى" ففي الرتبة الثالثة. بالإضافة إلى الفارق بين "الثقة" و"الثبت" كما بينه الباحث في الترجمة رقم (٣٠).

المبحث الثالث: ذكر أقوال أئمة النقد المعترين في الراوي

قال ابن سعد: "كان ثقة كثير الحديث"^(١).

قال أبو زرعة الدمشقي: "ثقة"^(٢). ومثله قاله العجلي^(٣).

وقال ابن معين: "ثقة"^(٤). وقال: "أحاديث عبد الكريم عن عطاء رديئة"^(٥). وأنكر كذلك

يحيى القطان حديثه عن عطاء^(٦).

وقال ابن عدي في تفسير كلام ابن معين: "إنما أراد ابن معين هذا الحديث لأنه ليس

بمحفوظ، ولعبد الكريم أحاديث صالحة مستقيمة يرويها عن قوم ثقات، وإذا روى عنه الثقات

فحديثه مستقيم"^(٧). ثم قال بعد تحريجه لحديث آخر عن عبد الكريم عن عطاء: "وهذا عن عطاء هو

في جملة ما قال ابن معين أن أحاديثه عن عطاء رديئة، ومع هذا فإن الثوري وغيره من الثقات قد

حدثوا عنه"^(٨).

وقال ابن عمار الموصلي: "عبد الكريم وعلي بن بزيمه والحرايين كلهم ثقات"^(٩).

وقال سفيان بن عيينة: "لم أر مثله"^(١٠).

وقال الحميدي: "وكان عبد الكريم حافظاً وكان من الثقات لا يقول إلا سمعت وحدثنا

ورأيت"^(١).

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط١، (٧/٤٨١)، وتصحيح الوهم في اسم الراوي كان بواسطة تعليق المحقق لتهذيب الكمال (١٨/٢٥٥).

(٢) أبو زرعة الدمشقي، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، د.ط، ص ٥٥١.

(٣) العجلي، تاريخ الثقات، ط١، ص ٣٠٧.

(٤) ابن أبي خيثمة، تاريخ ابن أبي خيثمة، ط١، (٣/٢٢٣)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٦/٥٩).

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٧/٤٢).

(٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٦/٤٦٦).

(٧) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، (٧/٤٢).

(٨) المرجع السابق، (٧/٤٣ - ٤٤).

(٩) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ط١، (٣٦/٤٦٥).

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط١، (٦/٥٨).

وقال يعقوب بن شيبية: "عبد الكريم الجزري إلى الضعف ما هو؛ وهو صدوق ثقة"^(٢).
 وقال الإمام عبد الرزاق: "قال سمعت سفيان الثوري يقول لسفيان بن عيينة: رأيت حديث
 عبد الكريم الجزري وأيوب وعمرو بن دينار؟ فهؤلاء ومن أشبههم ليس لأحد فيهم متكلم"^(٣).
 وقال أحمد بن حنبل: "ثقة ثبت"^(٤). وقال: "هو صاحب سنة"^(٥).
 وقال أبو حاتم: "ثقة"^(٦). ومثله قول أبي زرعة الرازي^(٧)، وابن المديني^(٨)، وقال أيضاً: "ثبت
 ثبت"^(٩).

وقال ابن حبان في "المجروحون": "كان صدوقاً ولكنه كان ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير،
 فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير؛
 وهو ممن أستخير الله فيه"^(١٠).
 وذكره ابن شاهين في "الثقات"^(١١).
 وقال أبو عروبة الحراني^(١٢): "هو ثبت عند العارفين بالنقل"^(١).

-
- (١) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط ١، (٤٦٢ / ٣٦).
 (٢) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط ١، (٤٦٦ / ٣٦).
 (٣) المرجع السابق، (٤٦٢ / ٣٦).
 (٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥٩ / ٦).
 (٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١، (٤٢ / ٧).
 (٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط ١، (٥٩ / ٦).
 (٧) المرجع السابق، (٥٩ / ٦).
 (٨) ابن عساکر، تاریخ دمشق، ط ١، (٤٦٣ / ٣٦).
 (٩) المرجع السابق، (٤٦٥ / ٣٦).
 (١٠) ابن حبان، کتاب المجروحین من المحدثین والضعفاء والمتروکین، ط ١، (١٤٦ / ٢).
 (١١) ابن شاهين، تاریخ أسماء الثقات، ط ١، ص ١٦٧.
 (١٢) الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الجزري الحراني، الحافظ الثقة. حدّث عنه ابن عدي وابن حبان والحاكم والأزدي وغيرهم. من تصانيفه: "الطبقات" و"تاريخ الجزيرة" و"الأمثال والأوائل". توفي سنة ٣١٨ هـ. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط ١، (٤٥٨ / ١)، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط ٣، (٥١٠ / ١٤)، الزركلي، الأعلام، ط ١٥٥، (٢٥٣ / ٢)، كحالة معجم المؤلفين، د. ط، (٦٠ / ٤).

وقال الحاكم: "ليس بالحافظ عندهم" (٢).
وقال ابن عبد البر: "كان ثقة مأموناً كثير الحديث" (٣).

-
- (١) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ط ١، (٨ / ٢٩١).
(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، (٢ / ٦٤٥).
(٣) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ط ١، (٢٠ / ٦١).

المبحث الرابع: الترجيح

فليس من شك بعد هذا النقل أن هناك إجماعاً على توثيق عبد الكريم بن مالك الجزري، ومرتبته تدور

بين الثقة والثبت. وقبل الترجيح قيد الباحث ما يلي:

- أحمد كرر التوثيق، وسائر الأئمة على توثيقه.
- أما ابن عيينة فقال أنه لم ير مثله في التحديث، ولعل ذلك من شدة إتقانه، فقد أشار إلى ذلك الحميدي.

● وأما قول ابن حبان بأنه صدوق لا يحتج بما انفرد به؛ فمردود بأقوال غيره من أئمة النقد السابقين، الذين خبروا مرويات عبد الكريم كالثوري وابن عيينة وأبي حاتم وابن معين وأحمد وغيرهم، فليس هناك وجه من وضع عبد الكريم في "المجروحين" ولم يجرحه أحد من الأئمة. ولعل ما حمل ابن حبان على فعل ذلك ما قاله ابن معين في أنّ أحاديثه عن عطاء رديئة. وقد أجاب ابن عدي عن ذلك في نقل عنه مفسراً لكلام ابن معين، وأنّ الثوري وغيره يحدّثون عنه. ثمّ مثل هذا القول من ابن معين لا يضره، لأن ابن معين فيما نُقل عنه قد وثّقه، وأنّ الخطأ جارٍ على الثقات كما هو الشأن عند الضعفاء؛ والكمال لله تعالى.

- وأما قول الحاكم ليس بحافظ عندهم فلا تضره كذلك؛ فقد نقل عن غيره من أئمة هذا الشأن أن عبد الكريم بن مالك مكثّر متقن. ثمّ إنّ كلمة "حافظ" لا تدلّ لا على تعديل ولا على تجريح إلا بقريئة، وقد سبق في هذا البحث بيان ذلك^(١).

وعلى ذلك فإن الباحث يرجح بأن عبد الكريم بن مالك الجزري ثقة مكثّر صاحب سنة، ولا

يعكر عليه ما نقل عنه من أخطائه، فمثل ذلك يحدث للثقات وغيرهم. والله تعالى أعلم.

(١) انظر: ص ٢١.

الخاتمة

كان الغرض من هذا البحث دراسةً تغيّر اجتهاد الحافظ ابن حجر في حكمه على الرواة من كتابيه "هدي الساري" و"تقريب التهذيب". وقد تمّ ذلك أوّلاً: بمحصّر الرواة الذين تكلم فيهم من كتاب "الهدى"، وثانياً: تمييز من اختلف قوله فيهم بالمقارنة مع كتاب "التقريب"، وثالثاً: استخراج مواضع الاختلاف، ورابعاً: ترجيح الأحكام على الرواة بعد نقل ومقارنة أقوال أئمة الشأن.

وقد تمّت بحمد الله هذه الدراسة على خمسين راويًا من حرف (أ) إلى حرف (ع) عند ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تمّت دراسة الخمسين ترجمة موضوع البحث نتائجها موزعة كالتالي:

○ توزيع التراجم على الفصول:

- ١٩ ترجمة من اختلف فيهم الحكم اختلافاً مؤثراً
- ٨ تراجم من قال فيهم "مختلف فيه" أو "فيه مقال"
- ١١ ترجمة من زاد فيه صفات مؤثرة في الراوي مع بقاءه ضمن دائرة الاحتجاج
- ١٢ ترجمة من كان الاختلاف فيهم غير مؤثر في الحكم الإجمالي

○ توزيع التراجم على الدرجات بحسب ترجيح الباحث:

- ترجمة واحدة بدرجة صحابي.
- ٨ تراجم بدرجة ثقة ثبت أو ثقة إمام حافظ وما كان معنى في الرتبة الثانية.
- ٢١ ترجمة بدرجة ثقة.
- ٩ تراجم بدرجة صدوق.
- ٥ تراجم بدرجة ضعيف

- ٣ تراجم بدرجة متروك الحديث
- ترجمتان بدرجة متروك متهم بالوضع
- ترجمة واحدة توقف فيها الباحث.
- تبين المقصود من مقولة "مختلف فيه"، و"فيه مقال" حيث إنّ الأولى -ظاهرًا- يُقصد بها وجود اختلاف في الاحتجاج في الراوي، بينما الثانية فيقصدُ بها التّضعيف.
- كانت مواضع الخلاف عند ابن حجر بعضها مؤثّرٌ جدًّا مثل رجال المجموعة الأولى والثانية، وبعضها لا يؤثر على الاحتجاج بالراوي مثل تراجم المجموعة الثالثة والرابعة.
- ظهرت بكل وضوح أنّ أحكامَ الحافظ متغيرةٌ بين الكتابين، ولم يعتمد الباحث في الترجيح بينها على زمن التأليف بل من واقع أقوال أئمة النقد الأوائل.
- أسباب تغير أقوال الحافظ إمّا أنّها لا تخرج عن كونها أخطاء بشرية اجتهدانية، أو وجود ظروف محاطة بالتصنيف تحول دون معرفة التفاصيل كالتراجم التي اكتفى فيها الحافظ بقوله "فيه مقال" أو "مختلف فيه".
- كان غالبُ النقل من كتب أئمة الحديث الثقات الذين عاصروا الرواة، وسبّروا المزويات إلا إذا لم يجد الباحث شيئًا في كتبهم فإنه يعتمد على مَنْ بعدهم ممّن وقف على أقوالهم ككتب الإمام الذهبي ومغلطاي وغيرهم.
- لم ينقل الباحث أقوالَ الحافظ من كتبه الأخرى تماشيًا مع حدود هذه الدراسة التي لا تتعدى إلى غير كتابي "تقريب التهذيب" و"هدي الساري".
- تبين أنّ البدعة مع صدق الراوي غير مؤثرة في الاحتجاج بالراوي.
- أظهر البحثُ الفرقَ بين الثقة والثبت؛ فالثبت يكون في الحفظ والكتاب، و كما أن أخطاء الراوي الثبت تكاد تكون منعدمة.
- ترك بعضُ الأئمة التحديث عن بعض الرواة بسبب ظروف خاصة مثل البول قائمًا وهي من الأسباب غير المؤثرة.

● إذا أخطأ الراوي وعرف خطأه فلا يُوصفُ بعدَ ذلك بوصف لازم بأنه يخطئ كما قرر ذلك الإمام أحمد.

● لقب "الحافظ" لا يلزم منه التوثيق؛ فقد يكون الراوي حافظاً مع ضعفه في الرواية.

● كان النصب والتشيع سمة من سمات زمنٍ معين وفي بلدان معينة فلا يمكن أن تُتخذَ أوصافَ تجريحٍ للرواة.

● بعض الرواة قد ينقلون عمّن جرحوهم كفعل الشعبي مع الحارث الأعور.

● يرى الباحث استحداثَ مرتبة بين الثقة الذي عُرف عنه أنه يخطئ و بين غيره من الثقات ممن لم يعرفوا بذلك مثلَ ما فعل الحافظ في مرتبة الصدوق حيث قَسَمها إلى مرتبتين.

● وجود هذا الاختلاف في أقوال الحافظ مؤشر على أن الاعتماد على "التقريب" في الحكم على الرجال عملٌ قد يؤدي إلى خللٍ كبير في الحكم على الأحاديث.

وبهذه النتائج يكون البحث قد حقّق - بإذن الله تعالى - أهدافه المنشودة، ولكن يبقى أن يشير الباحث إلى توصيات مكمّلة:

○ إكمال باقي التراجم وفق هذه المنهجية حتى تُختتم جميعها.

○ إلقاء مزيد الضوء على تصرفات أئمة النقد مع الرواة، وضبط مصطلحاتهم، وموازنتها

مع مصطلحات المتأخرين حتى تسهل عملية الحكم الكلي.

والحمد لله على توفيقه.

هذا وصلّى اللهم وسلّم وبارك على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
٢٠١	أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا
٤٥	إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ
٢٢٥	الطَّيْرُ تَجْرِي بِقَدَرٍ
١٢٥	كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ مَسَحَ عَلَى وَجْهِهِ زَمَنَ الْفَتْحِ

فهرس الرواة المترجم لهم

الصفحة	الحكم الإجمالي	الراوي
٥٥	صدوق	أحمد بن بشير المخزومي مولى عمرو بن حريث أبو بكر الكوفي
٢٧٥	ثقة ثبت حافظ	أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي أبو جعفر السرخسي
٢١٠	إمام في الجرح والتعديل	أحمد بن شعيب بن علي النسائي
٢٨٠	توقف الباحث فيه	إبراهيم بن إسماعيل أو إسماعيل بن إبراهيم السلمى، الشيباني الحجازي
٢٨٦	ثقة مكتر حجة	إبراهيم بن موسى الفراء بن زيد التميمي أبو إسحاق الرازي
٥٩	صدوق	إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي
٢١٧	ثقة صالح قدوة حافظ	إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي
١٥٦	ثقة له أوهام	أسامة بن زيد الليثي
٢٩٠	ضعيف يعتبر بحديثه	إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فروة الفروي أبو يعقوب المدني
٦٣	ضعيف	إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي
٢٩٥	متروك الحديث	أسيد بن زيد بن نجيح المال الكوفي
١٦٤	صدوق	بشر بن ثابت البصري البزار
١٦٨	ثقة حافظ رمي بالتدليس	بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي
٢٩٩	إمام حافظ ثبت حجة	بهر بن أسد العمي أبو الأسود البصري

٦٨	ثقة	جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي
٢٢٣	ثقة	جعفر بن إياس أبو بشر ابن أبي وحشية
٣٠٤	ضعيف	الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني أبو زهير الكوفي
٧٣	ثقة	الحارث بن عمير أبو عمير البصري
٧٧	ثقة	حبیب المعلم أبو محمد البصري
٨١	ثقة	حجاج بن محمد المصيبي الأعور
٨٥	ضعيف	الحسن بن ذكوان أبو سلمة البصري
٩٠	متروك متهم بالوضع	الحسن بن عمارة البجلي
٣١٣	ثقة	الحكم بن نافع البهراني أبو اليمان الحمصي
٢٢٨	ثقة ثبت	حماد بن أسامة أبو أسامة الكوفي
٣٢٠	ثقة	حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي
١٧٨	ثقة	خالد بن سلمة بن العاص المخزومي الكوفي
١٠٠	صدوق	خالد بن مخلد القطواني
٢٣٣	ثقة	خالد بن مهران الخذاء أبو المنازل
٢٣٩	ثقة	ذر بن عبد الله المرهبي الكوفي.
١٨٢	صدوق	الربيع بن صبيح البصري
١٠٥	متروك	سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الكوفي
٢٥٠	محدث ثقة حافظ	سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي.
١٩٠	متروك متهم بالكذب	الشاذكوني، سليمان بن داود أبو أيوب المنقري

١١١	ثقة	سليمان بن عبد الرحمن التميمي أبو أيوب، ابن بنت شرحبيل
٢٥٦	إمام حافظ ثقة	سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي الأعمش
٢٦٢	ثقة فاضل	سّلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي البصري أبو روح
٢٤٤	ثقة	سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري
١٩٦	ثقة في حديثه اضطراب عن عكرمة	سماك بن حرب الكوفي أبو المغيرة
٢٦٨	ثقة ثبت	سيف بن سليمان
١١٧	صدوق	عباد بن منصور الناجي أبو سلمة البصري
١٢٩	صدوق ربما يخالف	عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين كاتب الأوزاعي
١٣٥	ثقة	عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري
١٤١	صدوق	عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني
٣٢٥	ثقة مكثّر اختلط بأخرة	عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، المسعودي
٣٣٤	ثقة مأمون	عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي أبو عتبة الشامي
٣٤٠	ثقة مكثّر صاحب سنة	عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد
١٤٨	متروك	عبد الكريم بن أبي المخارق البصري
١٢٣	صحابي	عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر
٢٠٣	صدوق	عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي
٩٦	ضعيف	أبو يحيى القتات زاذان

قائمة المراجع

- * الأمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، الإحكام في أصول الأحكام، ط ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م).
- * ابن الأثير، أسد الغابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، د.ط، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- * أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط ٢، (الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).
- * أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي وغيره، تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، ط ١، (بومباي: الدار السلفية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).
- * أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، سؤالات أي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: زياد محمد منصور، ط ١، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- * أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هاني الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: عامر حسن صبري، ط ١، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م).
- * أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل المشد وآخرون، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م).
- * الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران، تاريخ أصبهان، تحقيق: سيد كسروي حسن، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

- * الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ط ١، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م).
- * الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق: أبو لبابة حسين، ط ١، (الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- * البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط ١، (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).
- * البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي، التاريخ الكبير، تحقيق: هاشم الندو وآخرون، د.ط، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، د.ت).
- * البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي، التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط ١، (حلب: دار الوعي، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م).
- * البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي، كتاب الضعفاء الصغير، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، ط ١، (القاهرة: مكتبة ابن عباس، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).
- * البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبید الله العتكي، البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وصبري عبد الخالق الشافعي، ط ١، (المدينة المنورة: مكتبة العموم والحكم، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م).
- * البصارة، نبيل بن منصور بن يعقوب، تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري، ط ١، (الكويت: دار الدعوة للنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م).
- * البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه، معجم الصحابة، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، ط ١، (الكويت: مكتبة دار البيان، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).
- * البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُجُردِي الخراساني، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط ١، (حلب: دار الوعي، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م).

- * الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاکر وآخرون، ط ٢، (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م).
- * الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك العليل الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، ط ١، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م).
- * راغون، جلال بن العربي، التوقف عند المحدثين دراسة تأصيلية تطبيقية، ط ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م).
- * الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، الشجرة في أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط ١، (فيصل آباد: حديث أكاديمي، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م).
- * ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م).
- * ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، التحقيق في أحاديث الخلاف، مسعد عبد الحميد محمد السعدي، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- * ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط ١، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م).
- * ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، تلقيح فهم أهل الأثر، ط ١، (بيروت: شركة دار الأرقم، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).
- * الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م).

- * ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **الجرح والتعديل**، دار إحياء، ط ١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ / ١٩٥٢م).
- * ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **علل الحديث**، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية سعد بن عبد الله الحميد و خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط ١، (الرياض: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م).
- * ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **المراسيل**، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٦م).
- * حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ط ١، (بغداد: مكتبة المثنى، ١٣٦١هـ / ١٩٤١م).
- * الحازمي، محمد بن موسى أبو بكر، **شروط الأئمة الخمسة**، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م).
- * الحاكم، **سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم**، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).
- * الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، **المستدرک علی الصحیحین**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م).
- * ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي، **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط ١، (حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ / ١٩٨٥م).
- * ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي، **الثقات**، ط ١، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م).

- * ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البُستي، مشاهير علماء الأُمصار، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، ط ١، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، ط ٢، (الرياض: دار العاصمة، ١٤٢٣ / ٢٠٠٣).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، ط ١، (دمشق: دار الرشيد، ١٤٠٦ / ١٩٨٦).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، تحقيق محب الدين الخطيب، د.ط، (القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٨٠ هـ).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، تهذيب التهذيب، تحقيق إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ١٤١٦ / ١٩٩٦).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ / ١٩٩٤).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، تقريب التهذيب ومعه تحرير التقريب، تحقيق: سعد بن نجدت عمر، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، النكت على ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط ١، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر تحقيق: نورالدين العتر، ط ٣، (دمشق: مطبعة الصباح، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، د.ط، (القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٨٠ هـ).

- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، إنباء العُمر بأبناء العمر، تحقيق: حسن حبشي، ط ١، (مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م).
- * ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط ١، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م).
- * ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري، المحلى بالآثار، د.ط، (بيروت: دار الفكر، د.ت).
- * ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط ١، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).
- * الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد خطي أوغلي، ط ١، (أنقرة: دار إحياء السنة النبوية، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م).
- * الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط ١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢ م).
- * ابن خلفون، أبو بكر محمد بن إسماعيل، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، تحقيق: عادل بن سعد، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
- * خليفة، أبو عمرو خليفة بن خياط الشيباني العصفري البصري، طبقات خليفة الخياط، تحقيق: سهيل زكار، ط ١، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م).

- * الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، ط ١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م).
- * الخميسي، عبد الرحمن بن إبراهيم، معجم علوم الحديث النبوي، ط ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).
- * ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحى هلال، ط ١، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م).
- * الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ١، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- * الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، تحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، ط ١، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م).
- * الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، ط ١، (لاهور: كتب خانة جميلي، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م).
- * الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط ١، (الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- * الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تعليق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، ط ١، (الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٧م).

- * الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان**، تحقيق: خليل بن محمد العربي، ط ١، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م).
- * الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، **الضعفاء والمتروكون**، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقرى، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٥٩، الجزء الأول، رجب - شعبان - رمضان ١٤٠٣ هـ.
- * الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، **الضعفاء والمتروكون**، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقرى، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٦٠، الجزء الثاني، شوال - ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٠٣ هـ.
- * الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، **سنن الدارقطني**، تحقيق: شعيب الارنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م).
- * أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي **السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود**، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، ط ١، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م).
- * ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدوري، ط ١، (عمان: دار العلوم، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧ م).
- * الدليمي، محمود عيدان أحمد، **جرح الرواة وتعديلهم الأسس والضوابط**، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م).
- * الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، **المعارف**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: ثروت عكاشة، ط ٢، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م).

- * الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد، نمر الخطيب، ط ١، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- * الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط ٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م).
- * الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، د.ط، (د.م: د.ن، د.ت).
- * الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور الميادين، ط ١، (الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- * الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط ١، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م).
- * الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، ط ٢، (مكة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م).
- * الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، ط ١، (الرياض: دار الوطن، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).
- * الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عوَّاد معروف، ط ١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م).

- * الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِمَاز، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط ٤، (بيروت: دار البشائر، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- * ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي ثم الدمشقي، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، ط ١، (الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م).
- * الزاهدي، حافظ ثناء الله، توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري، ط ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).
- * أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، د.ط، (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).
- * أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، الضعفاء، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، ط ١، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م).
- * الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، الأعلام، ط ١٥، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).
- * الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، ط ١، (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).
- * السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، ط ١، (القاهرة: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).
- * السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المتكلمون في الرجال، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط ٤، (بيروت: دار البشائر، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- * السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، ط ١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م).

- * ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، ط ١، (بيروت: دار صادر، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨ م).
- * ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري، الطبقات الكبرى القسم المتتم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، تحقيق: زياد محمد منصور، ط ٢، (المدينة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م).
- * السقاف، عمرو بن طه، الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (ج) إلى (س)، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، (السعودية: جامعة أم القرى، ١٤٢٢).
- * السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، د.ط، (شبكة الألوكة، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦ م).
- * سيف، محمد بن إبراهيم، الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (م) إلى (ي)، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، (السعودية: جامعة أم القرى، ١٤٢٢).
- * السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط ٢، (بيروت: مكتبة الكوثر، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤ م).
- * السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي، د.ط، (دمشق: مطبعة التوفيق، ١٣٤٧هـ).
- * ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، ط ١، (الكويت: الدار السلفية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م).
- * ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقر، ط ١، (د.م: د.ن، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩ م).

- * ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه ومنهم من قيل فيه قولان، تحقيق: طارق بن عوض الله، ط ١، (القاهرة: مكتبة التربية الإسلامية، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م).
- * الشنقيطي، محمد الأمين الشنقيطي، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، تحقيق: سامي العربي، ط ١، (المنصورة: دار اليقين، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م).
- * الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، د.ط، (بيروت: دار الكتاب الإسلامي، د.ت).
- * الصاغاني، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي، الموضوعات، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، ط ٣، (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م).
- * صديق خان، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ط ١، (بيروت: دار الكتب التعليمية، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م).
- * الصفدي، صلاح الدين خليل بن ابيك، كتاب الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط ١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م).
- * ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، ط ١، (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).
- * طارق عوض الله، طارق بن عوض الله بن محمد، تذهيب تقريب التهذيب، ط ١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م).
- * ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، كتاب السنة (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الدين الألباني)، ط ١، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م).
- * العاني، وليد بن الحسن، منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، ط ٢، (عمان، دار النفائس، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م).

- * ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط ١، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).
- * ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، ط ١، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ).
- * ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط ١، (الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م).
- * عبد المنعم، شاعر محمود، ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م).
- * العبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، ضوابط الجرح والتعديل، ط ٢، (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م).
- * العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، الثقات، ط ١، (الناشر: دار الباز، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م).
- * ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض و عبد الفتاح أبو سنة، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م).
- * العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف المميم، ماهر ياسين فحل، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).
- * ابن العراقي، أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تحقيق: عبد الله نواره، ط ١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م).

- * ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، ط ١، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م).
- * عطاء بن عبد اللطيف، إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر، <http://elibrary.medi.u.edu.my/books/MAL05389.pdf>
- * العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي، ط ١، (بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م).
- * العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي، **المختلطين**، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).
- * العماج، عبد الرحمن بن سعود، **الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (أ) إلى (ح)**، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، (السعودية: جامعة أم القرى، ١٤٢١).
- * ابن العماد، أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط ١، (دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م).
- * الغزالي: محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م).
- * ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي، **معجم الصحابة**، تحقيق: صلاح بن سالم المصري، ط ١، (المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م).
- * ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ط ١، (الرياض: دار طيبة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م).
- * الفحل، ماهر ياسين، **كشف الإيهام لما تضمنه كتاب تحرير التقريب من الأوهام**، ط ١، (الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م).

- * ابن فهد المكي، أبو الفضل تقي الدين محمد بن محمد بن محمد بن فهد الهاشمي، **لحظ الأخطار بذيل طبقات الحفاظ**، د.ط، (دمشق: مطبعة التوفيق، ١٣٧٣هـ).
- * الفسوي، يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط ٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م).
- * الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، **القاموس المحيظ**، ط ١، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).
- * كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، د.ط، (بيروت: مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، د.ت).
- * الكلاباذي، أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، تحقيق: عبد الله الليثي، ط ١، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م).
- * ابن المدني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المدني**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ط ١، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- * ابن المدني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، **العلل**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط ٢، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).
- * المزني، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي بن عبد الرحمن بن يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م).
- * مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، (بيروت: دار إحياء الكتب العربية، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م).

- * مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط ٣، (الرياض: مكتبة الكوثر، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م).
- * مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط ١، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- * المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل، ط ٢، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- * ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي، التاريخ برواية الدوري (تاريخ ابن معين برواية الدوري)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط ١، (مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).
- * ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي، معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن شيبه ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم (تاريخ ابن معين برواية ابن محرز)، تحقيق: محمد كامل القصار ومحمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، ط ١، (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- * ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين (تاريخ ابن معين برواية الدارمي)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، د.ط، (دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت).
- * ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى ابن معين، أحمد محمد نور سيف، ط ١، (المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

- * ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، د.ط، (دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت).
- * مغلطاي، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد و أسامة بن إبراهيم، ط ١، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م).
- * ابن مفلح، أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م).
- * المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، المنتخب من العلل للخلال ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، ط ١، (الرياض: دار الراجية للنشر والتوزيع، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م).
- * ابن منجويه، أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، رجال صحيح مسلم، تحقيق: عبد الله الليثي، ط ١، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م).
- * ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ط ٣، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م).
- * النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، مشيخة النسائي الذين سمع منهم، ومعه: ذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، ط ١، (مكة: دار عالم الفوائد، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م).
- * النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، كتاب الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط ١، (حلب: دار الوعي، ١٣٩٦ هـ).
- * النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م).
- * النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الكبرى ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط ١، (بيروت: مؤسسة الرسالة ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).

- * أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط ١، (الرياض: دار الوطن للنشر، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م).
- * الهروي، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري، ذم الكلام وأهله، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، ط ١، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م).
- * وداد بنت محمد عمران، الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (ش) إلى نهاية ترجمة (عبد الحميد بن جعفر الأنصاري)، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، (السعودية: جامعة أم القرى، ١٤٢٩). .
- * أبو يعلي، أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء البغدادي الحنبلي، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، د.ط، (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، د.ت).
- * ابن يونس، أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، تاريخ المصريين وتاريخ الغرباء (تايخ ابن يونس)، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م).